

هذه كتابه
في تاريخ الكافيته

قد صليت من الداء بغيري الرزقي
وانا انصرت في رزقي خذ عظمي
ما ايتني خشي الا في رزقي وحاز
نارج الرزقي

مفرد
علا ليلتي



6705

Handwritten red text, possibly a library or collection mark, located at the bottom right of the page.

هذا الكتاب وافيه شرح الكافي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على عظمته جلالة حمده عز وجل بطل الله بجلاله وانكسر بجزيل فواله
شكر مقفد لمعاودة وماله واجبة بامتنان اسمائه وصفاته
كماله وانزله عن مقفد اصل التشبيه وماله واصب على سبيله
بمبعوث لبيان حلاله مستعين لادراك مطالبه
بصحة وآله وكتبه في سنة بعد ان شته حث كذا بالكافية
في النحو والادب مع ايراد اثار واجوبة وابحاث كثيرة شته حث
ثانيا مقفد اعلى على الفاظه وشرحه معانيه والاشارة الى
تحليل تركيبه ومبانيه الا اننا من ذكر على اكثر ما جعله لم رسم
منه الاممية كبرى العالم الفاضل الكامل سلاله الامراء والوزراء
الاربعة والاربعين مصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى
بن المحمدم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف
والعلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم نيرش بليكا ملك
المنى اعز الله انصارها وضايف اقدارها بسبب اشتغالها بهذه
الكتاب الذي هو مستور في خد الفين لاداء الالباب بسميته با
بالواقف في شته حث الكافية لكونه واقفا على الفاظه وشرحه

هو الوصف بالجميل
نقطة على الجميل الاحتياط
مطلقا
الانعام او البره

73 mir

937

وموصلا لطلبه الى مفاصده ومعانيه وما توفيق الاله عليه
 قد كملت واليه انيب **قول** الكلمة لفظ وضع له مفردا
 اعلم ان معرفة هذه الحروف موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى
 المفرد واللفظ ما يتلفظ به الانسان اذ في حكمه هذا كان او ^{مستقلا}
 والمراد بالوضع تخصيص شئ بشئ مع اطلاق واحد من الشئ
 الاول فممنه الشئ الثاني والمراد من المعنى المفرد هو ان لا
 يدل حرفه لفظه على حرفه معناه ولا عرفت ذلك فقول لفظ
 بمعرفة الجنس لا كماله وباقى قبوه كلفظها
 فلفظا حترز به عن الخطوط والوقوف والنصب والاشارات
 وضع لمعنى حترز عن المرحلات وهي العاطا الغير
 الاله على معنى بالوضع **قول** مفردا حترز به عن المرحلات
 نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشك كل الى الكلمات
 التي تدل عليها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها
 وضعت لمثل زيد ورجل ومنزب وقد لان الالفاظ التي
 وضعت العاطا لها معان فان المراد بالمعنى
 هو قوله لفظا وضع لمعنى اعلم من ان يكون لفظا

او غيره ولما قل ان يقول ح انه يتكلم بكلمات يكون
لأننا نعلم كنهه كلفظ الخبر والحد فان لفظة الخبر موضوع
لمثل قولنا زيد قائم وذهب عن ويمكن ان يقال
بأننا لانم ان لفظة الزم موضوعه مثل قولنا زيد قائم بل موضوعه
لزم هو صدق على مثل زيد قائم وهو مركب من ثلثه ان
يختص الصدق والكذب وهذا المقصود ليس مركب
وهذا الجواب بعينه جواب عن الاسكال الاول سلمنا ان مثل
موضوعه لمثل زيد قائم لكن لانم انه يلزم منه ان يكون مركبا
لعدم دلالة خبر الخبر على خبره معناه وان كان مقاد مركبا با
باعتبار معناه لدلالة خبره على خبره معناه فلهذا قائم مركب من جهة
معناه ومن جهة اللفظ الموضوع له وهو الخبر ويظهر منه
ان انه يجوز ان يكون الشيء الواحد مراد او مركبا باعتبارين
ولا يمتنع ان يكون لفظ الشيء مراد او معناه مركبا ولما قل
ان يورد على النقض مثل قاعدة فان قاما فيها بدل على خبره
قائمة وهو ذات موضوعه بالقيام والتا تدل على الخبر بالامر
وهو الثاني فيكون مركبه على كونه كلمة ويمكن ان يجاب

عنه

بمعنى دلالة قائم في قائمة على معنى مفصلا عن ان يدل على
خبره معنى قائمة ما في الباب انه موافق في اللفظ لعدم
الذي هو دلالة على معنى الذي يدل على انه لا يدل على
معنى انه اول عليه لزم اجتماع الله كبير والثاني ثبت فيوافق
مقال قولوا اسم وفعل وحرف انما هي الكلمة في هذه
الانواع الثلاثة لان الكلمة لا يحتمل تدل على نفسها
اولا تدل على لم يمل فحرف وان دللت فهي اما ان
ان يقتصر با ح الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال
والاستقبال او لا تقتصر فان اقتصرت فهي الفصل
وان لم تقتصر فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل
على معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك المفعول متعلق
بفعل ذكره ذلك المتعلق عند ذكر الحرف فلو من فان معناه
الابتداء متعلق وهو البصرة والكوفة او غيرهما بل
لا بد من ذكر البصرة والكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو
منقوض لمثل ذوة الاضواء ان يقال معناه ان الحرف
مشروط في دلالة الله على معناه ذكره متعلقه ولا بد
عليه التنقض مثل قولنا غير مشروط فيها ذلك

الانتهى به لانه صار في جمل اسم الجنس صفة للشيء فانه من ذكر
متعلقة لا لاجل دلالة على مناه **قوله** وقد علم بذلك من كل ما
وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف من كل واحد
من الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي
جنس البوايا بآراء الفصول الخمسة لكل واحد منها عن غيره
فيكون جنسها وفصولها معلومان مع تقييد الجنس بالفصول
فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحرف معرفة الجنس
والفصل مع تقييد الجنس بالفصل **قوله** الكلام ما تضمنه
كلمتين بالاسناد والى اخره قوله ما تضمنه كلمتين مثل كلام
زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد جرح عنه مثل كلام زيد لان
كلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين ككلمة ليس بالاسناد لان
المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب
فائدة يصح للسكوت عليه نحو قام زيد واكرم امرئنا طرب
ومثل اكرم ومثل كلام مركب من اكثر من كلمتين ككلمة
واحدة مثلا ولهذا قال تضمن ولم يقل تركب لانه لو قال تركب
لزم ان يكون الامر جارعا الى ولا يشك في ثبوت ابوه في
قوله زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين

بالاسناد

بالاسناد **قوله** ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه
لا يصح السكوت على قائم ابوه **قوله** ولا ينافي ذلك اي لا
ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيدا قائم
او من فعل واسم نحو قام زيد وانما يمكن الامتناع من القسمين
لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يربطه ستة
انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من
الحرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب
من فعل وحرف والكلام لا يمكن الامتناع من قسمين من هذه الالام
الستة وهي المركب من اسمين والمركب من اسم وفعل لان الكلام
يقضي للاسناد على ذكرنا في تعريفه ولا اسناد يقتضي المنسند
والمنسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المنسند والمنسند اليه
ووجوب تحقق المنسندين عنه تحقق النسبة فالكلام يقتضي المنسند
والمنسند اليه وبما هو موجودان في المركب من اسمين بجواز وقوع
الاسم مسندا او مسندا اليه وفي المركب من فعل واسم بجواز وقوع
الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وبما غير موجودين في البوايا
لانها كليهما او احدهما او في التركيب الفعلي فلا تنفكا المنسند اليه

واما في المركب من الحرفين فلا يتفاد كل واحد من المسمى اليه واما في المركب
 الاسم والحرف فلا يتفاد المسمى اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا
 واما في المركب من الفعل والحرف فلا يتفاد المسمى اليه لان الفعل
 يقع منه والحرف لا يقع منه ولا مسمى اليه **قول**
 الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الارضين الثلاثة **قوله** ما دل على معنى
 متناول الاسم والفعل الحرف **قوله** في نفسه يخرج الحرف **قوله** غير مقترن
 الارضين الثلاثة يخرج الفعل لانه يخل فيه نحو حمل وما مر لوله الزمان فقط هو اليوم
 والاسم وما مر لوله في مقترن به ما غير الثلاثة نحو الاقطار والاعتناء وبنفي ان يبراد
 بالذات دلالة اولية حتى لا يتنقص شيئا افعال فانها دل على معنى مقترن بزمنها معين
 خصه فانه والى الكون المقترن بالاستقبال لان دلالة عليه ليست بدلالة اولية
 لانه ولا لابل لا على ملكه بسلطنة بل على ملكه المقترن بالاستقبال وينبغي ان
 يعرف ايضا ان المراد من الاقبل وعدم الاقبل انما هو بحسب الوضع للشيء
 عليه التقصير **قوله** في الفعل والمفعول **قوله** لانه يخل فيه ضارب على الان او بعد ومفروب
 لان اقترانهما بحسب الوضع وانما هو بغيره ولا يتوجه عليه التقصير ايضا
 المشتركة بين الين والاستقبال لان عدم اقترانهما بالزمان المعين انما هو بحسب
 لانه في اصل وضعه لا احد الزمانين معا كمن لا التمس عندل مع وتعالى ان يور

التقصير على حد التعريفين وحين اقدم انه منقوض بنفسه لانه يصف
 على مجموع الحرف والاسم على معنى في نفسه غير مقترن باحد الارضين الثلاثة فيلزم
 ان يكون مجموع الحرف والاسم لانه كلما صنف الحرف صنف الى واحد والثلاثة تقسم
 بالخطوط والعقود والاشياء والنصب كونه دالة على معنى في نفسه
 غير مقترن باحد الارضين الثلاثة لكن لا يستلزم لانها ليست بكنية ويمكن ان
 يحتاجه بان يعلل ما قسم بكنية الاسم وغيره او لا علم ان الاسم على فصار
 تقصير الاسم كونه دالة على معنى في نفسه كمن حذفت الكنية اعلموا على فهم المصنف فاذا
 سقط كل واحد من التقصيرين اما الاول فلانه لا يصفى على مجموع الحرف والاسم
 مجموع الحرف والاسم كونه دالة على معنى في نفسه كمن حذفت الكنية اعلموا على فهم المصنف فاذا
 والنصب ليست بكنية لفاصل ان نقول لا يخ من ان يبراد باحد الارضين الثلاثة واحدا
 بعينه كالحافى مثلا او اوجه غير معين واما ما كان يتنقص به الاسم والفعل معا ان يبراد
 واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقصر به غير ذلك المعين اسما
 واما ان يبراد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقصر به غير معين
 كما في الماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون له الاسم ما نفاذ لا فيحتاج معا وقد حسب ان
 الحرف ما حذفت ووجهه انه لا يبراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد
 من غير تقييده بالنعين ابدء من النعين ولا يقال لفاصل ان نقول لا جائز ان يبراد به

الاسم

تفایره
کالایز سید و کلهبد
کالایز سید و کلهبد
کالایز سید و کلهبد
کالایز سید و کلهبد

فصل في معرفة
الاعراض

اصلا منصوب بعلانه
صفه مصدر محذوف تقديره
لم يتوجه توجيها اصلا

والله اعلم
بما فيه
الغيب

انقضیٰ علیہ
وہ

ذكر عوامل الاسم **قوله** فالمد والمنصف الى آخره اعلم اننا قد
 مقدمه قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان يكون
 بالحرركات لكونها اخص من الحروف وان كان بالحروف فلعله واصل ما
 واصل ما كان اعرابه بالحرركات ان يكون رفعه بالضميه ونصبه بالفتحه
 وجهه بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعله واصل ما كان مع بالهروفي
 ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجهه بالياء لتماثل كل حرف
 وكذا وان كان بخلاف ذلك فلعله واصل ما كان مع بالهروفي
 فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفه بان كان بعضها بالحرركات
 وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحرركات والحروف مختلفا ايضا
 قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها مشترك في نوع واحد
 من الاعراب **قوله** فالمد والمنصف والجمع المكسرة المنصف بالضميه رفعه
 والفتحه - نصها والكسرة جازي اعراب المد والجمع المكسرة المنصف حال
 الرفع بالضميه وحال النصب بالفتحه وحال المد بالكسرة لفظا او تعبيرا
 نحو جازي زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومرت به يد ورجالا
 واعرابها جار على الاصل وانما قيد المد والجمع المكسرة بالمنصف

۱۳۱۵
۱۳۱۶

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ رِيحٌ شَدِيدٌ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing several lines of text.

وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ
وَالْأَهْلُ الْأَخْيَرُ
وَالْأَهْلُ الْأَكْبَرُ
وَالْأَهْلُ الْأَشْرَفُ
وَالْأَهْلُ الْأَعَزُّ
وَالْأَهْلُ الْأَقْدَرُ
وَالْأَهْلُ الْأَجَلُّ
وَالْأَهْلُ الْأَكْمَلُ

والفتحة اي رفع غير المنصوف بالضم ونصب ووجه بالفتح كما في تجليله
اعلم انه شكل عمل كلمات علما فانه غير منصوف مع ان اعرابه بالضم
والكسرة عند المنصوف كما ذكره في بعض كتيبه وبمثل جوار جاله الخ
فانه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديره والا لكان مفتوحا خلفه الفتحة
اخوك وابوك لا اخه انا قيد اعراب هذه الاسماء بالووف
يكونها مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالووف كات بفتح الاء

ابْتِ وَرَيْتَ ابَا وَمَرَّتْ بَابُ وَانْجَا اشْرَطَ كَوْنَهَا مَضَافَةً إِلَى غَيْرِهَا
 الْمُتَكَلِّمُ لَهَا لَوْ كَانَتْ مَضَافَةً إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كَانَتْ مَبْنِيَّةً أَوْ مَحْبُوبَةً أَوْ مَعْلُومَةً
 تَقْدِيرُهُ بِخَوْجِ دَنْ أَبِي وَرَيْتَ أَبِي وَمَرَّتْ بَابِي وَكَانَ مِنَ الْوَجْهِ
 عَلَيْهِ ذِكْرُ شَرْطٍ آخَرٍ وَهُوَ مَكْتَبَةٌ لَهَا لَوْ كَانَتْ مَصْعُورَةً كَانَتْ إِعْرَافًا
 بِالْكَوْنِ تَقُولُ جَاءَ اَنْ اَخْبَرَكَ وَرَيْتَ اَخْبَرَكَ وَمَرَّتْ بِاَخْبَرَكَ وَهَذَا الْفَرْقُ

جاء على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعل
اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حروف تصلح ان تكون
اعرابا من غير الحركات بان تحصل قفل حركة الي ما قبله حال الرفع
فجاء في زيد ابوك اصد ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد

سلب دكة و بان محصل قلب الواو الف حال النصب نحو رابت
اباك اصلا بوك قلبت الواو الف لتوكمها وانفتاح ما قبلها فصار
رابت اباك و بان محصل نقل دكة الى ما قبله بعد سلب دكة
و قلبه ياء حال الو نحو مررت بابيك اصله مررت بابوك نقلت
دكة الواو الى الباء بعد سلب دكة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك **قوله** المثني وكلا مضافا
الى مضمر واثنان بالالف الى اخره اعلم ان المثني وكلا مضافا الى مضمر
واثنان اعراهما بالالف حالة الرفع واياء حالتي النصب والجر
تقول جاءنا الزيدان وكلاهما واثنان ورابت الزيدان وكليهما واثنان
ومررت بالزيدين وكليهما واثنان واغنا قيدا بكونه مضافا الى مضمر
لانه لو كان مضافا الى مضمر لم يكن اعراهما كذلك بل يكون اعراهما تقديره يا
خوجا بكلا الرجلين ورابت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واغنا
افرد دكة بكلا واثنان لانهما ليسا بابداحلين في المثني لان الاء
بالمثني اسم مفرد الحق باخوه الف او ياء ونون مكسوبة ونون مسان
كلا واثنان لب كذا **قوله** جمع اللم والواو الى اخره اعلم ان جمع
اللم اللم والواو عشرون الى تسعين اعراهما حالة الرفع بالواو
وحالة النصب والجر بالياء تقول جاءنا الزيدون والزمائل

والياء والنون

كلا مضافا الى مضمر

حالة النصب والجر

حالة الرفع

ونون مكسوبة

وعشرون ورابت الزيدون والزمائل
والواو عشرون واغنا افرد الواو عشرون واغنا بانه لا يجر
لب واخذين في جمع المذكر السالم لان المجرور بالجمع المذكر السالم الحق باخوه
الواو ياء ونون مفتوحة و ط هو ان الواو عشرون لب كذلك
فان قبل عشرون كذا لان واحدة عشرة قلنا لم يحزن ان يكون عشرون
جمع عشرة والى بدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرون
على ثلثون لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مفاد ويرفع الواو كذا كذا
ولو وجب ان يقول عشرون بفتح العين والشين انه بدل على معنى ولا
عشرون من الجمع بل عدد معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعرا المثني
جمع جاس على خلاف القياس من جهتي احدهما من حيث ان اعراهما بحروف
واثنتان من حيث ان رفع المثني ليس بالواو ونصبه ليس بالفاء ونصب الجمع
ليس بالالف اما العلة في مخالفتها القياس في الوجه الاول فلان المثني والجمع
فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فزع الاعراب بالحركات واعراب بعض الاحاد
وهو كالمثني الستة بالحروف فلم يجعل اعراهما بحركات والحروف فكان للرفع منزلة على

ح

الاصل وانه غير ثابت ولا نه كان و او افراد و في علم التنبيه
 والحي نطلع ان يكون اعراضا تبطل بعضه الى بعض فجعل اعراضا باجابه و لان
 الحروف غير الحركة اثنى من الحروف مع الحركة واما البعده في هي لفظة القيا

التي هي

من اقصى الخلق والكس من وسط الغم والضم من الشفتين واعلم ان الالف
 والياء في المتن للاعراب وكل واحد منهما مفتوح ما قبل الياء مع النون ^{بموسلين}
 وبدايتها علامة التنبيه والواو والياء في الجمع للاعراب وكل واحد
 منهما مفتوح ما قبل الياء مع النون وبدايتها علامة الجمع فالنون
 في حالة الاضافة بمنزلة التنوين وفي غير حالة الاضافة فقط وليس النون
 عوضا عن الحركة لان هذه الحروف غنية بنفس الاعراب **قوله**
 التقدير فيما تعذر ان اقره اعلم ان الاعراب تقديري ولقطي اما الاعراب
 التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا وانما
 ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يتعذر اما لاول ففي موضعين
 احدهما الاسماء المقصورة على السجدة في اخرها الف مفردة نحو جلي
 وعصا وفي قول جاز في ورايت في ومدرت بغني وانما
 تعذر الاعراب لفظا لكون الالف في آخره وامتناع قبول الالف
 الحركة فان قلنا سلم وجود الالف في فني لوجوب حذف
 لا لتقاء الساكنين فان وجوده في حال الالف والاضافة كما في
 واما حال التثنية فتعذر ولذا لم يجر الاعراب على ما قبله والثاء الاسم جازا في فني

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد واله الطيبين
 الطاهرين

كس صا و صلا
 و كس صا و صلا
 و كس صا و صلا
 و كس صا و صلا
 و كس صا و صلا

او احاب في وعصا في عري

هذا هو

هذا هو

هذا هو

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب المنطق في نسخة
 من كتاب المنطق في نسخة

المعروف بالجمع الكسرة والجمع المثنى السالم المضافة اليه المتكلم نحو
 غلامى وغلامى ومسلمة ومسلمة وانما تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة
 ما قبل الياء بالكسرة لا لخل الياء وحيد يجمع اعرابها اعراب الرفع والنصب
 فظاهرا لا متنازع في ذلك الحق الواحد كمن يمتنع فيكون متنازع في ذلك
 فكذلك لا متنازع في ذلك الحق الواحد كمن يمتنع فيكون متنازع في ذلك
 لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانها
 نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المتعقبي للاعراب
 وكسرة الاعراب متأخرة عن التركيب فيكون غير كسرة الاعراب
 وانما قال مطلقا للاختلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامى
 تقديرى حالتى الرفع والنصب دون حاله لوجود الكسرة
 في حاله لوجوه واختار المصنف ان تقديرى في الاحوال ثلاث لما
 ذكرنا واما المستقل ففي موضعين احدهما الاسماء المنقولة
 ومضى كتمانها اخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديرى رفع
 وجه ادون النصب تقول جاءه قاضى ورايت اصدقه قاضى
 ورايت قاضى اصدقه قاضى ومررت عابعا قاضى اصدقه قاضى استغفلت
 الضمة والكسرة على الياء فحذفنا القاضى ساكنان فحذفت الياء
 دون التنوين لكون التنوين للعلامة وهي للثبوت بخلاف

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب المنطق في نسخة
 من كتاب المنطق في نسخة

الياء فصلا رجائيا قاضى ومررت بقاضى وتقول في النصب رايته
 قاضيا لحذف الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم
 اذا اضيف الياء المتكلم فان اعلاه تقديرى رفع ادون النصب
 والجر تقول جاءه سلمى اصدقه سلموى اجتمعت الواو
 والياء وسبقت اصدقه على الآخر بالسكون فقبلت الواو ياء
 وادغمت الياء في الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو
 كسرة للياء فصلا رسميا واما النصب والجر فللفظي لانه
 كان من الواجب ان يكون بالياء ومما كذلك وادغمت
 ان الاعراب التقديرية في صورة فاسوة لفظي لا يقال
 فاسوة لفظي مكررا لانه ذكره من قبل بقوله
 فالمراد المنصف والجمع المذكر المنصف فليأخذ لانا نقول
 قوله فالمراد المنصف فليأخذ متناوِل للفظي
 والتقديرى لان الاعراب بالضم والفتحة والكسرة
 قد يكون لفظيا وقد يكون تقديرية **فليأخذ** غير المنصف
 ما فيه علتان من تسع علل او واحدة تقوم مقامها
 في غير المنصف فكم موب يكون فيه علتان من تسع علل
 او عدة واحدة من هذه التسع تقوم مقام العليتين والعدل

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب المنطق في نسخة
 من كتاب المنطق في نسخة

والتعريف بالاسماء
والاعمال والصفات
والاعمال والصفات
والاعمال والصفات

الشيء ما ذكره النبي وانما قال وهذا القول تعريف لان تعدد
الاعمال طائفا فقول بعضهم انه شئ وقول بعضهم انه
والتركيب اما الحكاية في وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجعل
او مع العلمية نحو يري ويذكر فان امتناع الصرف فيهما به في
الحكاية الفعلية يعنى كالم يدخل عليهما الكسرة والسكون فيلحقهما من
الفعلية في الاسم كذا لم يدخل عليهما بعد النقل وفيه نظر
لا يشا ولا يخفى احد ولا يخل علميا واما التركيب في التعريف كتركيب
الثاني بالان، الظاهرة او المقيدة او بالالف نحو ظلمت
وهذا وهو اما التركيب الثاني مع العلمية
تركيب حرف التانيث مع الياء وتركيب العدل مع التانيث
ووجهه ان علمية العلمية تغدو لان الواضع قصد التسمية
بغيره فعدل عن خوف التانيث في اللفظ وكذا قلت فانه
بغيره فعدل عن خوف التانيث في اللفظ وكذا قلت فانه
في تركيب الالف والنون اما مع الياء او مع العلمية او مع
تركيب الياء وهو اما كغيره في الالف والعربية او كغيره
مع العلمية وفي كل نظر وقال بعضهم انه
احد عشر وهي السبعة المذكورة في الثاني

وقال بعضهم انه احد عشر
في الثاني وهو ان
الاصول اربعة بعد النقل
فقال انه اربعة
تتبع ويذكر ما ذكره
في السبعة

د

ل

والتعريف بالاسماء
والاعمال والصفات
والاعمال والصفات
والاعمال والصفات

هو اربطي ومراعات الاصل نحو اخرجك التكة فقال القول بانها
تعد تانيث وهو اقرب مما ذكره غيره او يكون المداوية وذكر العمل
الشيء منظومة تعريف على فهم المبتدي ورأيت في التي منسوبة على
انها حكاية عن حاله مثل قولنا يمنع الاسم الصرف النون نائية اذا عمل
فمنها ينصير الى الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر المبتدأ وهو النون
من المدة وهي قولنا النون نائية ليست بسبب منع الصرف ولا
بأن يكون صفة للنون ككونها نكرة والنون معرفة الياء لان يحكم
بأنها في النون ويبدل عليها ذكر بقية الاسباب في التانيث كونه
اعلم ان كل واحد من هذه السبع فروع ثلث في العدل فروع
لعدل عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير
لانك تقول قاييم ثم تقول قايمة والتعريف فرع التسمية لانك تقول
ترجل ثم تقول ارجل والجمع فرع العدل لان لغة كل قوم اصل
بالنسبة اليهم وبعده يرفع فروع بعينهم والجمع منع على الواحد و
والتعريف فرع الافراد واما الالف والنون المزدتان فاحلف
فيها فقال البصريون انه يمنع الصرف لثبته الي الثاني
لم يقل في فرع التانيث وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة
لان الالف به يكون فروع على ما زيد عليه ووزن الفعل فرع

والتعريف بالاسماء
والاعمال والصفات
والاعمال والصفات
والاعمال والصفات
والتعريف بالاسماء
والاعمال والصفات
والاعمال والصفات
والاعمال والصفات

وانما ذكره بهذا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علان من شئ
او واحدة منها تقوم مقام ما فاحتاج مدنا الي بيان العلة التي
تقوم مقام العليتين فالعلة التي تقوم مقام العليتين اثنان احدهما
الجمع وانما قام مقام العليتين لان كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وتكون
على صيغة مشتري الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع السالم اي يمنع
جمعها مع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان في عليتين لا يقال
لو كان الجمع سببا وصيغة مشتري الجموع سببا لكان منزه عن جمع
منصرف الجمع والصفة لان نقول لان لم له ولم ذلك يجوز
ان يكون الجمع مع صيغة مشتري الجموع علة تامة لمنع الضرف ولا يكون
مع الصفة كذلك والثانية انما التانيث وانما قام انما التانيث
مقام العليتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما
للکلمة غير مفارق عنها بمنزلة اخرى فكان في عليتين **فاما**
فالعدل فخرج عن صيغة الاصلية الي اخرى اي العدل فخرج الكاسم
عن صيغة الاصلية الي صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما الحقيقي
والآخر تقديرية والمراد بالعدل الحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المحدث
وجد قياسا غير منع اليه يدنا على ان اصله شئ اخر كثلث وثلث
ورباع ومربع واحد وموحد وثنا ومثنى وتحقق العدل فيه

انما ذكره بهذا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علان من شئ
او واحدة منها تقوم مقام ما فاحتاج مدنا الي بيان العلة التي
تقوم مقام العليتين فالعلة التي تقوم مقام العليتين اثنان احدهما
الجمع وانما قام مقام العليتين لان كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وتكون
على صيغة مشتري الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع السالم اي يمنع
جمعها مع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان في عليتين لا يقال
لو كان الجمع سببا وصيغة مشتري الجموع سببا لكان منزه عن جمع
منصرف الجمع والصفة لان نقول لان لم له ولم ذلك يجوز
ان يكون الجمع مع صيغة مشتري الجموع علة تامة لمنع الضرف ولا يكون
مع الصفة كذلك والثانية انما التانيث وانما قام انما التانيث
مقام العليتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما
للکلمة غير مفارق عنها بمنزلة اخرى فكان في عليتين **فاما**
فالعدل فخرج عن صيغة الاصلية الي اخرى اي العدل فخرج الكاسم
عن صيغة الاصلية الي صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما الحقيقي
والآخر تقديرية والمراد بالعدل الحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المحدث
وجد قياسا غير منع اليه يدنا على ان اصله شئ اخر كثلث وثلث
ورباع ومربع واحد وموحد وثنا ومثنى وتحقق العدل فيه

تأويل العدل
في التانيث

انما ذكره بهذا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علان من شئ
او واحدة منها تقوم مقام ما فاحتاج مدنا الي بيان العلة التي
تقوم مقام العليتين فالعلة التي تقوم مقام العليتين اثنان احدهما
الجمع وانما قام مقام العليتين لان كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وتكون
على صيغة مشتري الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع السالم اي يمنع
جمعها مع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان في عليتين لا يقال
لو كان الجمع سببا وصيغة مشتري الجموع سببا لكان منزه عن جمع
منصرف الجمع والصفة لان نقول لان لم له ولم ذلك يجوز
ان يكون الجمع مع صيغة مشتري الجموع علة تامة لمنع الضرف ولا يكون
مع الصفة كذلك والثانية انما التانيث وانما قام انما التانيث
مقام العليتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما
للکلمة غير مفارق عنها بمنزلة اخرى فكان في عليتين **فاما**
فالعدل فخرج عن صيغة الاصلية الي اخرى اي العدل فخرج الكاسم
عن صيغة الاصلية الي صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما الحقيقي
والآخر تقديرية والمراد بالعدل الحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المحدث
وجد قياسا غير منع اليه يدنا على ان اصله شئ اخر كثلث وثلث
ورباع ومربع واحد وموحد وثنا ومثنى وتحقق العدل فيه

انما اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياسا غير منع اليه يدنا على
ان اصله شئ اخر وذلك لانه من الاعداد والاعداد من الواحد الي العشرة
خو واحد اثنان وثلث واربع فاحاد وموحد معدو لان عن واحد
ومثنى وثنا ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلث
ثلثة ورباع ومربع عن اربعة لان الماد في كل واحد منهما العدد والكل
في غير منصرف للعدل والصفة كما في قوله تعالى او في اجنحة مثنى ثلث
ورباع وانما فوق الاربعة يعني خماس ومجس سداس ومسدس الي
عشرا ومثله هل يقال ام لا فغير خلاف والاصح انه لا يقال الضعف
الرواية واما تحقيق العدل في اخر فلانه اسم التقصيل وقياس التقصيل
اذ لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة افعال
من وهما انه ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون
على صيغة آخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن آخر من وتحقق
العدل في جمع ان جمع جمع جمعا تانيث اجمع وجمعا على وزن فعلاوات
كما جمع صحا صحا غير صفة فيلزم ان يجمع على فعال او فعلاوات
كما جمع صحا صحا او صحاوات فقياس جمعا ان يجمع على جماعي او
جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعي او جمعاوات علم انه معدول
عن جماعي او جمعاوات **فاما** او تقدير اي العدل التقديرية

انما ذكره بهذا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علان من شئ
او واحدة منها تقوم مقام ما فاحتاج مدنا الي بيان العلة التي
تقوم مقام العليتين فالعلة التي تقوم مقام العليتين اثنان احدهما
الجمع وانما قام مقام العليتين لان كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وتكون
على صيغة مشتري الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع السالم اي يمنع
جمعها مع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان في عليتين لا يقال
لو كان الجمع سببا وصيغة مشتري الجموع سببا لكان منزه عن جمع
منصرف الجمع والصفة لان نقول لان لم له ولم ذلك يجوز
ان يكون الجمع مع صيغة مشتري الجموع علة تامة لمنع الضرف ولا يكون
مع الصفة كذلك والثانية انما التانيث وانما قام انما التانيث
مقام العليتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما
للکلمة غير مفارق عنها بمنزلة اخرى فكان في عليتين **فاما**
فالعدل فخرج عن صيغة الاصلية الي اخرى اي العدل فخرج الكاسم
عن صيغة الاصلية الي صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما الحقيقي
والآخر تقديرية والمراد بالعدل الحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المحدث
وجد قياسا غير منع اليه يدنا على ان اصله شئ اخر كثلث وثلث
ورباع ومربع واحد وموحد وثنا ومثنى وتحقق العدل فيه

ان مثنى وثلث ورباع صفة لاجنحة

جمعاوات

انه اذا نظر اسم المودول لم يوجد قياس يدل على انه اصل شئ
 آخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلية فقد ر فيه العدل
 حفظا لقاعدتهم ومي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببا
 ومثاله اذا نظر اليه ما يوجد قياس يدل على ان اصله غير آخر
 غير انه وجد غير منصرف وليس فيه من العلية فقد ر العدل
 فيه لا يمكن تقدير العدل في امتناع تقدير غيره في حفظا لقاعدتهم
 ولما وطاقم فيه شيكان وذلك انه عند بني يميم غير منصرف للعلمية والثبات
 فلم يوجب الضرورة تقدير العدل فيه والذي يمكن ان يقال في
 توجيهها ان يقال مبنى عند اهل الحجاز واما عند بني يميم فان لم يكن
 في آخره راء فغوب غير منصرف فان كان في آخره راء فحضر وبوار
 فمبنى وليس فيه الاسبان ومما العلية والثابت والبيان لا يوجها
 البتة فقد ر فيه العدل للضرورة لمحصل موجب البناء فلما قد ر العدل
 فيها في آخره راء فقد ر في غير لاطا اليبك وضعف مدله طام لعدم
 الاحتياج الي تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة هذا الكتاب
 معروية على المصنف ولم يكن فيها لفظ قطام في ث قاريها عنها
 فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المستغنين عليه لعدم
 مطابقتها المقصود منها **الوصف** شئ ان يكون في الاصل
 ان الاسم الذي في الوصف فيهما يكون الا
 والاسماء لا واحدة جميعا باعتبار
 ومعنى كالاسم والاسماء
 والاسماء لا واحدة جميعا باعتبار
 ومعنى كالاسم والاسماء

الي اخره اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا
 في الاصل فلا يضر غلبة الاسمية على الوصف الاصلية ولا تؤثر اذا غلبت الاسمية على الوصفية العارضة
 الوصفية العارضة ولا جيل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا
 ان يكون وصفا في الاصل **فرف** اربع في قولنا مررت
 بربعة بنسوة اربع فان اربع في وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف
 العارض مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين ليس
 كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف لا يقال ان
 شرط وزن الفعل المانع من الصرف متوقف في اربع لان شرط
 ان لا يعقل التاء وهو متوقف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء
 الذي في اربع ليس للتاينث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء
 تاء التاينث ولا جيل غلبة الاسمية العارضة على الوصفية
 الاصلية لانها امتنع صرفي اسود وارقم للحجة وادامهم للعتيد وبيان
 ان اسود وصفة في الاصل ثم جعل اسما للحج وارقم صفة في اصل
 الواضع ثم جعل اسما للحج وكذلك ادمهم صفة في اصل الواضع ثم
 فيه سواد ثم جعل اسما للعتيد فاسود وارقم وادامهم صفات في الاصل
 فصارت اسما بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية
 الاصلية مفرقة في تأثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم وادامهم

الوصفية العارضة
 ان يكون غير منصرفا

اني
 شاذ

منه فالكذا غير منصرف في فاعله تفرقة تبهينه الكسبة على الوصفية الاصلية
قوله وضعف منع افعى للحيمة الى آخره اعلم ان في افعى
 للحيمة واجدل للصقة واخييل للشيقة افعى من هذا من احد ما منع
 الصرف لتوهم الحية في افعى وكون الاجدل من الجدل ولسن
 وكون الاخييل من الخيل وهو التكبير المحلل فيجتمع من الصرف لوزن يفع
 الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت رضي الله عنه وعلمي
 بالامور وشيئا طاري فيها عليك يا خيلا والمذهب انما الصرف لعدم
 العلم بكونها صفات في اصل الوضع والاصل انما الصرف ولهذا قال وضعف
 منع افعى واجدل واخييل **قوله** الثانيث بالناء شرط العلمية لانه
 اي شرط الثانيث بالناء في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما
 كان ذلك الثانيث في معرض الزوال ولا يكمن لازما والثانيث
 المعبر به اللازم ولهذا صرف قايمة في قولنا مرت بامرة قايمة مع
 لحقق الوصف والثانيث فيها من غير العلمية وانما قيد الثانيث
 بقوله بالناء احتراز عن الثانيث بالالف كجبل وجرأ
 فان العلمية ليست بشرط فيه **قوله** والمعنوي كذلك اي بشرط
 الثانيث المعنوي في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن
 علما لكان ذلك الثانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

هذا هو الوجه في
 منع الصرف في
 الثانيث

الذي لا يلحق مكان
 الاصل

ان يكون علما

بسم الله الرحمن الرحيم

والثانيث المعبر به اللازم ولهذا صرف في قولنا مرت بامرة
 جديج مع لحقق الوصفية والثانيث المعنوي من غير العلمية
 وكذا كصرف في ارنيت مع لحقق الثانيث المعنوي ووزن الفعل
 في من غير العلمية **قوله** وشرط تختم تاشير الى اي وشرط وجوب
 تاشير الثانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة وهو
 ان يكون الاسم زائدا على ثلثة احرف او وسطية متحركة او يكون الهمزة
 معية لانه لو انتفى هذه الامور الثلاثة وهو ان يكون زائدا على ثلثة
 او وسطية متحركة او الهمزة معية لانه بالثانيث بالكان الاسم
 ثلثا ثانيا كانا الوسط من غير الهمزة فيكون في غاية الخفة
 فغاية الخفة تقاوم احد السبين اللذين فيه علم يبقى في الاسم
 الاسبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب
 منع صرفه فممنع يجوز صرفه لا تنقأ شرط وجوب تاشير الثانيث
 المعنوي ولا يجب صرفه لوجود الثانيث والعلمية التي هي شرط
 جواز منع صرفه ورتيب وجب منع صرفها لوجود العلمين مع
 وجود شرط وجوب منع صرفها وهو ان يكون على ثلثة احرف
 وجب منع صرفها لوجود العلمين مع وجود شرط وجوب
 منع صرفها وهو ان يكون الوسط وماه وجوز وجب منع صرفها لوجود

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

العليين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو العلية
 وانما احتضن المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظ
 للمنة لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلثي ساكن الاوسط ولما قيل
 ان يمنع ذلك لوجود مثلث وذو اية ويمكن ان يحاكيه الغائل
 بانها من حركات الاوسط تقدير الا انه يلزم من هذا ان يكون
 المراد بحرك الاوسط الذي هو احد مور شرط لفظي
 لحرك الاوسط لفظا او تقدير او يلزم منه انه ان سمي بعقل شاة
 وذات منكر وجب منع صرفه لكنه ليس كذلك وفيه نظر والذي
 تضمن مادّة هذا الشكل بكتابة ان المراد بالتاء في قولنا الثاني
 بالتاء شرط هو التاء المتضمن للثاني والتاء في شاة وذات
 ليست كذلك لانها بدل عن شيئا واصل شاة شامة وتني ليست
 بتدانيه فان سمي به منكر الى اخيه اي فان سمي باموئث
 المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون زايد اعلى ثلثة
 احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه ثانيث لا من حيث
 اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما مذكر و
 واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا من علامة الثاني ومن قاييم
 مقام حرف الثاني وهو حرف الرابع وانما قلنا ان حرف الرابع

فان قيل ان شرط وجوب منع صرفها وهو العلية
 وانما احتضن المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظ

للمنة لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلثي ساكن الاوسط ولما قيل
 ان يمنع ذلك لوجود مثلث وذو اية ويمكن ان يحاكيه الغائل

بانها من حركات الاوسط تقدير الا انه يلزم من هذا ان يكون
 المراد بحرك الاوسط الذي هو احد مور شرط لفظي

لحرك الاوسط لفظا او تقدير او يلزم منه انه ان سمي بعقل شاة
 وذات منكر وجب منع صرفه لكنه ليس كذلك وفيه نظر والذي

تضمن مادّة هذا الشكل بكتابة ان المراد بالتاء في قولنا الثاني
 بالتاء شرط هو التاء المتضمن للثاني والتاء في شاة وذات

ليست كذلك لانها بدل عن شيئا واصل شاة شامة وتني ليست
 بتدانيه فان سمي به منكر الى اخيه اي فان سمي باموئث

قاييم

قاييم مقام حرف الثاني لانك تصغر قد ما بقدر ثلثة وعوفا
 يعقبه والتصغير المشبأ الي اصولها فلو لاني حرف الرابع بمنزلة
 الثاني للزم الايمان بانك في تصغير عوف واذا تقصرت وكل فتقدم
 اذا سمي بمذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة
 احرف وعقب وثلاث من شاة ثلاث اذا سمي به منكر لم يصرف
 لتحقيق العليين مع تحقق شرط منع صرفها وانما كان كسرا غير صرف
 مع كونه اسما للخل فان قيل يلزم مما ذكره ثم منع صرف مثل كلاب اذا سمي
 برجل كونه ثلثة معنويا مثل عنقا قلنا لا نسلم ان الثاني في
 الجمع حقيقة بل كونه جمع للمادة المعروفة بشرطها ان يكون
 علمية اي شرط المعرفة في منع ان يكون علما لان المعاني خمسة وهي
 العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احد
 معنوي ما سوى العلامة غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم لان
 الماخر والمبهم مبيان وباب غير المنصرف من التعريف واما لغة المنصرف
 بلام التعريف والمضاف الى احد لا يجعلان غير المنصرف منفردا
 او حكم المنصرف على من مبني فالاولي ان لا يجعل المنصرف غير منصرف
 واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية
 هذا اذ لم يعتبر تعريف التوكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين

فان قيل ان شرط وجوب منع صرفها وهو العلية
 وانما احتضن المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظ

للمنة لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلثي ساكن الاوسط ولما قيل
 ان يمنع ذلك لوجود مثلث وذو اية ويمكن ان يحاكيه الغائل

بانها من حركات الاوسط تقدير الا انه يلزم من هذا ان يكون
 المراد بحرك الاوسط الذي هو احد مور شرط لفظي

لحرك الاوسط لفظا او تقدير او يلزم منه انه ان سمي بعقل شاة
 وذات منكر وجب منع صرفه لكنه ليس كذلك وفيه نظر والذي

تضمن مادّة هذا الشكل بكتابة ان المراد بالتاء في قولنا الثاني
 بالتاء شرط هو التاء المتضمن للثاني والتاء في شاة وذات

ليست كذلك لانها بدل عن شيئا واصل شاة شامة وتني ليست
 بتدانيه فان سمي به منكر الى اخيه اي فان سمي باموئث

واما في بعض التواكيد لان بعضها
لا يحتاج اليه مثل جمعها اما في مثل
اجمع تحت ١ اليه هو ٢ ٣ ٤ ٥

ومما تعرف في العلمية واما تعرف في التواكيد وهو بتقديم اللام او الالف
لخواص فانه غير منفرد لوان الفعل والتعريف واعتبار اولي للاحتياج
اليه في منع الحرف في بعض التواكيد وقيل تعرف في التاكيد تعرف في العلمية لان
الفاظ التواكيد اعلم لها اليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا احتياج
لا شرط احد الامرين **الجمع** شرطها ان يكون علمية اخرى اي شرط العجمة
في منع الحرف امران احدهما ان يكون علمية العجم لانها لو لم يكن في الجمع لكانت
الحرف في بادخال لام التعريف او الالف او التنوين او غير ذلك فصار
من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فلم يمنع الحرف ولهذا التوسمي رجل الجاهل لم يمنع
الحرف لان اتفاق الشرط وهو كونه علمية العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو
اما في الوسط الاوسط او في ياقه على ثلثة احرف لانه لو لا ذلك لكان الاسم
على ثلثة احرف ساكن لا وسط فيكون في ثلثة الخوة وغاية الخوة تقاوم احد
السبين فلم يبق فيه الا السبب الواحد فلم يمنع الحرف فاذا تقرر ذلك فنوع
اذا سمى به منفرد لان اتفاق الشرط الثاني وهو في الوسط او زيادة على ثلثة
احرف وسنة وابراهيم اذا سمى بها استعنا من الحرف للعلمية والعجمة و
حصول الشرطين معا **معا** في الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بل اخرى اي
شرط الجمع المانع من الحرف ان يكون صيغة على صيغة منتهى الجموع غير
والمراد بمتنى الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة جمع السالم فيمنع جمعها

هذا هو الذي مر عليه في التواكيد
فانما هو في التواكيد لان بعضها
لا يحتاج اليه مثل جمعها اما في مثل
اجمع تحت ١ اليه هو ٢ ٣ ٤ ٥

واما في بعض التواكيد

جمع التاكيد لانه يجوز جمع جميع التاكيد وهو الصواب حيث ولهذا الجمع ثلثة
امثلة احدهما ان يكون جداول التاكيد من فان متحر كان هو صا جدا وكذا
ان يكون بعده حرف فان اولها مدغم في الثاني دوات والثالث ان يكون
بعده ثلثة احرف او سطرا ساكن هو صا يجمع واما قال بغيره فانه لانه
لو كان بها الحرف صا فله لثباته المفرد لفظا ومعنى نحو كرامة وطواغية وكان
حكمه حكم المفرد واما ما يشبهه كرامة وطواغية لفظا فظاهرا واما ما يشبهه معنى
فلو فوج كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهرا واما نحو كرامة فلكونه
مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد بالها انا والثاني لثباته
ينقص بثلث فواره جمع فارة ولو قال بغيره فانه وبالنسبة لكان اصوب
لثباته ينقص بثلث فواره جمع فارة ولو قال بغيره فانه وبالنسبة لكان اصوب
ويكن ان يجب عند بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة منتهى
الجموع يجمع الحروف الموجودة فيه فيكون مثل مداني كذا لانه على صيغة
منتهى الجموع بغيره ياء النسبة الا ان هذا الجواب يخفى عن قوله بغيره
فانه لان الاحراز به عن مثل صيا فله وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بل
هو وفيه فله صا احد الامرين وهو اما الاحراز عن مثل مداني او ترك
الاحراز عن مثل صيا فله واذا كان كذا فواره منفردة لان اتفاق الشرط
الجمع المانع من الحرف كونه جمع الهاء **وهو** وحما بر علم للضع هذا جوابا

وهي جمع صاحب
ومما حدثت جمع
صا جدا

اولا لان الثاني
في كل واحد
منها ليست
من نفس
الكلمة

لأن الهاء ليس
للتثنية بل من على
نفس الكلمة

ينقص بثلث فواره
جمع فارة

ليس مثلها على صيغة
منتهى الجموع بل

اي جوابا

البحري فمما استعمله العرب جملة على اللفاظ التي على وزنها في العرب

10

ان الیاء مقدسہ ہیں
وہ کیونکہ وہ

کراچی

ان الیاء وقرآن الیاء
وہو الیاء
ان الیاء
وہو الیاء

مقدرة بعد الرأ كان الاعراب جاريا على الماء فتقول جاءني جوار
بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الحرف والجامع
كون كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل في هذا التنوين عند سبويه
فانه غير منفرد عنه قلنا انه عوض عن الياء من حركة الياء لان اصل
هؤلاء الجوار جوار ي استسقلت الضمة على الياء فحذفت فصار هؤلاء
جوار فلما كانوا يحدفون الياء اكتفاء بالكرة في المنزلة نحو قولهم
والليالي ابيسر واكبيرة المتعالي كان حذف الياء في الجمع الذي هو قوله
من المنزلة اولى في حذف الياء ولو كانت عوضا للتنوين غير ان
الكرة في هذا التنوين فيه عند سبويه ليس تنوين التثنية بل هو
وعند الاولين تنوين التثنية واما حال النصب فيها في غير منفرد
تقول ريت جوار ي لحذف الفتحة ولو قيل ريت جوار ي بالفتح
لكان له وجه لكونه غير منفرد وحذف الفتحة في الياء له وجه
عند الله مولى لا يجوز ولكن عند الله مولى بالياء في التركيب
العامية لانه اي شرط التركيب المانع من الحذف وهو ان يكون
الاول جود ي فهو ان يكون على لانه لو لم يكن كان في موضع
فلم يكن لازما والتركيب المعبر هو للزم والعدي هو ان يكون
باضافه وان لا يكون بشاذا وانما وجب ان لا يكون باضافة ان الاصل

الوجه الثاني في الياء
الوجه الثالث في الياء
الوجه الرابع في الياء

تجعل غير المنفرد منفردا وفي حكم المنفرد على المذهبين فبالا لاني ان لا يجعل
المنفرد غير منفرد وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد وكان
مكتوبا وحكما على حركاته او ثبات قوتها ووزن حركاتها واذا كان مبنيا
وحكما على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف في مخصوص بالمواعيد
وليس له ان لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا وانا بان يكون متصفا لان
في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقص عليه عند سبويه وخمسة عشر
اذ جعل على على المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه عليه النقص بمثل ذلك السبويه فانه غير
ان سبويه اختصا من منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذ في الى الاشارة
من التثنية الاستعانة في كونه مخصوصا بالمبنيات فيلزم فيه احد الامرين سبويه
وهو انه ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن
مثل سبويه رخصة عندوا علم ان الماد بالتركيب من سبويه في التركيب
على سبويه في علمه ان لا يتركب من التركيب من الاسم والتنوين انما في
والنون اذ كان في الاسم الح اسم ان في الالف والنون انما يمنع
الاسم من الحذف عند فاة البعد بسبب مشابهة الالف في المنزلة
دخول تاء التانيث عليها واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون
في اسم فشرط في منع الحذف ان يكون على التصح مشابهة للالف التانيث لانه
لو لم يكن على لم يمنع دخول تاء التانيث عليه نحو شذال لبيت وسواها

وهذا الوجه
في الالف والنون

في الالف والنون
في الالف والنون

الاسم وجود الوصف ووزن الفعل

كَلِمَةُ الْإِمَامِ الثَّانِي مَوْجُودَةٌ قَافِيَةٌ وَمَعْنَاهُ فِي أَوَّلِ رِيَاضَةٍ كَمَا فِي أَوَّلِ

الفعل غير قابل للتأنيذ لان المهمة في اوله زائدة لانه من الميرة وكونه غير
قابل للتأنيذ لا يقال بحجة من اجل هذا انفق ^{الناقص} عمدا مع وجوده

الوصف وورث الفعل لانقضاء الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني

وَقُلُوبُهُ قَابِلَةٌ لِلنَّاءِ تَقُولُ هَذَا جَمَلُ الْأَمْرِ مَعَهَا الْأَوَّلُ يَعْمَلُ وَهَذِهِ

وكذلك حكاه ابن جرير في تفسيره ووافقه عليه غيره من المفسرين

ما كل شيء من قبلي علمه مؤثرا اذا انكسر في الاثر بين من قبله

الجامعة المؤثرة في المجتمع العلمي شرط في نشر تلك الأفكار

في العدل و في الفعل فانما جامع العدل و وزن الفعل
نكرة و ليست بشاغل و هو من النكرة و هو انما

للعامة المؤثرة لا جامع علمه الآومي شرط فيها التي تنكر العلة ان

كانت الوصف فلا نزلها لاجتماع من حيث ينبغي ان تضاهي ان كانت الثانية

المعقوي أو المعقولة أو البعجة أو المالك أو الف عو بنون في الاسم والعلم

ان كانت الجمع او الثاني بالالف فانه لاجلها معا موصلة لا استقلال

وَمَنْعُ الصَّفِّ بِدُونِ الْعِلْمِيَّةِ وَأَمَّا قَلْنَا أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَجَامُعُ مُؤَسَّسَةً فِي الْوَدَا

طائفتين من أهل الجبل مع مؤننه
التي هي من طرية الأعداء وروية الصدوق

فادان البولندية ولبس
نصود و د كاي
نصود نصود نصود نصود

فتح الخزانة
في كتابه في الآلات

ووزن الفعل لمنع صرفي للعدل والعلمية ولمنع صرفي الحمد للعلمية

فوزن الفعل وانما قلنا ان العلم ^{عليه} ليس بشرط في العدل ووزن ^{بجانب}

الفعل منع صرف العدل من غير العافية في نحو ثالث ورباع ومنع من

ورن من غير العلمية **ثالثا** اذا كان صفة **فوق** وهما متضادا ان اي العر ورن
العر ورن في النوا شفا ان **ثانيا** معاشا في الجملة **سما** مؤنر

وذلك السؤال ان يقال اذا لم يكن العلم شرطاً للعدل ووزن الفعل

فما زال

العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط غيرها

يقال ان العدل ووزن النعم استضافة ان اى لا يحتمون معاملة شفاء

فإذا لا يكون مع العلمية إلا احدهما وفي السؤال المذكور نظري لأنه لا يتصور

السؤال المقدس لأن العالمية في الكلمة المفروضة غير مشروطة وهو

وَالْأَلْزَمُ الرَّجِيحُ مِنْ غَيْرِ مَرْجٍ بِأَنْ يَزَالَاتِ أَنْفَالُهُ

غير النظرية العلمية وليست العلمية كذلك ولا شيء من العدل ووزن الفعل

كذلك ^و اذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير الميصر الذي فيه

العلمية المؤثرة بيني منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا انزل

33

١٨
 انظر من التمام
 فانقول من التمام
 انظر من التمام
 انظر من التمام

بن الفعل والفعل فاذا انكرت
الجزاءات انعمت ولم يزل
وزن الفعل

11/10/19

هذا هو الرفع
الرفع هو الرفع
الرفع هو الرفع
الرفع هو الرفع

على احوال واعتبار الصفة من جهة جمعة على الخوص واعلم
ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة فاذا كانت صفة انما يكون كليا على
راى الاخضر لا على راى سبويه **قوله** وجميع الباب باللام او الاضافه
ينجى بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف
او دخله اللام اجزا بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا
في ان دخول الكسر عليه من حيثية انه ينصرف او لا من هذه الحيثية
فقال قوم انه ينصرف لانه لما دخل عليه ما فهو من خياص الكلام ان
اللام والاضافة اخرجته من مشابهة الفعل فصارت منه فادخله
الكسر وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجوه والعلم ان ايضا فيه
بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف في شتات التثوين
وحال اللام والاضافة لم يوجد التثوين فيحذف فينبغ الكسر وقال
قوم انما يبعى العلان كان غير منصرف كما حد وتبلى وجرأ ومكان
صحة علان بالعلتين وان لم يبعى كان غير منصرفا كجعلك وابوهم
اسم وعمر وهذا أقرب الى الحق من المذهبين الاولين **قوله**

المرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع وهو
ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل علما اشتمل على
علم الرفع للتأنيب وتعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والمعرفة

فالمرفوع

لان كل من يرفع في المرفوع لم يرفع في الرفع
وفيه نظر لحوار ان لا يرفع المرفوع
يغتم الرفع لان عدم فهم المرفوع
ليكون عدم فهم الرفع اي اجزاء

فالمرفوعات خبر المبتدأ المحذوف اي هذا الباب المرفوعات ولم
يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا
لافراد **قوله** كما تعرف الكلام والفعل والحرف وغيره بل يرجع الى المرفوع دون
مرفوعات **قوله** فاعلم الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل انما ابتدأ بالفاعل
من المرفوعات لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على
على الفاعل في الرفع **قوله** وهو ما استند اليه الفعل لانه وانما
قال استند ولم يقل اجبر ليدخل فيه فاعل الامر والنها وانما قال
ما استند الفعل ولم يقل استند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي
ليس باسم نحو اعني ان ضربت زيد فان مع الفعل في محل الرفع
بانه فاعل اعني **قوله** ويسمى بكم وان كان في تقديمكم **قوله**

او يشبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما
كالصدة والظرف واسم المفعول والاسماء الافعال والنظري والحار

والجور لا كما سمى المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول
بالم يسم فاعله خوزيد قائم ابوه وزيد حسبي ابوه فابوه فاعل
اسم الفاعل في الاول و فاعل الصفة المشبهة في الثاني **قوله** وقدم
عليه اي وقدم الفعل او يشبهه على الفاعل لدفع وعلم من يتوهم
ان زيدا في قولنا زيد قائم ايته مستثناة فيكون فاعله لانه

كما استندوا والخبر وان كان

واذا قدم الفاعل على المفعول
واذا قدم المفعول على الفاعل
فالمفعول هو الذي عليه
فالمفعول هو الذي عليه

واما القديس ريمه فلان علامه فاعل ضرب وزنها مفعول ضرب

والفاعل معلوم على المفعول رتبة فان قيل لم يجوزتم ضمها قبل الذم

فَمِنْهُمْ قَوْمٌ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَدْرُسُونَ

وجود الحق بعد في الموضوعات المذكورة ثم وهي وجوب وجود

الفاعل والمنع وجودة الآخ اضمار قبل الزكف على تقدير افعال الفعل

الثاني ومضى. نعود ههنا الجواز تقديم المجرور المفعول على الباعل

اعلم ان المدح والاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اجد

والا المطبول في مثل اخذ عند البصري في عدم جواز اعطيه

صباحه الزمان وحوار اعطيت در همه زندا و من قواه و من كان

بِقَطْرِ حَبِّ الْعَصَايِدِ **فَقَدْ** وَادَّاتُغِي الْأَعْرَابُ لِقِطَايَا

انما اذا التفت ارا عاب في الفاعل ^{منقول اول} والمفعول **مينا** لفظا والغرض

لو ضربوا على شاموس عشرين ضرباً من على السار من على السطر

وَجِبَ تَعْلِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ دَفْعًا لِلْإِلْتِسَافِ وَإِنْ عَادَ

والقائمة الواستقى الاعراب لفظاً لم يتفق العرب منه على

تقديم الدواعيل: الكل موسى الكليم الكثرى فان من العلوم

انما موسى الخ و الله و المكنول و ضرب موسى العاقل و

...میں نے اسے دیکھا تھا۔

تتمتع

100

الحافله وضعت في كنفه فلهذا ما الا انك تراه في الغايه

إذا كان الفاعل مفعلاً متصلاً وقت لعمد الذاعا على

لزم ان لا يكون متصلاً وقد فرض ان متصلاً هذا هو الذي لا يكون متصلاً

الفاعل متصل مؤخر عن الفعل المفعول به

عَلَى الْأَمْوَالِ فِيهَا هُوكٌ لِكُلِّ الْوَادِعِ وَأَوَّلُهَا مَصْرَفٌ لِمَنْ كَانَ مِنَ الْأَعْلَاءِ

مظهر الحب تقدمه علم العنوا وانما قال رقص الانا كان رقصا

منفصلة إلى نحو تؤذي على المفعول **والمفعول** المفعول به

فکره بشکل عریان و ناز میخاست و از ناله امفی

الغفرل عليه السلام ان من اراد ان يغفر له ذنوبه فليقلع قلبه من الدنيا

علم المعقول (المستضاء بتقريب المفهوم) على ما هو عليه في كتابه

مفعول (الأناء) جار مجرور بالآلوه

وَاللَّهُ يَكْفُلُ الْمُؤْمِنِينَ وَاللَّهُ مَعَهُمْ
وَاللَّهُ يَكْفُلُ الْمُؤْمِنِينَ وَاللَّهُ مَعَهُمْ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ فِتْنَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَةِ وَقُلُوبُهُمْ مُجَمَّعَةٌ بِمَا رَكَّبَتْ يَدَاكَ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَافْتِكَارٍ

ما در این کتاب از آنکه در این کتاب

کتابخانه عمومی و موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی

قدّم المفعول على الفاعل من غير أن يذكر

الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام

...التي هي ...

المجلس الأعلى للبحوث

...

فقد هذا الفعل بفعل بعده فلو اني لم جمع المفعول والمفعول وهو
غير جائز لان ذلك المفعول يصير حشو بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل فعل
مخوف ولم نقل انه مبتدأ بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف الشرط
يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرًا وقد اخذنا في ذلك
خذ من الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد فقال
في جواب نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز
اظهارهما وانما خذ من الجملة الفعلية لا اسمية او هي المبتدأ والجزء يكون
الجواب مطابقا للسؤال **فقد** واذا تنازع الفاعل والياء اي اذا تنازع
العاقلان او انهما ظاهرا بعد ما سواء كان العاقلان فعولين
مخوفين واكرم زيد او احسن اخا انا ضارب ومكرم زيد اجمع ان كل
واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم في هذا التنازع قد يكون في ذلك
اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او فاعلا مقاما
مخوف بني واكرم بني زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعول اي
كل واحد منهما كما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا او ضمنا
واكرم زيد او غير ذلك كقوله تعالى **تقتولون** قل الله يقتلكم في الكلام
وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية والآخر
اقتضى المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية

والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرم مني وضرب زيدا واكرم
مخوف بني زيد واليه ان يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو
اكرم وضربني زيد واكرم مني وضرب زيدا واشار اليه مذهب الفهين
صريح بقوله في تنازع اي متعاضدين ليكون الاقسام الاربعة مذكورة
الفعل وهو حال عن الفعلين المقتضين بعد قوله فقد يكون
الفاعل اي وقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية
متعاضدين اي بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول
وبالعكس ولا يمكن ان يكون جالا من الفاعلية والمفعولية انه يقع
زيدا عليه متعاضدين اي لو كان كذلك لوجب تأنيده وعكس ان يقال
بضا اعماد الفعلين مختلفين ارفع ومن ثم من يتوهم ان مثل ضربت زيدا
ضربت زيدا وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان
الفعل كما ناكيد للاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان
في اظهرهما وجه لهما حتى لا يتقضى بمثل ضربت وضربني زيدا وانما قال
في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول لبيان مقتضى
الم اسم فاعله والجار والمجرور فالصريحون في تارة وعمال
العمل كذا في ذلك الاسم للهرب والجوار والكوفيين في تارة وعمال
الاول في ذلك الاسم كونه اثمهم لتقدمه واعمال الاثم اولى وليس

هذا هو مقتضى الفاعلية والمفعولية
فقد هذا الفعل بفعل بعده فلو اني لم جمع المفعول والمفعول وهو
غير جائز لان ذلك المفعول يصير حشو بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل فعل
مخوف ولم نقل انه مبتدأ بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف الشرط
يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرًا وقد اخذنا في ذلك
خذ من الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد فقال
في جواب نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز
اظهارهما وانما خذ من الجملة الفعلية لا اسمية او هي المبتدأ والجزء يكون
الجواب مطابقا للسؤال **فقد** واذا تنازع الفاعل والياء اي اذا تنازع
العاقلان او انهما ظاهرا بعد ما سواء كان العاقلان فعولين
مخوفين واكرم زيد او احسن اخا انا ضارب ومكرم زيد اجمع ان كل
واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم في هذا التنازع قد يكون في ذلك
اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او فاعلا مقاما
مخوف بني واكرم بني زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعول اي
كل واحد منهما كما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا او ضمنا
واكرم زيد او غير ذلك كقوله تعالى **تقتولون** قل الله يقتلكم في الكلام
وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية والآخر
اقتضى المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية

واحد من الغريقين حج ومناقضات كثيرة لا تقول الكلام بذكرها
 وانما قال بعد لما لا يلو كان الام قبلها او بينهما امتنع التنازع اول
 بترتيب الحكم المذكور عليه لانها ان اقتضى الفاعل نحو زيد ضربني
 واكره مني ونحو ضربني زيد واكره مني او اقتضى الفاعلية والمفعولية
 وتقدم عليها نحو زيد ضربني واكره مني زيد اكره مني او
 اقتضى بها الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت
 زيد واكره مني لزم الامر الاول لا امتناع تقدم الفاعل على الفعل
 وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية فتوسط بينهما نحو
 ضربني زيد واكره مني واقتضى المفعولية نحو زيد اكره مني واكره مني
 ونحو ضربت زيد واكره مني لزم الامر الثاني وموعدم ترتيب الحكم
 المذكور عليهما لتعقبن زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا له ضربني
 كسناد الفعل اليه ومجيبه عنه من غير قيد ووجه على آخر
 عليهما ولتتبعن زيد في المثالين الآخرين لا يكون مفعولا لهما ضربت
 لما ذكرنا لا امتناع تنازعهما مضمرا بعدهما لا استواء الفاعلين وتما
 ثالي طامرا بعدهما لا امتناع تنازعهما مضمرا بعدهما لم يكن الحكم
 مثل ما ذكره بل استوى الفاعلان في الاضمار لا امتناع تنازعهما مضمرا
 غايبا نحو زيد ضربني واكره مني فخطا واما اداننا مضمرا فيهما

في المثالين
 في المثالين
 في المثالين

نحو ضربت واكره مني او تمكلا نحو ضربت واكره مني فلدفع الالتباس
 وكذا في غير ه وفيه نظم لجواز ان يقال ما ضرب واكره مني الا انا او انت
 ما ضربت واكره مني الا اياك وزيد ضربني واما ان اوضرب واما تكلو لاي
 ينفذ بان مفعول اهما محذوف ولا مفعول لان الكلام في تنازع الفعلين واحال
 احدهما سواء حذف مفعول الآخر او اضم **قوله** فان اعلت الثاني اخذت
 الفاعل في الاول اه اي ان اعلت الفعل الثاني كما مورى البصريين بالفعل
 الاول اما ان يقتضى الفاعل او يقتضى المفعول فان كان مقتضا
 لهما على اخذت الفاعل في الاول موافقا للكلام الظ في التذكير والثاني
 والافراد والتثنية وجمع تقول ضربني واكره مني زيد اوضرباني واكره مني
 الذين وضموني واكره مني الذين وضربني واكره مني مندا وضربني
 واكره مني المندئين وضربني واكره مني المندئات ولا يحدف فاعل الفعل
 الاول خلافا للكتابي فانه يحذف حذف الفاعل حذبا من الاضمار
 قبل الذكر وانما لم يحذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم
 استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر
 في التثنية وجمع والثاني تقول على تعديه الحذف ضربني واكره مني
 زيدين وضربني واكره مني الذين وضربني واكره مني هندا اوضربني
 واكره مني مندئين وضربني واكره مني المندئات والراد بالفاعل في قوله

في المثالين
 في المثالين
 في المثالين

في المثالين
 في المثالين
 في المثالين

في المثالين

في المثالين

في المثالين
 في المثالين
 في المثالين

لواقتضى الفعلان الرفع او النصب الاول النصب والثاني الرفع
او الاول الرفع والثاني النصب واعلم ان الاول دون
الثاني جازع عند النصب

اضرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل
ضرب وضرب زيد او يعلم ان المراد ذلك من قوله قبل في الفاعل **قوله**
وجازع خلافا للرفع اي و جازع مثل هذا السلك **وي** ان الفعل الاول
يقضي الاول الرفع والثاني ينصب **وي** جعل الفعل الثاني دون
الاول نحو ضربني واكرمته زيداً خلافا للرفع **وي** يعلم منه انه لو اقتضى الفعلان
الرفع والنصب الاول النصب **وي** الرفع والثاني الرفع والثاني النصب عند
واعلم الاول دون الثاني نحو ضربني واكرمته زيداً **وي** الذي
احجب به الفاعل انه لو جازع مثلاً لم احصا الامر من ومما حذف الفاعل
من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جازع عند
الذي يظل قول الفاعل قول الثاني **وي** كما ان متعلقاً **وي**
جوزي فوجها **وي** استشعرت لون مذبح فان جرى واستشعرت ثانياً
لون مذبح **وي** اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب
واعلم استشعرت دون جرى **وي** وحذف المفعول من الاول
اي اعمت الفعل الثاني كما هو رأي البصريين والفعل الاول يقتضي
المفعول حذف المفعول من الفعل الاول يستغنى عن ذلك
المفعول نحو ضربت واكرمته زيداً وانما لم يجر اضماره من الاضمار
قبل الذكر وانما لم يجر بواعنه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل
لان النصب لا يتصور بدون فاعل

فان زيدا الاول
فاعلهما في الثاني
سقط

ولا
يكون
الاول
دون
الثاني

تقدم
الاول
من
الثاني
لوجوب
الاول
دون
الثاني

والمراد من اضمار الفاعل
هو انما اضمار الفاعل
من الفعل الاول
لانه لو كان منفصلاً
لما كان الفاعل
للمفعول
في الثاني
فانما اضمار
الفاعل
للمفعول
في الاول
لانه لو كان
منفصلاً
لما كان
الفاعل
للمفعول
في الثاني

دون المفعول **فان** يكون الفاعل اضمار قبل الذكر مع تنبيه للضرورة
ولم يتركوا في المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغن عن ذلك المفعول
اظهر ذلك المفعول نحو حبسني منطلقاً وحيث زيداً منطلقاً فان
حبسني وحيث ثانياً منطلقاً الا فيه واعلم فيه حيث فوجب
انما هو مفعول حبس وهو منطلق الاول لان حذفه متنع لانه لا يجوز
حذف احد مفعول حبس كما في ولا يجوز اضماره للتلازم منه اضمار
قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول
الساكن حبسني بعد ذكره منطلقاً نحو حبسني وحيث زيداً منطلقاً اي
فان وان اعمت الاول اي وان اعمت الفعل الاول كما هو
الكوفيون فالعمل الثاني اما ان يقتضي الثاني المفعول فان اقتضى
الفاعل اضرت الفاعل في الثاني موافقاً للفظ تقول ضربت واكرمته
زيداً وضربت واكرمته في الثاني الذي يبين وضربت واكرمته في الثاني الذي يبين
بالفاعل في قوله اضرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل
فيه مثل ضربت واكرمته زيداً وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضرت
ذلك المفعول على المختار ليطابق المفعول المراد ولرفع الثاني
المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود
المرتب الدالة عليه مثلاً تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيداً وضربت

والمراد من اضمار الفاعل
هو انما اضمار الفاعل
من الفعل الاول
لانه لو كان منفصلاً
لما كان الفاعل
للمفعول
في الثاني
فانما اضمار
الفاعل
للمفعول
في الاول
لانه لو كان
منفصلاً
لما كان
الفاعل
للمفعول
في الثاني

انما اضمار الفاعل
من الفعل الاول
لانه لو كان منفصلاً
لما كان الفاعل
للمفعول
في الثاني
فانما اضمار
الفاعل
للمفعول
في الاول
لانه لو كان
منفصلاً
لما كان
الفاعل
للمفعول
في الثاني

انما اضمار الفاعل
من الفعل الاول
لانه لو كان منفصلاً
لما كان الفاعل
للمفعول
في الثاني
فانما اضمار
الفاعل
للمفعول
في الاول
لانه لو كان
منفصلاً
لما كان
الفاعل
للمفعول
في الثاني

واكره منهما الزيدان وضربني واكره منهما الذي دون وتقول في الحذف
 ضربني واكره من زيد وضربني واكره من الزيدان وضربني واكره من الزيد
 اما اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب اظهار نحو ضربني واكره من الضرب
 وحسبها منطلقين الزيدان مطلقا فان حسبي وحسبها تنانعا
 مطلقا واعمل في حسبي وجب اظهار المفعول الثاني لحسبها و
 منطلقين لانه لولا اظهار الثاني لم يكن الحذف واما الاضمار الاول
 غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب حجب
 والى غير جائز لانه لو اضمار لا ضم مفردا او متثنى لا سبيل الى الاول
 لا يمتنع ان يقال حسبي وحسبها آياه الزيدان مطلقا لانه لما كان
 المفعول الاول في باب حجب متثنى وجب ان يكون المفعول الثاني
 كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع
 ان يقال حسبي وحسبها آياه الزيدان مطلقا لان الضمير يعود
 الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا
 وفيه نظر لان حسبي وحسبها آياه الزيدان مطلقا لانه لو تنانعا
 معولاوا هذا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المتثنى
 وجوابه ان الاول والثاني تنانعا اسم فاعل الانطلاق من غير نظر
 ليكون مفردا او متثنى والافراد انما لم من حيث انه يعمل فيه الاول

هذا هو الوجه في حجب الزيدان
 وهو انهما لا يمتنعان في حجب
 الزيدان مطلقا لانه لو كانا
 متساويين في حجب الزيدان
 لم يكن بينهما تنانع

هذا هو الوجه في حجب الزيدان

هذا هو الوجه في حجب الزيدان
 وهو انهما لا يمتنعان في حجب
 الزيدان مطلقا لانه لو كانا
 متساويين في حجب الزيدان
 لم يكن بينهما تنانع

هذا هو الوجه في حجب الزيدان

فانما يعمل فيه التثنية **قوله** وقول امرء القيس كفا في ولم
 اطلب قبيل من المال اه اي سئلت الكوفيين على اعمال الفعل الاول
 اولى من اعمال الفعل الثاني يقول امرء القيس وهو قولان يمتنع
 لاد في معيشة كفا في ولم اطلب قبيل من المال ووجه الاستدلال انما هو
 انه كفا في ولم اطلب تنانعا فليس وكفا في اقتضى رفع قبيل ولم اطلب
 اقتضى نصبه ومواختر اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف
 المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني
 لان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم تخش
 امرء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصح لا يختار الا فصح
 واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه ليدفع المانع اي ليس هذا البيت
 مما تنانع فيه الفعلان ظاهر لانه لو تنانعا لكان المفعول الثاني
 اجتماع النقصين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احدهما ان لولا
 الثاني لا تنافي الاول فلو دخل لوعلى مثبت لصار ذلك مثبت
 متنيا ولو دخل على النفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم
 للعطوف على جواب لو حكم جواب لو فقول لم اطلب يكون جوابا
 لو واذا تقرر ذلك ياتي المقتضى ان فنقول لو تنانعا وكفا في ولم اطلب
 قبيل من المال من حيث المانع يلزم منه اجتماع النقصين لان قوله
 يا سئلت

هذا هو الوجه في حجب الزيدان
 وهو انهما لا يمتنعان في حجب
 الزيدان مطلقا لانه لو كانا
 متساويين في حجب الزيدان
 لم يكن بينهما تنانع
 هذا هو الوجه في حجب الزيدان
 وهو انهما لا يمتنعان في حجب
 الزيدان مطلقا لانه لو كانا
 متساويين في حجب الزيدان
 لم يكن بينهما تنانع
 هذا هو الوجه في حجب الزيدان
 وهو انهما لا يمتنعان في حجب
 الزيدان مطلقا لانه لو كانا
 متساويين في حجب الزيدان
 لم يكن بينهما تنانع
 هذا هو الوجه في حجب الزيدان
 وهو انهما لا يمتنعان في حجب
 الزيدان مطلقا لانه لو كانا
 متساويين في حجب الزيدان
 لم يكن بينهما تنانع

ان ما كسى لاو في معيشة مثبت فيكون مقبلا بعد وجول لوعليه
 سعيه لاو في معيشة واذا لم سعيه لاو في معيشة لم يكن طالبا لقليل من
 المال واذا كان لم اطلب قليلا من المال وان لا يكون طالبا لقليل
 من المال وموا اجتماع الغنيين وان مع واذا لم يكن من هذا الباب
 فمفعول لم اطلب محذوف وتقدم له اطلب لكل والمجد ويدل على
 البيت ان هذا البيت وهو قوله ولكنما سعي لمجد مؤنث وقد يدرك
 المجد المؤنث امثاله مفعول لم سعي فاعله اه اعلم انه انما ذكر المفعول
 الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث انه لم يدخل فيه مفعول
 مالم يسم فاعله وجب افاده بالذكر لانه من المفعولات ومفعول
 مالم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو
 ضرب زيد وانما قال واقيم مقام الفاعل لانه لو حذف فاعله ولم يبق
 مقام فاعله لم يلزم ان يكون مفعولا نحو خاتم في قولنا علم زيد قاتلا
 والمراد من المفعول مالم يسم فاعله هو المفعول لفظا او قدرا او حكما
 بشرط ان تغية صيغة الفعل لا فعل ان كان ماضيا والي يفعل ان كان
 كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا
 يضم اوله يفتح ما قبل اخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله
 بشرط ان تغية صيغة الفعل لا فعل ان النغية المذكور بشرط فيما

قوله

اذا كان

اذا كان عاملا فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مذهب غلامه فليس
 المذكور الفاعل **فصل** ولا يقع مفعول الثاني اه اي لا يقع المفعول
 الثاني من باب علمت نحو علمت زيد قاتلا قاتلا مقام الفاعل لان المفعول
 الثاني من باب علمت مستند الى المفعول الاول دائما لكونها مبتدأ وفيها
 في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مستندا ومستندا اليه في حالة واحدة
 وهو غير جائز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب علمت نحو
 علمت زيد عمر قاتلا الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث
 مستند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان مستندا ومستندا اليه
 في حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعول له محو بـ زيد
 تاو بـ لانه لا يقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم
 مقام الفاعل لكان مفعولا فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه
 نحو مستوي الماء والنجفة لا يقع موقع الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل
 لكان اشاع الواو نحو مستوي النجفة او لاسع الواو مستوي النجفة لا يسل
 الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه
 معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية ولا سبيل الى الثاني لان المفعول
 معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتعينة مع انها لا يقعان موقع

ولانه قد يكون جملة والجملة
 يمنع ان يكون مستندا
 اليها واذا كان كذلك
 يمنع ان يقع مقام
 الفاعل وهو المفعول
 ان يسمم اذا كان
 جملة لم يقع مقام الفاعل
 سلفا فطر والباب ٣

فان قلت مفعول الواو
 فاعل الواو او بدو الواو
 يلزم ان يكون حاله ان
 يلزم ان يكون حاله ان
 يلزم ان يكون حاله ان

فان قلت مفعول الواو
 فاعل الواو او بدو الواو
 يلزم ان يكون حاله ان
 يلزم ان يكون حاله ان
 يلزم ان يكون حاله ان

هذا هو الفاعل
لأنه لا يعلم من قوله كل مفعول
حذف فاعله لأنما ليس بمفعول
قوله واذا وجد المفعول به أي وجد المفعول به هو حذف فاعله لأنما ليس بمفعول
والمراد بالمراد والمجرور وتعين المفعول به لأن يقوم مقام الفاعل لأن ما سبقت بالفاعل

الفاعل لأنه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لأنما ليس بمفعول
قوله واذا وجد المفعول به أي وجد المفعول به هو حذف فاعله لأنما ليس بمفعول
والمراد بالمراد والمجرور وتعين المفعول به لأن يقوم مقام الفاعل لأن ما سبقت بالفاعل
في قوله فقول في ضرب زيد أي يوم الجمعة أمام الأئمة ضابطاً بشدة في قوله ضرب
زيد يوم الجمعة أمام الأئمة ضابطاً بشدة في قوله ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأئمة ضابطاً بشدة
الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان وما قيد المفعول بالصيغة لأن
لم يقع موقع الفاعل إلا بعد تعينه بآية زائدة على مدلول الفعل
من صفة أو غيره كقيد فائدة زائدة على مدلول الفعل **قوله** وأن لم يكن
فجميع سواء أي فإن لم يوجد المفعول به فجميع أعني ظرف في الزمان
والمكان والمصدر والمجرور وسواء في قيامه مقام الفاعل فانت خيرة
في ذهب زيد يوم الجمعة أمام الأئمة ضابطاً بشدة في إقامة أي واحد
مقام الفاعل فأي واحد منها أقمت مقام الفاعل جعلت ما سواه
منصوباً **قوله** والاول من باب اعطيت اولى من انما أي أقامة المفعول
الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيداً ورأيت اولى من إقامة المفعول
انما لأن مناسبة المفعول لاول الفاعل أكثر من مناسبة المفعول لثاني
لأن الاول أخذ وانما مأخوذ ولا شك أن نسبة الاخذ الى الفاعل
أكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل فإراد باب اعطيت كل مفعول كان

هذا هو الفاعل
لأنه لا يعلم من قوله كل مفعول
حذف فاعله لأنما ليس بمفعول
قوله واذا وجد المفعول به أي وجد المفعول به هو حذف فاعله لأنما ليس بمفعول
والمراد بالمراد والمجرور وتعين المفعول به لأن يقوم مقام الفاعل لأن ما سبقت بالفاعل
في قوله فقول في ضرب زيد أي يوم الجمعة أمام الأئمة ضابطاً بشدة في قوله ضرب
زيد يوم الجمعة أمام الأئمة ضابطاً بشدة في قوله ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأئمة ضابطاً بشدة
الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان وما قيد المفعول بالصيغة لأن
لم يقع موقع الفاعل إلا بعد تعينه بآية زائدة على مدلول الفعل
من صفة أو غيره كقيد فائدة زائدة على مدلول الفعل **قوله** وأن لم يكن
فجميع سواء أي فإن لم يوجد المفعول به فجميع أعني ظرف في الزمان
والمكان والمصدر والمجرور وسواء في قيامه مقام الفاعل فانت خيرة
في ذهب زيد يوم الجمعة أمام الأئمة ضابطاً بشدة في إقامة أي واحد
مقام الفاعل فأي واحد منها أقمت مقام الفاعل جعلت ما سواه
منصوباً **قوله** والاول من باب اعطيت اولى من انما أي أقامة المفعول
الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيداً ورأيت اولى من إقامة المفعول
انما لأن مناسبة المفعول لاول الفاعل أكثر من مناسبة المفعول لثاني
لأن الاول أخذ وانما مأخوذ ولا شك أن نسبة الاخذ الى الفاعل
أكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل فإراد باب اعطيت كل مفعول كان

هذا هو الفاعل
لأنه لا يعلم من قوله كل مفعول
حذف فاعله لأنما ليس بمفعول
قوله واذا وجد المفعول به أي وجد المفعول به هو حذف فاعله لأنما ليس بمفعول
والمراد بالمراد والمجرور وتعين المفعول به لأن يقوم مقام الفاعل لأن ما سبقت بالفاعل

في مفعوله فاعلية ما وفي كذا مفعولية ما **قوله** وسبب **قوله** وسبب
أي المفعول المبتدأ والجملة قوله فاعلية ما هو الاسم المجرور مفعول الكلام
هو المقصود لأنه لا يكون المبتدأ إلا اسماً أو ما في معنى الكلام نحو عندك الكمال
لأنه لا يسمع بالمعنى خبر من أن تراه أي أن تسمع بالمعنى أي سمع
بأن يسمع ويقتله الجود عن العوامل اللفظية أحسن من الأسماء الذي
لا تكون جوداً عن العوامل اللفظية كما سمي أن وكان واسمى ما ولا والمفعول
الاول من باب علمت وانما من باب علمت **قوله** سنداً إليه أحسن
الاسماء المجرورة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي يتفق
بها وهي الأسماء اليعية المركبة مع غيرها واحسن من خبر المبتدأ
لأنها وإن كان مجرداً عن العوامل اللفظية لكنه ليس سنداً إليه بل
سنداً به **قوله** أو الصفة الواقعة بعد الف كاستفهام أو حذف النفي
ليدخل فيه مثل قائم زيد وما قائم زيد فإن أقام مبتدأ مع ليس
عند إليه بل سند به وزيد فاعل ليس سنداً إليه على معنى أن الثانية
لأنه تحصل من المبتدأ والجواب حصل منها فلم يقل أو الصفة الخارج من
تعريف المبتدأ هذا النوع وهو من المبتدأ وأنه غير جائز **قوله** وانما
أنه لو قال بعد حرف استفهام كان أصوب ليدخل فيه مثل علم
قائم زيد **قوله** رافعة نظراً أحسن من خبر المبتدأ الواقعة بعد الف
حال من الضمير المستكن في الواقع

هذا هو الفاعل
لأنه لا يعلم من قوله كل مفعول
حذف فاعله لأنما ليس بمفعول
قوله واذا وجد المفعول به أي وجد المفعول به هو حذف فاعله لأنما ليس بمفعول
والمراد بالمراد والمجرور وتعين المفعول به لأن يقوم مقام الفاعل لأن ما سبقت بالفاعل
في قوله فقول في ضرب زيد أي يوم الجمعة أمام الأئمة ضابطاً بشدة في قوله ضرب
زيد يوم الجمعة أمام الأئمة ضابطاً بشدة في قوله ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأئمة ضابطاً بشدة
الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان وما قيد المفعول بالصيغة لأن
لم يقع موقع الفاعل إلا بعد تعينه بآية زائدة على مدلول الفعل
من صفة أو غيره كقيد فائدة زائدة على مدلول الفعل **قوله** وأن لم يكن
فجميع سواء أي فإن لم يوجد المفعول به فجميع أعني ظرف في الزمان
والمكان والمصدر والمجرور وسواء في قيامه مقام الفاعل فانت خيرة
في ذهب زيد يوم الجمعة أمام الأئمة ضابطاً بشدة في إقامة أي واحد
مقام الفاعل فأي واحد منها أقمت مقام الفاعل جعلت ما سواه
منصوباً **قوله** والاول من باب اعطيت اولى من انما أي أقامة المفعول
الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيداً ورأيت اولى من إقامة المفعول
انما لأن مناسبة المفعول لاول الفاعل أكثر من مناسبة المفعول لثاني
لأن الاول أخذ وانما مأخوذ ولا شك أن نسبة الاخذ الى الفاعل
أكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل فإراد باب اعطيت كل مفعول كان

الاستفهام وحرف النفي الرفع لمضارع نحو اقام الزيدان فانها لم يكن
 مبتدأ بل خبر مبتدأ والزيدان مبتدأ لانها لو كانت مبتدأ فالزيدان
 فاعل لها سادسة لانه لم يثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى
 لم يثن ولم يجمع كما هو المفعول من فاعلهم فلولم يثن رافعة لكان مبتدأ
 وليس كذلك لانه خبر مبتدأ وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغاية
 ضمنية مستترة يخرج عنها مثل اقام الزيدان فزيد خصل فيه اقام الزيدان واقام
 انتم ويمكن ان تجاب عنه بان المراد بالنظر في قوله رافعة لكان مبتدأ
 لا الاصطلاح وح لم يتوجه النقص على اقام انتم لان انتم ظاهر في اللفظ
 ولقد ان يقول ان الحد يشك على اقام ابوه زيد اذا جعلت
 زيدا مبتدأ وقام خبره وابوه فاعلا لقام ثم اعلم ان هذا الحد غير انتم
 شامل لاسم الفعل مع انه مبتدأ على اشارة المصنف في باب اسما
 الافعال زيدا زيدا او هيها زيدا **قوله** مثل زيد قائم وما قام الزيدان
 واقام الزيدان فالمثل الاول للمبتدأ الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية
 مسند اليه فالمثل الثاني للمبتدأ الذي هو صفة بقدر حرف النفي رافعة
 لظاهرة والمثال الثالث للمبتدأ الذي هو صفة ورافعة بعد النفي استفهام
قوله فان طابقت مفعلا جاز الامران اي ان طابقت الصفة الواقعة بعد
 حرف النفي والنفي استفهام الرفع لظاهرة مفعلا واقام بعد ما نحو اقام زيد

في قوله اقام الزيدان
 فان قيل اقام الزيدان
 على ان اقام زيد
 لما في قوله
 على ان يكون
 لفظه جعل
 في قوله
 المثال

في قوله اقام الزيدان
 في قوله اقام الزيدان
 في قوله اقام الزيدان

واقام زيدا واقامات جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة
 مبتدأ وما بعد ما فاعلها وح تكون داخل في تعريف المبتدأ لكونها
 صرافة لظاير وجاز ان يكون ما بعد ما مبتدأ وفي خبره وح لم يكن
 داخل في المبتدأ لكونها رافعة لمضارع وانما قال مفعلا لانها لو طابقت مفعلا
 لكان الامران كناية وللزموا المبتدأ المتعدي للصفة المذكورة قوله
 الجواز احرازين خبره ان وكان وفيه ما وانما قال المفعول ولم يقل الاسم
 الجواز لان خبر المبتدأ يكون خبر اسم قوله المبتدأ احرازين عن المبتدأ الثالث من
 الذي هو المبتدأ اليه قوله المتعدي للصفة المذكورة احرازين عن الصفة الجواز
 الواقعة بعد حرف النفي والى الاستفهام رافعة لظاهرة وفيه نظر
 لان الفعل المضارع نحو يقرب زيد يصدق عليه انه الجواز المبتدأ المتعدي
 للصفة المذكورة مع انه ليس خبر مبتدأ وينقص ايضا على اقام واقام
 انتم لكونه مجردا مسند اليه متعدي للصفة المذكورة مع انه ليس خبر
 ويمكن ان تجاب عن الاول بان المراد من المبتدأ المبتدأ وعن
 الثاني بان المراد بالظاهرة اسم ملحوظ سواء كان مفعلا او مفعلا **قوله**
 واصل المبتدأ التقديم اي اصل المبتدأ ان يكون مقدما على الخبر
 لانه يحكم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به
قوله ومن ثم جاز في دلالة اي ومن اجل ان اصل المبتدأ التقديم

في قوله اقام الزيدان
 في قوله اقام الزيدان
 في قوله اقام الزيدان

هذا هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ

جاء ان يقال في قوله زيد لان زيدا وان كان مائة اعن دار لفظا
فهو مستقدم تقديرا ولا اجل هذا امتنع ان يقال صاحبه في الدار لانه يلزم
منها ضمها قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضم في صاحبه يعود الى الدار وهو
مستقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدم لفظا فقط واما تقدم معنى فلا
صاحبه مبتدأ وحققا ان يكون مقدما على الجبة **قوله** ويكون مبتدأ
نكرة اعلم ان حق المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه
وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليتمكن ان تحب عنه الخبر واللام بعد
كن جاز ان يقع نكرة اذا اخصت تلك النكرة بوجه من الوجوه
لانه يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب
مخصص بالوجه في قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقول
ولعبد مؤمن صفة وخير من مشرك خبره فالمبتدأ مائة لانه محقق
بالصفة والتعريف كالصفة في قوله خير من مشرك لانه محقق
مخصص بالعلم بثبوت الخبر كقولك ان جلا في الدار امارة
فجعل مبتدأ نكرة خبره في الدار وامارة عطف على رجل والمبتدأ
النكرة مخصص بها بحصوله في الدار لانه ثبت من استعمالهم
انه انما قال بالامارة قائم اذا عرفت حصول الامارة في الدار
كن لا على الخبرين والثاني اخصصه بالعموم كقولك ما قد خبرتك

هذا هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ
هذا هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ



فاخذ مبتدأ ومعرفة وخبرتك خبره والمبتدأ النكرة اخصصت بالعموم
الذي افادة حرف النسخ الداخل عليها في كلامهم ان حرف النسخ اذا دخل
على نكرة افاد العموم فلو افاد العموم لم يجوز ان يقال قد خبرتك لعدم
الفايدة وكذلك في كل موضع يقيد العموم بخدمة خبر من كسيرة وخو
لكن عندك وما عندك وما حسن زيدا والراجح تخصيصه بكونه فاعلا
في المفعول او موصوفا بصفة في المفعول كقولهم شراة ذئاب فمبتدأ
نكرة واجبة فعل ما في فاعله مفعول عايد لاشته وذئاب منصوب بانه
مفعول احده والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ والمبتدأ النكرة
مخصص اما بالصفة المحذوفة بتقدير شراة عظيمة ذئاب او بمخصص
بما يخص به النسخ على جاز وقوة نكرة وهو تقديم الحكم عليه وانما
قلنا انه مخصص بما يخص به الفاعل لانه فاعل في التقديم لان معناه
ما احذر ذئاب الاشتر والخامس تخصيصه بكون الخبر فاستقدا
عليه كقولك في الدار رجل مبتدأ ومعرفة وفي الدار خبره ومخصص
المبتدأ النكرة بالحكم المقدم عليه في الاشتر في الظرف ولهذا لم يجوز انما
رجل واساءة مخصص بالمحكم ومعرفة الدعاء اليه الدعاء عليه
فوسلام عليك سلام مبتدأ نكرة وعليك جار مجرور في محل الرفع
بانه خبر المبتدأ ومخصص المبتدأ النكرة بالمسلم او معناه اسم

هذا هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ

السلام عليك فحذف فعله كما حذف في افعال المصارف
 عليك فحذف عن النصب اليه الرفع للثبات والبقاء لان النصب
 بالفعل المقدر وموسميت او اسلم فان كان الاول لم يدل الاعلى
 الماضي وان كان اسلم لم يدل الآ على الحال او على الاستقبال والرفع غير
 مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلق من غير اعتبار الماضي
 والحال والاستقبال واذا كان كذلك كان سلام مخصوصا بالسلام كما
 كان حال النصب وفيه نظر لان المراد المسلم بقوله سلام عليك مطلقا
 السلام الى السلام من قبله فقط لانه للدعاء المطبق **وله** الجية فيكون
 جملة اسم اعلم ان اصل جية المبتدأ ان يكون منه والخوز يد قايما والمادة
 بالماضي ومنها ما هو في مثل المركب الاستدلال بالاضالة واحتمل ان يكون
 بالاضالة عن مثل سبي التاعل والمفعول المستدبر الى الفاعل
 ويفعول مالم يتم فاعله وقد يكون جملة خبرية اي جملة للهدى
 والكذب ولا يشكل على قولهم زيد اخبرته او اتقته فالخبر منه وهو
 مقول وما بعده مقول القول وهي اما اسمة وهي ان يكون الخبر
 الاول منهما اسما نحو زيد ابوه مبتدأ ثان وقايمة خبره والجملة اسمة
 المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول ولما فعلية
 وهي ان يكون الجزء الاول منها مفعولا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ

فلا يكون خبرا
 لان السلام كان خلقا
 في نفس الامر
 لا بد من كنه
 يقتض من حيث
 هو من
 لم يتم

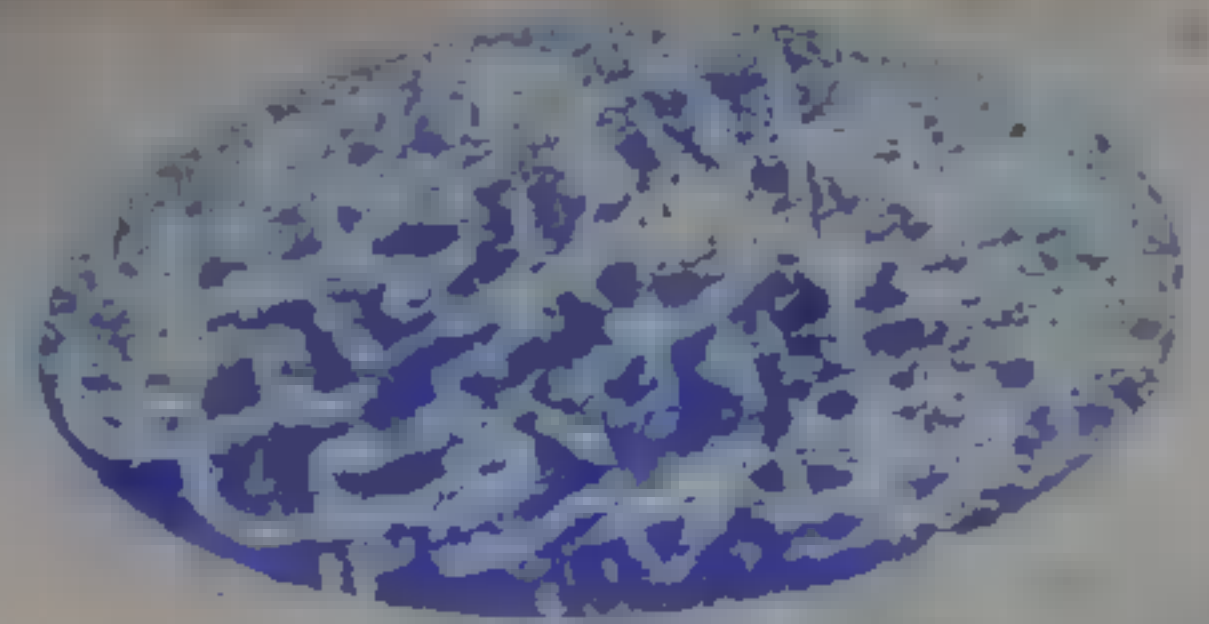
السلام عليك فحذف فعله كما حذف في افعال المصارف
 عليك فحذف عن النصب اليه الرفع للثبات والبقاء لان النصب
 بالفعل المقدر وموسميت او اسلم فان كان الاول لم يدل الاعلى
 الماضي وان كان اسلم لم يدل الآ على الحال او على الاستقبال والرفع غير
 مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلق من غير اعتبار الماضي
 والحال والاستقبال واذا كان كذلك كان سلام مخصوصا بالسلام كما
 كان حال النصب وفيه نظر لان المراد المسلم بقوله سلام عليك مطلقا
 السلام الى السلام من قبله فقط لانه للدعاء المطبق **وله** الجية فيكون
 جملة اسم اعلم ان اصل جية المبتدأ ان يكون منه والخوز يد قايما والمادة
 بالماضي ومنها ما هو في مثل المركب الاستدلال بالاضالة واحتمل ان يكون
 بالاضالة عن مثل سبي التاعل والمفعول المستدبر الى الفاعل
 ويفعول مالم يتم فاعله وقد يكون جملة خبرية اي جملة للهدى
 والكذب ولا يشكل على قولهم زيد اخبرته او اتقته فالخبر منه وهو
 مقول وما بعده مقول القول وهي اما اسمة وهي ان يكون الخبر
 الاول منهما اسما نحو زيد ابوه مبتدأ ثان وقايمة خبره والجملة اسمة
 المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول ولما فعلية
 وهي ان يكون الجزء الاول منها مفعولا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ

وقام فحذف ما في فاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدأ
 وغير المص ذلك جملتين غير الاسمية والفعلية وبها الشرطية نحو زيدان
 بغير خبر مكن الخبر خبره نحو زيد في الدار والمص لم يذكرهما لان الجملة
 الشرطية جملة فعلية بالحقبة **وهي** خبرية كذلك لانها ان كانت مقيدة
 بالمقدّم تقديره زيد في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة
 وان كانت مقيدة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة
 وخبرية فلا بد من عايد ان لا بد للجملة الواقعة خبر المبتدأ من
 خبرية يعود الى المبتدأ او قايمة مقام الضمير نحو السلام في نيم المصل
 زيد وفاء خبره ولما اقال من عايد ولم يفعل من خبرية
 حصل العايد الاية انك لو قلت زيد عايد قايمة لم تقيد لعدم
 ارتباط الجملة الثانية بالمبتدأ واذا عرفت ذلك فان جواب
 ان يقال لا بد من عايد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدأ او ان لا ينقض
 بالجملة الجملة عن ضمير الشأن نحو زيد قايمة وليمة عدم احتياج
 هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفعول كونه المبتدأ عبارة عنه
 في المعنى وقد حذف اي وقد حذف في الضمير العايد الى المبتدأ
 اذا وجد قرينة دللت عليه نحو قولهم المراكمة بسين المبتدأ
 ناكلة مبتدأ ثان وسين خبره والجملة اسمة بسين في محل

السلام عليك فحذف فعله كما حذف في افعال المصارف
 عليك فحذف عن النصب اليه الرفع للثبات والبقاء لان النصب
 بالفعل المقدر وموسميت او اسلم فان كان الاول لم يدل الاعلى
 الماضي وان كان اسلم لم يدل الآ على الحال او على الاستقبال والرفع غير
 مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلق من غير اعتبار الماضي
 والحال والاستقبال واذا كان كذلك كان سلام مخصوصا بالسلام كما
 كان حال النصب وفيه نظر لان المراد المسلم بقوله سلام عليك مطلقا
 السلام الى السلام من قبله فقط لانه للدعاء المطبق **وله** الجية فيكون
 جملة اسم اعلم ان اصل جية المبتدأ ان يكون منه والخوز يد قايما والمادة
 بالماضي ومنها ما هو في مثل المركب الاستدلال بالاضالة واحتمل ان يكون
 بالاضالة عن مثل سبي التاعل والمفعول المستدبر الى الفاعل
 ويفعول مالم يتم فاعله وقد يكون جملة خبرية اي جملة للهدى
 والكذب ولا يشكل على قولهم زيد اخبرته او اتقته فالخبر منه وهو
 مقول وما بعده مقول القول وهي اما اسمة وهي ان يكون الخبر
 الاول منهما اسما نحو زيد ابوه مبتدأ ثان وقايمة خبره والجملة اسمة
 المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول ولما فعلية
 وهي ان يكون الجزء الاول منها مفعولا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ

الرفع بانه خبر البتة وليس فيها ضمير يعود ولا المبتدأ لكنه محذوف
 وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكره البتة ثم ذكر
 الكريتين علم ان الكمة الذي ببتين من البتة وتقدم به البتة الكمة
 ببتين منه وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم نال من مبتدأ و
 منوان مبتدأ ثان وبتدريهم خبر المبتدأ الثاني والجملة اعني منوان
 بتدريهم محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الجملة ضمير يعود
 الى المبتدأ لكنه محذوف لوجود القرينة التي دلت عليه وهي انه
 لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه وتقدم
 السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجور في الصورة الاولى في
 محل النصب بانه حال والعامل فيه ببتين وفي الصورة الثانية
 في محل الرفع بايديهم منوان وهو الذي صح وقوع منوان
 مبتدأ نكرة **فقال** ويما وقع ظرفا لالكمة انه مقدم على اسم
 ان خبر المبتدأ يقع ظرفا لخوزيد خلفك او زيد في الدار و
 يجب تقديم العامل لان الظرف معجول والمعمول لا بد له
 من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو
 اسم العامل وتقدمه زيد حاصل خلفك او في الدار ووجهه
 ان ذلك العامل خبر المبتدأ واصل الخبر ان يكون في الدار

في محل النصب بانه حال والعامل فيه ببتين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بايديهم منوان وهو الذي صح وقوع منوان مبتدأ نكرة فقال ويما وقع ظرفا لالكمة انه مقدم على اسم ان خبر المبتدأ يقع ظرفا لخوزيد خلفك او زيد في الدار ويجب تقديم العامل لان الظرف معجول والمعمول لا بد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم العامل وتقدمه زيد حاصل خلفك او في الدار ووجهه ان ذلك العامل خبر المبتدأ واصل الخبر ان يكون في الدار



لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثر الى ان ذلك العامل
 هو الفعل وتقدمه زيد حاصل في الدار او خلفك ووجهه ان
 ذلك المفعول هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال و
 في التقديم بين ما حذف في العامل انتقل الضمير الذي كان
 فيه الى ظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا
 وكذلك الظرف نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع
 بالظرف مجازا **فقال** واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام
 اعلم ان اصل المبتدأ ان يكون مقدما على الجميع جواز
 تقديمه تاخيره عنه كونه مقترضا له استلزاما فثبت ان تقدمه
 على الجملة بعد ان كان جائزا لتاخير عنه فثبت ان يكون المبتدأ
 مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشروط والتعجب
 والقسم والنفي واللام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتدأ الكلام
 وابوك خبره ومن بك من الكمة وما حسن زيد او ليوك لا فعلان كذا
 وما زيد الا فاعلم ولا زيد فاعلم وانما وجب لهذه الاشياء صدر
 الكلام ليخبر في اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع
 الكلام والانه مقيد والمقيد قبل المقيد واما قوله خالي لاث

في محل النصب بانه حال والعامل فيه ببتين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بايديهم منوان وهو الذي صح وقوع منوان مبتدأ نكرة فقال ويما وقع ظرفا لالكمة انه مقدم على اسم ان خبر المبتدأ يقع ظرفا لخوزيد خلفك او زيد في الدار ويجب تقديم العامل لان الظرف معجول والمعمول لا بد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم العامل وتقدمه زيد حاصل خلفك او في الدار ووجهه ان ذلك العامل خبر المبتدأ واصل الخبر ان يكون في الدار

في محل النصب بانه حال والعامل فيه ببتين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بايديهم منوان وهو الذي صح وقوع منوان مبتدأ نكرة فقال ويما وقع ظرفا لالكمة انه مقدم على اسم ان خبر المبتدأ يقع ظرفا لخوزيد خلفك او زيد في الدار ويجب تقديم العامل لان الظرف معجول والمعمول لا بد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم العامل وتقدمه زيد حاصل خلفك او في الدار ووجهه ان ذلك العامل خبر المبتدأ واصل الخبر ان يكون في الدار

من عرفت خاله نال السقاء وكرم الاخوال لا فتاد وبطل خاله
 مبتدأ ثلاث خبره لا انما خبر الكلام لا الخبر فوه ومنه نظر ايضا
 ان يكون المبتدأ والخبر فحينئذ يجوز بد ابوك وانما قلنا ان يجب ان يكون
 تقديم المبتدأ مبنيا على الخبر لا نالو قلنا المبتدأ هو المبتدأ والتقدم
 هو الرفع لكانا عدلنا عن الظ والا حصل بلا احتياج ولا دليل ولان
 لو اقر النسب بالخبر ومنها ان يكون المبتدأ والخبر متساويين في
 التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان المبتدأ والخبر فاعل التخصيص
 مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتدأ منها ليعين ما ذكرناه ومنها ان يكون
 ان يكون الخبر فعلا للمبتدأ فحوز يد قام وانما قلنا وجب تقديم المبتدأ
 على الخبر لانه لو اقر النسب بالفاعل لا يري انه لو قيل قام زيد لم يعلم
 انه فاعل ام مبتدأ وانما قال فعلا لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدأ
 لم يجب تقديم المبتدأ على الخبر فحوز يد قام ابوه لانه لا يلبس
 بالفاعل فجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا لم يضر
 كان اصوب للاشكال على ان زيد ان قاما والزيدان قاموا **وهو** اذا
 تضمن الخبر المفعول ماله صدر الكلام اه واعلم ان هذا الكلام اشار
 على اشياء تفصيل فتوجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان اصله الثاني

وممن عرفت خاله نال السقاء وكرم الاخوال لا فتاد وبطل خاله
 مبتدأ ثلاث خبره لا انما خبر الكلام لا الخبر فوه ومنه نظر ايضا
 ان يكون المبتدأ والخبر فحينئذ يجوز بد ابوك وانما قلنا ان يجب ان يكون
 تقديم المبتدأ مبنيا على الخبر لا نالو قلنا المبتدأ هو المبتدأ والتقدم
 هو الرفع لكانا عدلنا عن الظ والا حصل بلا احتياج ولا دليل ولان
 لو اقر النسب بالخبر ومنها ان يكون المبتدأ والخبر متساويين في
 التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان المبتدأ والخبر فاعل التخصيص
 مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتدأ منها ليعين ما ذكرناه ومنها ان يكون
 ان يكون الخبر فعلا للمبتدأ فحوز يد قام وانما قلنا وجب تقديم المبتدأ
 على الخبر لانه لو اقر النسب بالفاعل لا يري انه لو قيل قام زيد لم يعلم
 انه فاعل ام مبتدأ وانما قال فعلا لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدأ
 لم يجب تقديم المبتدأ على الخبر فحوز يد قام ابوه لانه لا يلبس
 بالفاعل فجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا لم يضر
 كان اصوب للاشكال على ان زيد ان قاما والزيدان قاموا **وهو** اذا
 تضمن الخبر المفعول ماله صدر الكلام اه واعلم ان هذا الكلام اشار
 على اشياء تفصيل فتوجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان اصله الثاني

الخبر على المبتدأ

فمنها ان يتضمن الخبر المفعول ماله صدر الكلام كالاستفهام مثلا نحو اين زيد
 فزيد مبتدأ واين خبره وجب تقديم الخبر لكونه استفهاما واقضاء
 الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفعول لان الخبر الجملة لو كان
 مثملا على ماله صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ فحوز يد من
 من ابوه فان ابوه زيد مبتدأ ومن مبتدأ ثان وابوه خبر مبتدأ
 ثان والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتدأ الاول وهذه الجملة مثملة
 على ماله صدر الكلام وانما لم يجب منها تقديم الخبر على المبتدأ لان
 الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام
 ولقابل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والطرف
 مقدر بالجملة وان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمقدور سئلنا انه مقدر
 بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة الصريحة والجملة مبنية
 غير صريحة بل بمنتهى المفعول ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدأ
 مقتضى الوقوع النكرة مبتدأ فحوز الدار صل ومقدر ومنها
 ان يكون متعلق الخبر ضمير المبتدأ اي ان يكون في المبتدأ ضمير
 يعود الى متعلق الخبر فحوز الهمزة مثلها زيد افتلتها مبتدأ
 والضمير الذي في مثلها يعود الى الهمزة وهو متعلق الخبر لان الخبر
 بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرنا غير مرة وعلى الهمزة متعلق

لان من يؤمن ابوه
 يقتضي الاستفهام
 فالاستفهام له صدر
 الكلام مع
 وجوبه ان لا يلام ان الظرف
 مقدر بالجملة مع
 ان يقتضي ماله صدر الكلام لم يجب
 تقديمه على المبتدأ بالجملة مع
 ما ذكرناه

تقديم
 زيد على
 الجملة

[illegible]

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الشيء لا يكون له وجودا مستقلا
بل هو موجود في ظرف زمان
او مكان او في ظرفين معا
فان قيل قد يقال ان
الشيء قد يكون له وجودا
مستقلا عن الزمان والمكان
فالجواب ان هذا هو الوجه
الاول في بيان ان الشيء
لا يكون له وجودا مستقلا
بل هو موجود في ظرف زمان
او مكان او في ظرفين معا

لو كان الاول وان جواب لولا التزم في موضع
اللام وفيه نظر لا يجزأ به بل
لولا التزم قد يكون حاصلا وح كمدل عليه
كقول الشافعي رضي الله عنه

ولو لا الشيء بالعلماء، ثم ان كنت اليوم
اشعر من لبيد، وهو مذهب
الرماني والناجيني، وهو مذهب منسوب الى الفاعل او المفعول
او ليس بذكر بعده الحال او فعل التخصيص فاليه المصير المذكور
تبعه الحال مثال الاول اذا كان منسوب الى الفاعل
او اذا كان منسوب الى المفعول

اذا كان منسوب الى المفعول فزيد قايما اذا كان زيد مفعولا له
او اذا كان منسوب الى الفاعل فزيد قايما
او اذا كان منسوب الى المفعول فزيد قايما
او اذا كان منسوب الى الفاعل فزيد قايما

اذا كان منسوب الى المفعول فزيد قايما
او اذا كان منسوب الى الفاعل فزيد قايما
او اذا كان منسوب الى المفعول فزيد قايما
او اذا كان منسوب الى الفاعل فزيد قايما

لو كان الاول وان جواب لولا التزم في موضع
اللام وفيه نظر لا يجزأ به بل
لولا التزم قد يكون حاصلا وح كمدل عليه
كقول الشافعي رضي الله عنه

وجب حذف الهمزة من حصول الشطين لان قايما يدل على اذا كان
لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الهمزة لدلالة الظرف على
معلقة العام فقايم يدل على الهمزة لان الدال على الدال على الشيء دال
على ذلك الشيء ولان الهمزة التزم موضعه وقايما ومثال الثاني

اكثر من التثنية ملتبس او خطب ما يكون الالبه قايما اي خطب
كون الالبه بفتح وجوه اذا كان قايما فجعل وجوه خطبا للهمزة
او خطب او قات كون الالبه اذا كان قايما فيكون الخطب بمعنى التثنية
ففي التقديم الالبه لا يكون افعول التخصيص فقايم الى المصدر من حيث

المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث معد كل مبتداء عطفي
عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضعته فيل مبتداء
ورجل مضاف اليه وضعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع فزيد مبتداء
محذوف في تقديمه كل رجل وضعته معه فنان او مقرون مع ضعته واما

وجب حذف الهمزة من حصول الشطين لان واو العطف بمعنى مع فيندل
على خصوصية الهمزة وبين المقارنة وان غير الهمزة وموضوعة التزم موضع
الهمزة لان حق الهمزة ان يكون بعد المبتداء ومنها وقع بعده غير وهو
المعطوف والمرج بعد مبتداء مقسم به مثل لعلك لا فعلن كذا
فلعلك مرفوع بانه مبتداء اوجه محذوف في تقديمه لعلك قسمي او عيني

لو كان الاول وان جواب لولا التزم في موضع
اللام وفيه نظر لا يجزأ به بل
لولا التزم قد يكون حاصلا وح كمدل عليه
كقول الشافعي رضي الله عنه

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الشيء لا يكون له وجودا مستقلا
بل هو موجود في ظرف زمان
او مكان او في ظرفين معا
فان قيل قد يقال ان
الشيء قد يكون له وجودا
مستقلا عن الزمان والمكان
فالجواب ان هذا هو الوجه
الاول في بيان ان الشيء
لا يكون له وجودا مستقلا
بل هو موجود في ظرف زمان
او مكان او في ظرفين معا

ولو لا الشيء بالعلماء، ثم ان كنت اليوم
اشعر من لبيد، وهو مذهب
الرماني والناجيني، وهو مذهب منسوب الى الفاعل او المفعول
او ليس بذكر بعده الحال او فعل التخصيص فاليه المصير المذكور
تبعه الحال مثال الاول اذا كان منسوب الى الفاعل
او اذا كان منسوب الى المفعول

اذا كان منسوب الى المفعول فزيد قايما اذا كان زيد مفعولا له
او اذا كان منسوب الى الفاعل فزيد قايما
او اذا كان منسوب الى المفعول فزيد قايما
او اذا كان منسوب الى الفاعل فزيد قايما

اذا كان منسوب الى المفعول فزيد قايما
او اذا كان منسوب الى الفاعل فزيد قايما
او اذا كان منسوب الى المفعول فزيد قايما
او اذا كان منسوب الى الفاعل فزيد قايما

لو كان الاول وان جواب لولا التزم في موضع
اللام وفيه نظر لا يجزأ به بل
لولا التزم قد يكون حاصلا وح كمدل عليه
كقول الشافعي رضي الله عنه

والله اعلم
بما ليس
بالله
والله اعلم
بما ليس
بالله

لا الله في الجسد وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المشهور وهو
لا رجل طيف لئلا يتوهم ان الطيف صفة له بل في كنهه اي وفي
فيه لا طيف كنهه اذا كان الجبر عاما كالوجود والى صل وغيره ذلك لئلا
النف عليه كولا الله لا الله ولا في الاعلى ولا سيف الاذى الفقيه اي لا
موجود الا الله **قوله** بنو نيم لا يشبهون اي وبنو نيم لا يشبهون
جبه لا طيف اعلا لا يظهر ونه اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قالوا لا
افضل منك بنوا افضل على الصفة فيكون الجبر محذوف وهو العام كالوجود
وغيره **ويعلم** من قولنا اذا كان عاما انه اذا كان فيه في طيفه كنهه
يكون الجبر محذوف بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بنو نيم انه لا يجوز ان
لا اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول على
عدمه في الدار لا يستلزم نفي الحاقص **قوله** سمعنا ما ولا المشركين باليس
اعلم ان ما ولا لا يعلمان عند بنو نيم لانها يدخلان في العلم والفعل وكل
ما يدخل على القبلتين لا يعمل وعند اهل الجبر يعلمان ويورد القرآن
قوله ما من شيء الا بشيء او ما من شيء الا بشيء وانما علامتا بترها باليس من
حيث ان ما لا ينف ونفي الحال والدخول على العوارف والتكرار وعلى
المبتدأ والجود دخول الباء على خبره كما ان ليس كنهه واذا شابه
ليس بهذا الوجود على عمل ليس في رفع الاسم ونصب الجبر فقول المبتدأ

قوله
ما ولا لا يعلمان
عند بنو نيم

شامل للمبتدأ واسمى كان وان كان لا الله في الجسد وقوله بعد
ودخلها خرج ما عداه مثاله ما زيد في الجسد زيد مبتدأ اليه بعد دخول
ما ولا كان صفة له لا ليس اقل من صفة ما ليس لان مشابة
لا ليس انما هي للنفي والدخول على المبتدأ والجبر دون نفي الحال والدخول
على المعارف ودخول الباء في خبره كان على لا قليلا ولا جلي هذا
قال وهو في الاشياء اي على لا ينف ليس شاذ وقد جاء في الشرح من
صدق بن نيه انما فان ابن قيس لا ينف اي لا ينف الى اي ليس بالبراح
قوله المنصوب هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل
على النصب وانما جعل عنه لئلا يتوهم بتلفظ التذكير لانه يعود الى
لا الله الموصوف لان التوحي انما هو لثابتية لا لثابتية اولانية في
المعنى عبارة عن ما هو مذكور لفظا **قوله** فله المفعول المطلق انما ابتداء
بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما
عداه الا انه في الكل اذا قلت ضربت زيد يوم الجمعة امام الامير فمبتدأ
تاد بيا فان فعلك هو الفرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا لانه المعنى
واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله وفيه ومعه
ومعه ما وقع في عمل مذكور بمعنى ففعله اسم حار به عما فعله فعل فاعل الفعل
مذكور بمعناه وليس بسم له فحرف التاد في قولنا ضربت زيد المذكور بمعناه

تد تعريف الشيء بما هو مثله
في المعرفة والحوالة
وانما قال هو ص

قوله
ما ولا لا يعلمان
عند بنو نيم

فان ضربه ان يصدق عليه انه فاعل فعل مذكور بمعنى كنهه ليس
بمفعول مطلق لانه ليس باسم لولا فاعل ان يقول ان المراد بضم الثاني
المفعول او يدلوله الذي هو الضرب فقط واما ما كان فلا حاجة اليه
لفظ الاسم اما اذا كان المراد اخطه فلا بد لم يفعله فاعل ان يكون المذكور
لان فعل الناعل هو الضرب لا الضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي
هو الضرب فلا بد مفعول مطلق فلا بد بحته عنه ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد لفظه وهو فعل الناعل باصطلاح القوم وان لم يكن عارضا
عنه بل هو بوجه من وجهين احدهما ان زيدا في المثالين ليس بفاعل
لضرب الثاني بل الضرب الاول واما تأكيد الاول واما الثاني لا يفتقر
باصطلاح على لفظه ضرب انه فعل زيدا في المثال المذكور والاول
بالاصطلاح انه فعله لانه انما فعله المسمى باللفظ وجوابه الصحيح
ان المراد بضم الثاني مدلوله الذي هو الضرب وقوله فلا بد من
لانه مفعول مطلق ولنا تسليم انه مفعول مطلق وانما يقول بذلك
انه كان مقبلا عليه بلفظ الاسم اما اذا علمت ان الضرب بلفظ
ما ففعله فاعل انما هو المفعول فاعل مفعول مطلق زيدا في المثال
بمفعول مطلق وقوله المذكور انما هو عن مثل اجبت القيام
فان القيام اسم ما ففعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق

فعله

من المثال

المراد

المراد

المراد

المراد

لا يسمي فاعله فاعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام
والقيام يمتنع ان يكون فاعلا لنفسه وقوله بمعنى احدهما
عن اسم ما ففعله فاعل فعل مذكور وليس بمعنى نحو كنهه
تباين وان صدق عليه انه اسم ما ففعله فعل مذكور لان كل واحد
منهما فاعل المسمى كنه لا يصدق عليه انه بمعنى لان معنى القيام
غير معنى كنه الله وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بعد
مطلق بالتعريف المذكور لان العالم ليس بجمع الخلق الذي هو مصدر
خلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذلك لان العالم ليس بحدث
والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه لانه
فيه مثل وجه ووثنية والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او معنى
لانه قد قيل في شيئا ولا يتحقق التعريف المذكور بوجهه بل
وهو بضم الهمزة لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي
لانه الذي باسم ذلك الشيء في الاول وفي الثاني تنبيه
ما عليه واعلم ان قوله عليه قيد انه وهو ذكره بيان ان مقتضى
المراد انما هو لا يقال في كل الحد بانه امي في قول كنه كنهه
لما كراهي عدم وانه يصدق على كنه امي المذكور الحد المذكور مع انه
ليس بمفعول مطلق بل مفعول لانه لا يقول ان كان المراد بالمراد

فان بعضهم انما هو المراد
وقال بعضهم انما هو المراد
وقال بعضهم انما هو المراد

فان بعضهم انما هو المراد
وقال بعضهم انما هو المراد
وقال بعضهم انما هو المراد

فان بعضهم انما هو المراد
وقال بعضهم انما هو المراد
وقال بعضهم انما هو المراد

فان بعضهم انما هو المراد
وقال بعضهم انما هو المراد
وقال بعضهم انما هو المراد

فان بعضهم انما هو المراد
وقال بعضهم انما هو المراد
وقال بعضهم انما هو المراد

فان بعضهم انما هو المراد
وقال بعضهم انما هو المراد
وقال بعضهم انما هو المراد

لا يتم انه يصدق عليه هذا المذكور وان كان الماد المادي ولفظ فلا يتم انه لا يكون
 مفعولا مطلقا نعم لا يكون هناك كل مقابلة في الوجود ^{مفعول مطلق} **قوله** وايضا
 عن معناه كون الجار والجر وبمعناه كلمة واحدة **قوله** وقد يكون
 لشك في النوع والعدد ان المفعول المطلق على ثلثة انواع لان اوله
 ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتأكيد نحو جلست جلوسا
 وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا على مئة صدور
 الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلوسا ومواليا ^{ان يدل}
 عليه بكم خاص نحو رجع العربة واما ان يدل عليه بالصيغة نحو
 ضربت ضربا شديدا وان دل على ضرب وضرب الضرب الذي هو واما بان
 اليه نحو ضربت ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذ كان معروفا
 بشكل وليس محال على ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل
 فهو للعدد والمرتات نحو جلست جلوسا بفتح الجيم **قوله** والاول لا يشي
 ولا يجمع بخلاف اخويه للثبوت ^{لثبوت} **قوله** والجمع ان المفعول المطلق
 الذي للتأكيد لا يشي ولا يجمع لاقتضاء الثبوت والجمع الكثرة واتقوا
 الكثرة لان الثبوت انما يمكن بفهم شي لا يشي الكثرة كما في
 وجمع اعلم انما يمكن بفهم شي لا يشي الكثرة في الاسم
 واد كان كذلك لا يمكن ثبوت المفعول المطلق الذي للتأكيد

هذا هو المفعول المطلق
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود

هذا هو المفعول المطلق
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود

ولا يجمع لانه للحقيقة المشككة ولا كثرة فيها بل في اذادها ويجوز
 ثبوت المفعول المطلق وجمع اذ كان للعدد والنوع والهيئة ككثرة
 الافراد والانواع لا يمكن ان فيها لانه اذ كان للعدد في الجمع
 المراتم امكن ثبوتها واذ اجمع المراتم امكن جمعها ^{ما اذا اجمع}
 النوعان حصل الموجب للثبوت واذ اجمع الانواع حصل الموجب
 للجمع فيقال فثبت في ثبوتها **قوله** وقد يكون بغير لفظ
 ان يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ^{فقد يكون}
 يكون معنى الفعل لان لفظه كمن ذكرنا في تعينه نحو جلوسا
قوله وقد يحد في الفعل لقيامه فيه اى وقد يحد في الفعل
 ان حسب للمفعول المطلق على سبيل الوجوب اما لا واما
 الحد في على سبيل الجواز كقول كل من قدم من السفر في مقدم اى
 قدمت في مقدم ان ثبت حدية وان ثبت الظهيرة واما ان
 الحد في على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما ان يكون
 على السماع والتمثيل ^{انما} **قوله** وانما سمي هذا قياسا لا مكان ان يذكر
 في لفظه عند وجود تلك الظاهرة يجب حذف الفعل في الصوتين
 فيجعل بكثرة الاستعمال ووجود الغنية الدالة عليه مثال الاول
 ان الحد في السماعي قوله سقيا ورعيا وهذا هو ^{انما}
 الذي لا يمكن ان يكون له مقابلة في الوجود

هذا هو المفعول المطلق
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود

هذا هو المفعول المطلق
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود

هذا هو المفعول المطلق
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود
 وهو الذي لا يكون له
 مقابلة في الوجود

الله سقيا وحدث حمدا فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم الحذف
 وقد ثبت فعله لوجوده حمدا وسقيا الله سقيا فالجواب ان يقول
 ان المراد انه واجب الحذف عند احتمال مصدره مع اللام نحو حمدا وسقيا
 له وانما ما يتبعه التخليق فيه او يقول انه واجب الحذف عند البعض
 وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض **وقيل** في موضع
 مواضع اي يجب حذف الناصب للمفعول المطلق قياسا في مواضع
 موضع **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع
 على اسم لا يكون المفعول المطلق فيه عن ذلك الاسم هو وقع المفعول المطلق
 المطلق كذا في موضع **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع
 هذا القبيل نحو ما زيد بغيره او قوله بعد في احدى اركان ان وقع
 مثبت بعد في نحو ما زيد بغيره **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع
 او مع في نحو ما زيد بغيره **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع
 معنى في وان لم يكن بعد في لان تقديره ما انت الاسباب او قوله
 داخل على اسم احدى اركان ان وقع مثبت بعد في او مع في نحو ما
 على غير اسم الاسباب او انما سميت سيرة فان سيرة مثبت بعد
 في داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعلا مذكور
 او مع في

وقوله

وقوله لا يكون فيه اعني اي لا يكون المفعول المطلق عن ذلك الاسم
 احدى اركان ان وقع مثبت بعد في داخل على اسم يكون المفعول المطلق
 فيه عن ذلك الاسم نحو ما زيد بغيره **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع
 داخل على اسم احدى اركان ان وقع مثبت بعد في او مع في نحو ما
 كذا في اي او وقع المفعول كذا في موضع **وقيل** في موضع
 يكون فيه اعني اي لا يكون المفعول المطلق عن ذلك الاسم
 سيرة او انما قلنا في موضع **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع
 شتم مثل قوله تعالى اذا دكك الارض وكا وكا ففعله ما انت
 الاسباب فسيثبت بعد في ويوما داخل على اسم وموات وموت
 مجمع عن انت وكذا في قوله ما انت الاسباب يد تقديره ما انت الاسباب
 او ما انت الاسباب يد واما اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع
 موقع الجواب وان لم يكن جبه المبتدأ فهو على ضربين احدهما انه فعل للمبتدأ
 كالمثال الاول والثاني ان فعل المبتدأ مثبت بالمفعول المطلق كالمثال
 الثاني **وقوله** واما انت سيرة فسيثبت بعد في داخل على اسم وموت
 وليس فيه عن انت **وقوله** فزيد سيرة فسيثبت او وقع كذا
 في موضع **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع
 اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول في مواضع

اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول في مواضع

وقوله لا يكون فيه اعني اي لا يكون المفعول المطلق عن ذلك الاسم
 احدى اركان ان وقع مثبت بعد في داخل على اسم يكون المفعول المطلق
 فيه عن ذلك الاسم نحو ما زيد بغيره **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع
 داخل على اسم احدى اركان ان وقع مثبت بعد في او مع في نحو ما
 كذا في اي او وقع المفعول كذا في موضع **وقيل** في موضع
 يكون فيه اعني اي لا يكون المفعول المطلق عن ذلك الاسم
 سيرة او انما قلنا في موضع **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع
 شتم مثل قوله تعالى اذا دكك الارض وكا وكا ففعله ما انت
 الاسباب فسيثبت بعد في ويوما داخل على اسم وموات وموت
 مجمع عن انت وكذا في قوله ما انت الاسباب يد تقديره ما انت الاسباب
 او ما انت الاسباب يد واما اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع
 موقع الجواب وان لم يكن جبه المبتدأ فهو على ضربين احدهما انه فعل للمبتدأ
 كالمثال الاول والثاني ان فعل المبتدأ مثبت بالمفعول المطلق كالمثال
 الثاني **وقوله** واما انت سيرة فسيثبت بعد في داخل على اسم وموت
 وليس فيه عن انت **وقوله** فزيد سيرة فسيثبت او وقع كذا
 في موضع **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع **وقيل** في موضع
 اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول في مواضع

التكلي **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق
مضمون جملة لا احتمال لتكلي الجملة غير ذلك المفعول المطلق وقوله مضمون
جملة احرار به عن ان يقع مضمون معه وكقولنا ضرت ضربا وقوله لا تخجل
كالتكلي الذي بعده مثاله له على ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق
ومثله على ان يكون له ولا احتمال لتكلي الجملة غير الاعتراف بتقديره اعترافا
وسيع هذا القسم تأكيد القسم لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف
فهو تأكيد لنفس **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول قياسا ان يقع المفعول المطلق
مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق وقوله مضمون
جملة احرار به عن ان يقع مضمون معه وخوفا ضربا وقوله لها
محتمل غير احرار به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك القسم الذي قبله مثاله
لا تخجل ان يكون قد وقع مضمون زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقيقة
اعلم ان في عبارة تساملا لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد
والحق لغير عبارة عنه فمعناه منها ما وقع تأكيدا لا تحقيقا لمضمون

هذا القسم هو الذي
يكون فيه تأكيد
القسم على نفسه
بما يقع مضمون
الجملة

مضمون
الجملة
مضمون
الجملة
مضمون
الجملة
مضمون
الجملة

مضمون
الجملة
مضمون
الجملة
مضمون
الجملة
مضمون
الجملة

هذا القسم هو الذي
يكون فيه تأكيد
القسم على نفسه
بما يقع مضمون
الجملة

جملة لها احتمال غير وسيع هذا القسم تأكيد القسم لانه يؤكد مضمون
الجملة وهو غير ذلك وان قيل ان يقول ما قد وقع في قولنا زيد قائم
وقع مضمون الجملة فهي اما ان تجعل غير اولا لا تخجل فان احتمال
القسم الثاني وان لم تجعله اشكل ضابط القسم الاول وجوابه ان المراد
بالقسم الاول ما وقع تأكيدا لمضمون الجملة لا محتمل غير وبالقسم الثاني
ما وقع تأكيدا لمضمون جملة لها محتمل غير وتبين عليه فقوله سمي الاول
تأكيدا لنفس والتأكيد الغير لا يقال له سافرة في المثال المذكور تأكيد
لمضمون الجملة ولا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لاننا نقول
لا نسلم انه للتأكيد بل للنوع كضرب الامية في قولنا ضربت ضربا الامية فان
قبل مثلا قال ومنها ما وقع تأكيدا لمضمون جملة يستغنى عن ذلك القسمين
قلنا انما ذكره القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية ومن اجل
غير مضمون الجملة وعدمه وبانهم ومنو تأكيد لنفسه وتأكيد لغيره **قوله** ومنها
ما وقع مثنى نحو ليتك وسعدتك اي من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكنية
نحو ليتك وسعدتك فان تشبيه المصدر اغنت عن ذلك الفعل بتقديره اغنت
اقامة بعد اقامة او اطعت اطاعة بعد اطاعة وان قلنا للتكنية احرار
عن ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكنية اي من غير نظر الى الكثرة بل بالنظر

هذا القسم هو الذي
يكون فيه تأكيد
القسم على نفسه
بما يقع مضمون
الجملة

هذا القسم هو الذي
يكون فيه تأكيد
القسم على نفسه
بما يقع مضمون
الجملة

هذا القسم هو الذي
يكون فيه تأكيد
القسم على نفسه
بما يقع مضمون
الجملة

اما احدى على سبيل الجواز فلو كل زيد المني قال من اضرب اى اضرب

منابه فلم يجر الجمع بين التائب والمتوب مئذ اذا كان حرف النداء

ان

ما هو المفعول في ايضاً فذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلبس
 بالاجزاء **وقوله** وبني علي ثمانية فبها اي بني المندوب اذا كان مفعول
 معرفة عاينة فبها اذا كان مفعولاً مقبلاً للنداء سواء كان اعرابه لغواً
 او تعديراً فبني على الفم لغواً او تعديراً ان كان اعرابه بالفم لغواً
 او تعديراً نحو يا زيد ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو
 يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والراء
 بالمفرد من اسماء المكنى مضافاً ولا يشبهه ولا جملة لا يقال لو قال
 يا فتى عاينة فبها او ثمة كل على ما كان عليه من حركة او مسكون كان اعرابه
 يدخل فيه مثل يا مذكوراً لان الراء من قوله بني بن المندوب
 بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله بني عاينة فبها وليس مثل يا مذكوراً
 مؤلاً كذلك وانما اور ويا زيد ويا رجل كلهم لان الاول معرفة
 قبل النداء ايضاً والآخر قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بني
 هذا القسم ان اصله ان يكون مفعولاً منصوباً لان مفعول به يكون
 مشابهاً لكافي الخطاب في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف
 والخطاب ووقوعه موقعه وانما بني على الحركة فبها بين ما كان مفعولاً
 لازماً وبين ما كان بناءً عارضاً وانما بني على الفم لان لو بني
 على الكسرة لبس بالمندوب المضاف الى ياء التكليم المندوب ياءه اكتفاء

بالكره عن الياء نحو يا غلام ولحي بن علي الفتح لا لبس بالمندوب المضاف الى حرف وصفه المندوب
 الفتح اكتفاء بالفتح في بعض اللغات نحو يا غلام **وقوله** وحفظ بلام الاستغناء
 وانما تحذف المندوب اذا دخل عليه لام الاستغناء نحو يا كذا لئلا يلبس بالنداء
 مع عدم كونه مشابهاً لكافي الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لا يفتقر
 مع حرف **لا** ويغني عن الحاق الفراء فلا لام اي ويغني المندوب المستغنى
 عند الحاق الف الاستغناء به ووج لا يكون اللام معها لانه لا يشبه
 لام الاستغناء مع الالف لان الالف تحذف المستغنى والالف يفهم بل هو
 لئلا يلبس ان يكون محذوفاً وسقط حاء وانما وج وجوز الحاق الهاء
 للوقوف فيقول يا زيدا **وقوله** وينصب ما سوى هذا ان وينصب ما سوى
 المندوب المفعول المعرفة وسوى المستغنى لفظاً او تقديرية ان كان مفعولاً
 قبل دخول حرف التثنية والنداء وما سوىها المضاف نحو يا عبد الله والمندوب
 للمضاف نحو يا طالعا فبها والنداء الفاعل المعينة نحو يا رجل لغير معين وانما
 نصب هذه الاشياء الثلاثة لكونه مفعولاً لاسيما على الحقيقة وعدم علة الياء
 اما الاول فلعدم مشابهة كافي الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلان
 مشابهة للمندوب المضاف من حيث ان كل واحد منهما عاقل فبها بعد ما ان المندوب
 الثالث فلان كونه مفعولاً لاسيما ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون مندوباً
 فيكون المندوب المضاف الى ياء التكليم المندوب ياءه اكتفاء

وانما قال وحفظ ولم يقل كسر
 لكون المندوب اذا دخل عليه
 اللام الاستغناء مع
 وكسرة الفات
 البناء

فان قيل على المندوب
 واللام الحاقه اذا دخل
 على المندوب
 فان قيل على المندوب
 واللام الحاقه اذا دخل
 على المندوب

فان قيل على المندوب
 واللام الحاقه اذا دخل
 على المندوب
 فان قيل على المندوب
 واللام الحاقه اذا دخل
 على المندوب

فان قيل على المندوب
 واللام الحاقه اذا دخل
 على المندوب
 فان قيل على المندوب
 واللام الحاقه اذا دخل
 على المندوب

فان قيل على المندوب
 واللام الحاقه اذا دخل
 على المندوب
 فان قيل على المندوب
 واللام الحاقه اذا دخل
 على المندوب

المضاف الى المظهر المحاط فلا يقال يا غلامك لست اياه اجتماع التعقيد
لان الغلام محاط من حيث انه منادى وغير محاط من حيث انه مضاف
بل المحاط لو جوب تغاير بها **قوله** وتوابع المنادى المنبئ المفردة
اي توابع المنادى المنبئ اذا كانت مفردة او في حكمها نحو يا زيد لم يكن
الوجه في جعلها على لفظ وتوابع جملة في محلة فقول المنبئ احدها انه
عن توابع المنادى المحب نحو يا عبد الله الطير فان كان لا يرفع فقول
المفردة احدها انه عن توابع المضافة نحو يا زيد في المال الجوز فيها
الا النسب لان المنادى اذا كان مضافا لم يرفع فيه الا النسب فتوابع المنادى
اذا كان مضافا لم يرفع فيه الا النسب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة
وعطف البيان والمعطوف المحتسج وخول باعليه اي الموقوف بلام التعريف
وانما قال المحتسج وخول باعليه لانه لو جاز وخول باعليه نحو يا زيد فغيره يان
ولم يكن حكمه كحكم بل حكمه حكم المنادى المستعمل في شئ ان كان نحو يا نعم انا ام قبله
اجمعون وبعين ومثال المضافة نحو يا زيد العاقيل والعاقيل ومثال
عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف المحتسج وخول باعليه
يا زيد والحارث والحارث وقوله يا جبال اجري معي والطرير والطرير في
هذا التوابع جملة على لفظ المنادى المنبئ وتوابعها جملة على محله فان قيل لم يرفع
الرفع جملة على لفظ وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المنبئ وتوابع
منادى

المنبئ توابع محله فلا يقال مني اسس الدابة بكسر الدابة بل ترفع ولا كل لا
يقال طاعة مؤلأ الكرام بكسر الكا لم يرفع فيها قلنا ايا جاز يرفع به حكمة
المنادى المنبئ حكمة الاعراب من حيث التعويض في ان حركته كل واحد
من المنادى المنبئ وحكمة المعرب عارضة ولهذا لم يرفع مؤلأ الكرام بل يقال هؤلاء الكرام
لان حركته عارضة ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى المنبئ في قوله وتوابع
المنادى المنبئ المفردة هو المنادى المنبئ بحرف النداء فان قيل يقتضي
ما ذكره ان لا يجوز رفع التوابع في قولنا يا هذا المرءه ويا مؤلأ الكرام
لان المنادى ليس برفع فرفع على لفظ كنهه نحو قلنا يا زيد
باللفظ في قوله يا زيد فرفع على لفظ تارة في المنادى به فان كان او حركه
لفظا نحو يا زيد او تعديا نحو يا فتى ويا فتى او محلا نحو يا هذا ويا
مؤلأ فان مضموم محلا بمعنى اية لو وقع موقعه لم يرفع مؤلأ مؤلأ
في الاصل لكان مضموما كما ان مثل هذا ومؤلأ في جاز مؤلأ مرفوع
محلا بهذا المعنى ويجوز ان يكون للشيء الواحد محلا باثنين كقوله
يا فتى يا فتى من فرب هذا الطير زيد فان هذا محله لانه باعتبار كونه
مضافا اليه والرفع باعتبار فاعله للمصدر من حيث المعنى في زيد الطير
الرفع والارتفاعين فان قيل ما ذكره ثم يقتضي ان يقال في رفعه على لفظ
ادخله وتصب على محله قلنا لما كان الغالب في المنادى المعرفة
والمفرد ذكره قال ترفع جملة على محله لا يقال

الباء على الضم او على ما يقوم مقامه فكان حقاً على هذا البناء على
 الضم لضرورة الضم او ما يقوم مقامه علامة للمنادي والمفعول كالرفع
 للفاعل كان الضم او ما يقوم مقامه كاللفظية ان لا يحل اذ غيرة هذا
 المحل ولو اطلق المحل على الضم المقدر ايضاً كما يطلق على النصب حصل
 الالتباس واعلم انه لو قال ترفع حملاً على لفظه او تدرى او تحل وتنب
 حملاً على محله لكان اصوب ليشمل من يافى العاقل ويافاض الهم
 وشمل ما يؤولا اكرامه ويا هذا لعل لان المنادي في هذه الصويرة
 بمضمون لفظاً من يحمل على لفظه بل مضموم تقديره في المثالين الاولين
 ومضموم محذوف المثالين الاخرين فان قيل المنادي في المثالين
 الاخرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا ان
 مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل ان لو وقع موقعه مفعول
 مبهمة في الاصل لفظاً لكان مضموم وجاز ان يكون الشيء المراد مضموم
 المحل مع انه منصوب المحل باعتبار ان كنهه في قولنا عجت من حطب الوادي
 بهذا اللفظ ان محله هو باعتبار كونه مضافاً اليه والرفع باعتبار
 كونه فاعلاً للمصدر من حيث المعنى وهذا عاين في تاييد الرفع والجر
 وكذلك المنادي من حيث مضموم المحل باعتبار وقوعه في موضع المنادي
 لفظاً المعرفة المفعول لفظاً في الاصل ومنصوب المحل باعتبار كونه

زيداني قولنا زيداً كذا اياديه يصدق عليه الحمد المذكور فيلزم ان
 يكون مفعولاً به لا شيئاً اخر عاملاً في قسم من
 اقسام المفعول به مع ان فيه كان ليس بمفعول به ويمكن ان يحاب عنه طاماً
 لاسم الله يلزم ان يكون مفعولاً به لان ما اخر عاملاً في قسم من المفعول به مع ان
 قسم من اقسامه يجوز ان يكون الشيء اخر من الاخر من وجوده ووجوبه وان
 المراد بالكم في قوله كل ايم بعد فعل وهو المفعول به فكانه قال كل ايم مفعول
 بعده فعل اه ولم يذكره اعتماداً على فهم الطالب لانه في المفعول به ان
 حجب حذف ناصبه الى الاسم الذي علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يخرج الى ذكره مفعول
 مستعمل في الرفع بالابتداء اداى ويحذف رفع الاسم الذي حذف عنه
 مستعمل في الضمة او متعلية بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند
 عدم قرينة النصب على ان يكون النصب معاً في الرفع او محذوفاً او
 واحداً خور به ضرورة فان النصب والرفع قائمان في الوجود قرينة
 لكن الرفع او من النصب لانه لا يثبت للتحذف والرفع ليس كذلك
 ولا يكف بحذف الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المتعار اذا كان قرينة الرفع
 اقوى من قرينة النصب المتعار نحو اما مع غير الطالب نحو جادني زيداً وانما هو
 قرينة فانه لو لم يكن النصب هو المتعار لانه على تقديره النصب كان حذف
 للفعلية وعلى توريه الرفع كان حذفاً للجملة الاسمية على الجملة فعلية

(Marginal notes on the left page of the manuscript, including phrases like 'هذا هو المفعول به' and 'هذا هو المفعول به')

وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ قُولُوا لِمَا نَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ حَقَّ الْحَقِّ

و یقول ان الامور
منه شرح الكتاب
انما من اعطى
على امره عام
كانه الوضع الاولى وان لم يكن

ایضا
بر اضافہ

22

بسم الله الرحمن الرحيم

لَا يَنْفَكُ عَنْهُ يَارَئِدُ الْحَسَنُ وَجْهَهُ كَلَوْنَهُ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ فَإِنْ وَقَعَ مَثَلُ

فمنذ المضا في مزاوي لم يذ فيه الا النصب كونه مشابها له مضاف الى طول
 لكن وقوة مزاوي ممسحة لا متناع وقول جه في النداء على ما فيه لام

قوله والبدل المعطوف غير ما ذكره حكم المستقل مطلقا أي حكم البدل
 (أحد التوابع البين والمعطوف) ^{نحو ما في قوله تعالى}
 والمعطوف غير ما ذكره وهو الذي لا يمنع دخول ما عليه حكم المنادى

المستقل سواء كان مدلا او معطوفا على المنادى المبني او ملحوظا وسواء
كان مفعولا او مضيا فاقول كل واحد منهما كذا

وَالْبَدَلُ أَنْ كَانَا مَفْرُوقَيْنِ مَوْفِقَيْنِ لَمْ يَجْزِ فِيهَا إِلَّا الْبَسَاءُ، وَأَنْ كَانَا مُضَامَيْنِ

بِسْمِهِ وَتَقُولُ فِي الْبَدَلِ وَالْمَادِي مضافٌ بِأَعْيَدِ اللَّهِ الْخَالِ وَيَا عِزَّ اللَّهِ زَيْدِ

وَنَعُولُ فِي الْعُطْفِ وَالْمَنَادَى مَوْءِىَا يَزِيدُ وَعَمْرُو وَيَزِيدُ وَافْحَاكُ وَنَعُولُ
 فِي الْعُطْفِ وَالْمَنَادَى مَضَافٌ يَاعْبُدُ اللَّهَ وَيَزِيدُ وَيَاعْبُدُ اللَّهَ وَافْحَاكُ وَنَعُولُ

حكماهما في الاعاب والبناء، حكم المتأدي المستقل اما في البديل فلا يترك
العامل في يابه فيكون في النداء معولا فيه واما في المعطوف في قطعه لا يترك

هرف العطف قاي مقام حى النداء **قوله** والعلم للموصوف يابن مضافا
 لاسم اختمنا فحج اعلم ان المتادى المنى العلم اذا وصف يابن والابن

مضاف الى علم الخويان يدب عمود يجوز في المبادي الغم والغمج لكن
الحاي يازيد

پایان

فمنذ المضا في مزاوي لم يذ فيه الا النصب كونه مشابها له مضاف الى طول
 لكن وقوة مزاوي ممسحة لا متناع وقول جه في النداء على ما فيه الام

قوله والبدل المعطوف غير ما ذكره حكم المستقل مطلبناى حكم البدل
والمعطوف غير ما ذكره وهو الذى لا يمنع دخول ما عليه حكم المنادى

المستقل سواء كان مدلا او معطوفا على المنادى المبني او ملحوظا وسواء
كان مفعولا او مضيا فاقول كل واحد منهما كذا

وَالْبَدَلُ أَنْ كَانَا مَفْرُوقَيْنِ مَوْفِقَيْنِ لَمْ يَجْزِ فِيهَا إِلَّا الْبَسَاءُ، وَأَنْ كَانَا مُضَامَيْنِ

بِسْمِهِ وَتَقُولُ فِي الْبَدَلِ وَالْمَادِي مضافٌ بِأَعْيَدِ اللَّهِ الْخَالِ وَيَا عِزَّ اللَّهِ زَيْدِ

وَنَعُولُ فِي الْعُطْفِ وَالْمَنَادَى مَوْءِىَا يَزِيدُ وَعَمْرُو وَيَزِيدُ وَافْحَاكُ وَنَعُولُ
 فِي الْعُطْفِ وَالْمَنَادَى مَضَافٌ يَاعْبُدُ اللَّهَ وَيَزِيدُ وَيَاعْبُدُ اللَّهَ وَافْحَاكُ وَنَعُولُ

حكماهما في الاعاب والبناء، حكم المتأدي المستقل اما في البديل فلا يترك
العامل في يابه فيكون في النداء معولا فيه واما في المعطوف في قطعه لا يترك

هرف العطف قاي مقام حى النداء **قوله** والعلم للموصوف يابن مضافا
 لاسم اختمنا فحج اعلم ان المتادى المنى العلم اذا وصف يابن والابن

مضاف الى علم الخويان يدب عمود يجوز في المبادي الغم والغمج لكن
الحاي يازيد

الفتح هو الحجاز اما جواز الاول فظاهرة لانه مفهومة ومعروفة فيكون مبنيا

على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله
وتختار فتحه واما اختيار الالف فلانه مستند في المشتاج الموصوف في الحقيقة
مع كونه الاستعمال فصار بعينه له اسم مركب من اسمين نحو حرموت وتجبلك اسم
واذا كان كذلك فتح آخر المندى كما يفتح آخر الاسم الاول المركب مع غيره

ان الاقسام الممكنة اربعة لان المندى والمضاني اليه لابن اما ان يكونا على
او يكونا غير علمين او الاول علم والثاني علم او بالعمد فان كان الاول علم

بنى وفتح على الفتح مع جواز ضم كذا وكذا وان كان آخر الباقية لم يفتح الا
لضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية

من شدة الامثلة وكثرة الاستعمال في الاول ونها واما نصب مضافا
على الحان من ابن لان الابن مفهومة لان آداه اللفظ لان لفظ الابن

لا يشك فيه انما يقع في المسيمات دون الاسامي **قوله** واذا نودي المندى جاز
باللام اه اي اذا نودي الاسم المعروف بلام التعريف نحو الرجل مثلا

في ندائه بالاسم المبرم فتقول في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل **اعلم**
انها في يا هذا الرجل هو كايها الرجل لا في هذا الرجل بل في هذا
الرجل واما في يا ايها الرجل فليقل انه

لا يشك في بعداى لا يحتاج الى اسم جنس فيه اللام لا اليه
اولا

منه انما ياتي اسم
الاشارة
للاشارة

ولانه يحصل التوصل الى ندائه مثل الرجل بواحد منها فلا حاجة الى الالف وانما

ايجز الى التوصل الى المسميات في ندائه كذا متهم جناس اللام وصف المندى مع
للتعريف فلو اجتمع له اجتمع في التعريف وهو غير جائز فلو اجتمع

بالمبرم وادخلوا في النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعروف تابعا له اصلا
لفظ **قوله** والنداء موارف الرجل اه اي الندا موارف الرجل حال كونه صفة

للمندى المبرم مع انه صفة مفردة للمندى المبنى وانه جاز ان يكون اللفظ
المفردة تابعة للفظ المنى ومحلها واما الندا موارف لكون تبينها على انه هو

المقصود بالنداء والنداء موارف تواج الرجل مفردة كانت او مضافة
لانها تواج المندى ولو جوب كون تواج المندى تابعة للفظ المندى تقول يا ايها

الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الطيب وفي كل جوار كون تواج المندى تابعة
لمحلها اذا غلبت اعب محله اعب لفظ نحو ما يربى بنو فاعدا بالنصب والجر

فلا ولا ولي ان يقال لو جوب رفع مشوع نعم يجوز نصب ذ المال على ان تجعل بدلا
عن اي كائن قلت في ايها الرجل باذ المال وكذا الكلام في يارب العاقل ذو المال

فاجعلت ذو المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يرفع في الالف وان جعلته
تابعا له يربى لا اوصفة تعين النصب ويعلم ذلك من قوله وتواجه اي تواج
الرجل واعلم انه قيل ان مقصده نحو يا هذا الرجل ندائه الرجل كان مندا لفظ هذا

منه انما ياتي اسم
الاشارة
للاشارة

لكن الام للتعريف
وحرف النداء صح

لأن اللفظ هو المرفوع وكان لفظ الرجل مرفوعا
اصلا لفظ هذا

لأن اللفظ هو المرفوع وكان لفظ الرجل مرفوعا
اصلا لفظ هذا

لأن اللفظ هو المرفوع وكان لفظ الرجل مرفوعا
اصلا لفظ هذا

لأن اللفظ هو المرفوع وكان لفظ الرجل مرفوعا
اصلا لفظ هذا

لأن اللفظ هو المرفوع وكان لفظ الرجل مرفوعا
اصلا لفظ هذا

لأن اللفظ هو المرفوع وكان لفظ الرجل مرفوعا
اصلا لفظ هذا

لأن اللفظ هو المرفوع وكان لفظ الرجل مرفوعا
اصلا لفظ هذا

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

النصب ايضا في هذا الـ **جبل قول** وقالوا يا الله خاصة بهذا الـ اشارة الى جواب
سؤال مقدروهم وان يقال نعم قلتم اذا نودي المعنى باللام قبل يا ايها الجبل
فان الله معني باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله
وجوابه يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان الـ الذي في الله ليس
للمعنى بل هو عوض عن الطرف الاصل وهو الـ **قوله** واما لعدم ما ذكره
الشعر في الاطلاق الكسائي المبرهنة على الله تعالى **قوله** وكن في مثل عدي
اه ان و كل في المناوي اذكر في مضاف الى اسم آخر نحو يا عدي ثم عدي لا باللام
لا بالفتحة في سورة الفم والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما في الاول فلفظ
لان الله معني فمبنى على الفم وكذلك النصب انما لان الله معني في الثاني
نداء في نحو في واما تأكيد الاول ولما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون
مضاف الى عدي المذكور وبم انما تأكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون
مضاف الى عدي محذوف وتقديره يا عدي ثم عدي حذف في الاول لدلالة
التعليق وانما في الفم والنصب ولم يقل الفم والفتح لانه معوجج كونه
مضافا على ما ذكرناه **قوله** والمضاف طايا المتكلم اه انما المناوي المضاف
طايا المتكلم نحو يا عدي يجوز فيه علامي بفتح الـ وهو الاصل لان الـ
فيه بمنزلة الكاف في علامي وباعلام في باثبات الـ وسكونه مخفيا وبـ
علام محذوف الـ لاكتفاء بالـ وباعلام ما بقلب الـ الف مخفيا

ان يقول انما

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

قوله

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

قوله وبالها، ومناوي تجوز الى في الها، بالكل فيقول يا علامية وبـ
ويا علامية وباعلاما للمعنى بين الوصل والوقف **قوله** وقالوا يا ايها
اه يعني اذا كان المناوي المضاف الى يا المتكلم ايا واما يجوز فيه ما جاز في
سائر الاسماء المضافة الى يا المتكلم وجوز فيه وايد وحي يا ايها
بكنه التاء بقلب الـ، تناسب الكسرة للـ، وبـ يا ايها ويا ايها
لكون التاء بدل عن حرف متحرك بالفتحة وبـ يا ايها ويا ايها
والتاء عن الـ، ولم يـ يا ايها لان التاء بدل عن الـ فلو اجتمعوا لم يـ
الـ بدل والمبدل منه هو عدي جاز **قوله** وبـ يا ايها ثم وبـ يا ايها
اي اذا كان المناوي ايتا مضافا الى الـ او للام المضافين الى يا المتكلم
جوز فيه ما جاز في المناوي المضاف الى يا المتكلم نحو يا علامي فيقول
يا ايها عدي وبـ يا ايها ايتي بفتح الـ، وسكونها وبـ يا ايها ثم وبـ يا ايها ثم
الـ لاكتفاء بالـ وبـ يا ايها ويا ايها بقلب الـ الف مخفيا وجوز
فيه وفيه وهو يا ايها ثم وبـ يا ايها ثم حذف في الاول واكتفاء بالفتحة وانما جاز
فيه هذا الوجه مع انه لم يحذف في المناوي المضاف الى يا المتكلم على الـ مشقة لـ
المشهور لانه انقل من المناوي المضاف الى يا المتكلم لـ ياوة التركيب
واذا قال حاشا لعدم جواز ما جاز في المناوي المضاف الى يا المتكلم في
غيره مما سواه، كان المضاف في غير الـ نحو يا علام امي وعني او كان المضاف

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

منه انما كان هذا
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز
عندما كان في الجوز

سندوب

لا يشترط بها الحضانة
لا يشترط بها الحضانة
لا يشترط بها الحضانة

على علامة السلبة بالمصافي تية والصفة لان المصافي والبص

ز
ناجحة الموصوف

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, appearing as a dark, stylized mark.

انما حذف في المضاف
المضاف اليه والموصوف
الموصول بكلمة المضافة

بمعنة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول وهذا لم يجر السكون عن
المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة والموصوف **قوله** ويجوز حذف
حرف النداء اه اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من ثلثة اشياء او من العلم
خو يوسف اخذ من هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل كذا
اي يا عبد الله واي نحو افعل كذا اي يا افعل كذا اي يا افعل كذا
حرف النداء عن العلم فلا يشرع في استعمال نداءه فلو حذف منه حرف
النداء لم يلبس بغيره المنداء وانما حذف حرف النداء عن المضاف واي
فلكونهما مشابهيين لا علم في عدم وقوعهما صفة لاني فان كل واحد من العلم
والمضاف واي لا يقع صفة لان وجوب حذف حرف النداء من الجنس والاداء
بالجنس سم يفتح او فان اللام عليه وجعله صفة لاني نحو يا رجل جاز وقوله
لا يا نحو يا ايها الرجل وكذا كل من اسم الاشارة نحو يا ايها الجوار وقوله
صفة لاني نحو يا ايها الرجل ولم يجر حذف الندا عن المتعاقبات والنداء
لان المظفهر في التطويل وميل الصوت وحذف حرف النداء منافي لها **قوله** وقد
منها ما لا يخلو من سوال مقدرة وان يقال ليل في قوله افعل كذا
مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك كذا في قوله افعل كذا مع انهم حذفوا
عنه حرف النداء وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء عن الجنس وجوابه انه لا يجر
شأنه ولا يعقل ولا يقياس عليه اعلم ان في اطلاق كذا في قوله افعل كذا

هذا هو المضاف اليه
وهو الموصوف
وهو الموصول بكلمة المضافة

هذا هو المضاف اليه
وهو الموصوف
وهو الموصول بكلمة المضافة

هذا هو المضاف اليه
وهو الموصوف
وهو الموصول بكلمة المضافة

لان الحروف شرط
في تمام الناموس
والحروف ينعلم

حذف الحروف والنداء والسا لانه فيم لان اصله كذا **قوله** وقد
يحذف المنداء اه اعلم انه يجوز حذف المنداء اذا دل عليه قرينة لانه في الاصل
مفعول به وكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومما له قوله لا يا ايها الجوار
اي الا يا قوم استمعوا **قوله** الثالث فيما اضطررنا عليه على شريطة التسمية اي
الثالث من المعاضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون
الفاعل مقسما بشيئين فيجب حذفه لئلا يلام اجتماع المقتضى والمقتضى
ولو وكل اسم بعده فعلا او شيا من غير ان يكون له صلة او متعلقة او مفعول
اسم لانه لا بد ان يكون اشيا لانه مفعول به وقوله اخذ من هذا اي يا يوسف
لا يرد قائم فانه ليس من هذا الفعل وقوله لا يا ايها الجوار
لان اسم المفعول كذا المفعول به الفعل كما جاز في موضعه وقوله مستعمل
بضميره اه اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من ثلثة اشياء او من العلم
بضميره بل في فانه ليس مما يخص فية لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله
او متعلقة ليدخل فيه مثل قولنا يا ايها الجوار وقوله لا يا ايها الجوار
غير مستعمل عنه بضميره كونه متعلقا بملحق ذلك الاسم ومما الغلام ولو لم
يقول او متعلقة به فيجوز عنه ومما له قوله لا يا ايها الجوار
لا يفتح سبيل الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يوسط
بين الفعل والاسم له ضد الغلام نحو حرف الاستفهام ومما النافية

لان الحروف شرط
في تمام الناموس
والحروف ينعلم

لان الحروف شرط
في تمام الناموس
والحروف ينعلم

لان الحروف شرط
في تمام الناموس
والحروف ينعلم

نعت الموعوب موبيا واما ان يكون النعت نعتا اول نحو لارجل طريف
 عاقلا او عاقل وانما نعتين الاعراب كنه اسم ان يجعلوا ثلثة اشياء
 شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لارجل ذاسا وانما نعتين
 الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فاما ان لا يكون
 تاليا له فتبادوا اذا كان مضافا كان اولي لن لا يكون الاعراب نحو لارجل
 في ادرطه فبا وانما نعتين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف
 والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود
 الفصل ولهذا اخذ في هذه القيود في قوله ونعت المبني الاول مؤد اليه
قوله ونعطين على اللفظ وعلى محل جايه اى والعطف من خبر كبر لا
 على المبني مع لعل الفتح جائه على لفظ المبني وعلى محل نحو لا غلام وجارية يبيع
 جارية على محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من
 قال فلاب وابنا شمره وان وابنه اذا هو بالمجد اى شمرى ونادى را
قوله ومثله لا اياه ولا غلامى له جائز اذا علم انه جونا اذا يقال
 في مثل اياه ولا غلامين له لا اياه ولا غلامى له اى ويجوز يعطى
 له حكم الاية سببها له بالمضاف لثابتة للمضاف في اصل المعنى
 لان المضاف وموابوه وغلاماه يبعى اياه وغلامان له ومن ثمة
 لم جولا اياه مضافا ومن اجل ان جولا لا اياه ولا غلامى له من

الى الصالحين
وذلك كلامي

قال نب المني لني
انهم والنفد مثاله غلام
جده ومررت برجله

[illegible]

اما ان يكون صفة على زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى

[illegible]

بسم الله وسو قديران وجود الاله بجمع في ملير مفعله علام ريد

طابق زيدون في القضاء القوم

[illegible]

زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى
 من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في **قوله** وتفيد تعنيها
 اما الاضافة المعنوية ان كانت مضافة الى المعرفة نحو غلام زيد او
 الاضافة تعنيها للمضاف لانها عينية واوضحها غايه الابصار
 الا انما الى توغلت في الانعام نحو شيل وغيره وشبهها لثمن
 الا انما المضاف عما تليد المضاف اليه او مغيرة المضاف اليه
 نحو علي بالوكه في السكون وان كانت الى النكرة فيكون مخصصا للمضاف
 نحو غلام رجل او غلام امرأة **قوله** وشروطها بخبر المضاف من
 التوحي اي وشروط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن
 حرف التوحي لانه لو كان فيه حرف التوحي لكان موقفا فلم ينج الى
 الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التوحيين وان
 اضيف الى النكرة لم تغد ويعلم منها ان الاضافة العمل الابعدا تفاق
 الاشارة اليه نحو زيدنا في من يريهم ولما لم يرف باللام الابعدا خوف
 اللام منه وان اظهر والمبهم لا يضافان اصلا لا متعلق سلب التوحي
 عنها لوضوحها في التوحي وان **قوله** ان جرة عن حرف النداء ليس بشرط
 في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتوحي لانه ليس للتوحي على
 اطلاقه بل يوضع القصد للتوحي ولان الغرض الاكبر في هذه التبيين
 مطلقا

زيد مثال الاضافة
 من وقوله ضرب اليوم
 اما الاضافة المعنوية
 الاضافة تعنيها للمضاف
 الا انما الى توغلت في
 الا انما المضاف عما تليد
 نحو علي بالوكه في السكون
 الا انما المضاف عما تليد

زيد مثال الاضافة
 من وقوله ضرب اليوم
 اما الاضافة المعنوية
 الاضافة تعنيها للمضاف
 الا انما الى توغلت في
 الا انما المضاف عما تليد
 نحو علي بالوكه في السكون
 الا انما المضاف عما تليد

والاشارة الى التوحي **قوله** وما جازة الكوفون هذا جواب عن سوال
 مقدروا وعلى ما ذكره من قبل وموان شرط الاضافة بخبر المضاف
 من حرف التوحي والكوفون يقولون الثلثة الاثواب والاربع
 الدائم ولا الكتيب **قوله** عنه بانه ضعيف في الفقه القياس والتمثال
 الفصحى لان استعمال الفصحى ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث الاثواب
 والديان البلاغ **قوله** قال الفزدقي فمسي واذا ذكر خمسة الاثواب **قوله**
 واللفظية ان يكون مضافا الى معمولها فقولها صفة اذ ليس
 مثل غلام زيد وقوله مكي في معمولها اذ ليس مثل مصارع
 مرفان اضافة مثلها المعنوية ومثال الاضافة اللفظية
 ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير الاتصال بالوجه
 اللفظ منصوبة في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال
قوله ولا تقيد التحقيق في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تقيد
 التحقيق في اللفظ وهو حذف التوحي او شي مما يقيم مقام التوحي
 ولا تقيد توبغا والتخصيص لانها في تقدير الاتصال **قوله**
 ومن ثم جاز مرت برجل حسن الوجه اي ومن ان الاضافة اللفظية
 لا تقيد التحقيق في اللفظ جاز ان يقال مرت برجل حسن الوجه ولو
 افادت ثمة الاضافة توبغا لكان حسن الوجه موقفا لم يجر جعله

زيد مثال الاضافة
 من وقوله ضرب اليوم
 اما الاضافة المعنوية
 الاضافة تعنيها للمضاف
 الا انما الى توغلت في
 الا انما المضاف عما تليد
 نحو علي بالوكه في السكون
 الا انما المضاف عما تليد

زيد مثال الاضافة
 من وقوله ضرب اليوم
 اما الاضافة المعنوية
 الاضافة تعنيها للمضاف
 الا انما الى توغلت في
 الا انما المضاف عما تليد
 نحو علي بالوكه في السكون
 الا انما المضاف عما تليد

صفة لرجل لا تمنع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما هي في التوابع ولا لاجل
 ان هذه الضافة لا تتبدل بالتحقيق يمنع ان يقال مرت يد يد حرك
 لان زيدا موصوفه وصن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة للموصوفه صفة
قوله وجاز الضارب بزيد اي انما جاز الضارب بزيد والضارب بوزيد
 لا فائدة التحقيق وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب بزيد لعدم
 وجود التحقيق بهذه الضافة والفاء جورة بناء على ان الضافة
 سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب والرجل والاضافة
 الاول ان اللام سابقة على الضافة لانه التحقيق فاء الاسم والاضافة
 لتحقيق عارض من عوارضه وهو التحقيق والتحقيق الذات سابق على
 متحقق الصفات وجوابه حملا على الضارب الرجل والضارب بزيد
عقبه قوله وضعت الواو المايه الجان وعبد يا اسم ان
 اللفظ ان يكون مثله متعديا لان عبدا معطوف على المايه وحكمه
 المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواو عبد يا ويو عبدا
 الضارب بزيد فكل امتنع الضارب بزيد وجب ان يمنع هذا الالف جاز على
 ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه
 مثل حكم من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يارب يارب والحاشي وان لم يجر
 بطارث وكذلك جاز ببناء في سنها وان لم يجر ببناء في سنها

قوله بناء لان الالف ضارب بزيد
 فيضاد
 ضارب
 لما زيد
 ادخل الالف
 واللام فضا
 الضارب بزيد
 فلهذا اثار
 بناء ان
 الضافة
 سابقة على
 الالف واللام

الالف و

عند ان يجر خلفها افعال
 اقوا

فجواز

فجواز من ان حكمه ليس حكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من
 حيث ان حكمه حكمه من بعض الوجوه وانما جاز الضارب الرجل حملا على
 المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال
 ان من الواجب ان يمنع الضارب الرجل بناء على
 ما ذكرتم لعدم افادة التحقيق فاجاب عن ذلك بان يقال انما جاز حملا
 على الحسن الوجه لثابتة له من حيث ان المضاف في صورتين صفة
 بمعرفة المضافين بللام التعريف ولقائل ان يقول في التحقيق
 الحسن الوجه في مجوزا لضافة يديه مثل الضارب الرجل عليه و
 جوابه ان نقول التحقيق في الحسن الوجه حذف الظير وحذف
 الجار والمجور لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجه فاذا اضيف
 حذف الظير من وجهه او الجار والمجور ومومنه وانما قال على المختار
 في الحسن الوجه لان فيه ستة عشرة لغة ومن مختار في الحسن الوجه ومنه
 يعلم الجواب عن حمل العز او الضارب بزيد على الضارب الرجل لان المضاف
 اليه غير معوق باللام في الضارب بزيد لم يكن حملا على الحسن الوجه
 واعلم ان حكم المضاف اليه المعرف باللام حكم المعرف باللام حتى
 جاز الضارب ذي المال **قوله** والضاربك وشبهه عطف على
 الضارب الرجل انما جاز الضاربك والضاربة وشبهتهما وجههما

قوله

حينئذ
 فيكون

بلام التعريف

اي او يجر

الضارب الرجل
 على الحسن الوجه

عند من يقول انه مضاف الى الكافي جملة على ضاربك من حيث
 ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانما يجب
 الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التحقيق لا متناع اجزا التنوين
 والضمير المتصل لان التنوين يؤذن بان اتصال ما بعده عما قبله وهو
 الضمير المتصل يؤذن بالانفصال واذا لم ينظر الى التحقيق في ضاربك
 لم ينظر في الضاربك ومن هذا الجواب عن حمل الواو الضاربة
 زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضاربك ليس ضمير متصلا
 فلم يمكن جملة على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان من من
 ذهب الى ان الضارب في الضاربك يحمل بعضا في الكافي في ضربة
 منصوبة متصل به على انه مفعول الضارب ومع لم ينجح الى العذر وهو
 الحمل على ضاربك **قوله** ولا يضاف في موصوف الى صفة اي انما لا يضاف
 موصوف الى صفة لان الصفة يجب متاعها للموصوف في الاعراب
 فلو كان الصفة مضافا اليها كانت جورة فلم يجب متاعها للموصوف
 في الاعراب **قوله** ولا يضاف الى موصوفها اي ولا يضاف في الصفة الى موصوفها
 لان الصفة يجب ان يكون متاعها عن الموصوف فلو اضيف الى موصوفها
 كانت متقدمة عليه هذا خلق **قوله** ومثل مسجد الجامع وجانب العري
 الجواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف في الموصوف الى صفة

لان التحقيق سقط التنوين والعنون وهو
 في الجمع التنوين والزن

هذا الجواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف في الموصوف الى صفة

هذا الجواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف في الموصوف الى صفة

منقول يقول العري مسجد الجامع وجانب العري وهو موصوف الاول
 وبقوله للمعنى وذلك لان الجامع صفة للمسجد والعري صفة
 للجانب والاوّل صفة للصلوة والحقا صفة للبقعة لا يضاف
 المسجد للجامع والجانب العري والصلوة الاولى **العلقة** المحمل
 جوابه انه متاقل اي لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف
 الى الصفة وجب تاويل هذه الاشياء وتاويله ان تقدير هذه الاشياء
 مسجد الوقت **العلق** وجانب المكان العري وصلوة الساعة الاولى
 وبقوله الجنب الحقا **العلق** بوصف المسجد بالجامع فكذلك بوصف
 بوصف الوقت بالجامع **قوله** لا يقول في البوابة **قوله** ومثل جرد
 قطيعة واخلاق في ثياب متاقل هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
 ان يقال انهم قلتم ان قولكم لا يضاف في صفة الى موصوفها منقول
 يقولهم جرد قطيعة واخلاق في ثياب وذلك لان جردا صفة قطيعة
 واخلاق صفة ثياب لا يضاف قطيعة جرد وثياب اخلاق واجاب
 عنه بانه متاقل لان ما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى
 الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء **العلق** بوصف المسجد بالجامع
 ان هذه الاضافة بمعنى من وليس **قوله** صفة للقطيعة ولا الاخلاق صفة
 للثياب وان كان صفة في قولنا قطيعة جرد وثياب اخلاق لان

لما يلزم ترك الدليل

هذا الجواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف في الموصوف الى صفة

ان يكون متاخر عن الموصوف
 فلو اضيف الى موصوف كانت
 متقدمة على الموصوف هذا خلق
 لان الصفة تابع للموصوف
 متبوع والمتبوع ليس و تابع
 فرع فلزم التام مؤخر من متبوعه

لا الواو ثم تقلب الواو ياء ثم ادغم الياء في الياء وان كان الياء تدغم الياء
 في الياء وان كانت الالف الياء التثنية لم تقلبها مذيل ياء لانه لا اصل
 لهذه الالف من الياء او الواو فتم ذال الياء ولذا يلبس الرفع بالنصب والجر
 وان كان آخره ياء تدغم الياء في الياء فيقال في الرامي والغاني الرامي
 والغاني وان كانت الياء محذوفة للتسوين ردت الياء واو عنت ياء
 في ياء الاضافة وكذلك التثنية والجمع في حالتي النصب والجر فيقال
 مع قاض غار قاضي وغاري وان كان آخره واو اقبلت الواو
 ياء واو عنت الياء في الياء وحركت الياء لا لتقاء الساكنين وفحت للحنة
 فيقال في مؤلا متلمون مؤلا مشتمون لانه لما حذف النون لاجل
 الاضافة اجتمعت الواو والياء وسقطت احدهما بالسكون على
 الآخر فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم واو عنت الياء في الياء
 وفحت الياء وكنت ما قبل الياء للتشابه فصارت مشتملة وهذا لم يكن الا
 في جمع سائر المذكر حال الرفع **قوله** واما الاسماء الستة فاني واني هذا
 اشارة الى كيفية حذف ياء الاضافة لهذه الاسماء الستة فيقال في اخ
 واب ابي واني كما يغاري يدي ودي وسعنا ان لام الفعل
 محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يدي ودي كما يقال في يدي ودي
 يدي ودي من غير راء لام الفعل فكذا يقال في اخ واب ابي واني

قوله
 في ياء الاضافة
 وكذلك التثنية
 والجمع في حالتي
 النصب والجر فيقال
 مع قاض غار قاضي
 وغاري

في جمع سائر المذكر
 حال الرفع
 واما الاسماء الستة
 فاني واني هذا
 اشارة الى كيفية
 حذف ياء الاضافة
 لهذه الاسماء الستة

من غير راء لام الفعل لكن الياء واو جازر ولام الفعل في اخ واب
 فيقول فيها ابي واني مع راء لام الفعل واو غام في الياء متساوية
 بقولنا واني مماثل وذو الجار يدار **قوله** واجيب بان لا لام ان المضاف
 لا ياء المتكلم هو الالف لجواز ان يكون ايبين جمع لاي والذي يدل
 على ان الالف يجمع على ايبين وان كان شاذ اقول ان الشاذ فلما تيسر
 اضوائن بكين وقد يستأ بالاب **قوله** ونقول حمي وحمي ابي
 بنان في حمي وحمي كما يقال في يدي ودي ودي من غير راء
 لام الفعل **قوله** وبت في ياء الكثرة وفي اي او اضعف في ياء المتكلم
 فغير وجه آخر في ياء الكثرة في الثاني في والوجه الثاني ظاهر من
 حيث انه للحي ياء المتكلم من غير ياء المتكلم والوجه الاول كنه وافصح
 لان قلب الواو ومما حاله الا افراد وانما هو لاجل الضرورة وتثني
 مفعولة حاله الاضافة وذلك لان اصل في قوة سكون الواو
 محذوف الياء لتخفيفه فصارت في قولهم تقلب الواو ومما قلبت الواو
 التي لو كانت تكونها حرف اعاب وتفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف
 لا لتقاء الساكنين ومما الالف والتسوين فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد
 وهذه العلة غم موحودة حاله الاضافة لانه اذا حذف الياء وافي
 لا ياء المتكلم كان مبتدأ عند قوم ومما بتقدير اخذ لآخر بين منهم

من غير راء لام الفعل لكن الياء
 واو جازر ولام الفعل في اخ واب
 فيقول فيها ابي واني مع راء لام الفعل
 واو غام في الياء متساوية

على ان الالف يجمع
 على ايبين وان كان
 شاذ اقول ان الشاذ
 فلما تيسر

في ياء الكثرة
 وفي اي او اضعف
 في ياء المتكلم

في ياء الكثرة
 وفي اي او اضعف
 في ياء المتكلم

في ياء الكثرة
 وفي اي او اضعف
 في ياء المتكلم

في ياء الكثرة
 وفي اي او اضعف
 في ياء المتكلم

في ياء الكثرة
 وفي اي او اضعف
 في ياء المتكلم

المص لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحد في الواو عند الاضافة
لعدم موجب حذفها وهو التثنية الساكنين لانها اذا حذف الحاء عنه
الاضافة الى يا المتكلم صار موقفي فوجب قلب الواو واذا حذفها
وكبر النوا لا اجل الياء **قوله** واذا قطعت قبل اخ او اى اذا قطعت منه
الهاء من الامن في كان اعراها بالحركات فتقبل هذا الخ وابت ومن
وفهم وايت اخا واوا وحيا ومثا وفما ومررت باخ واب وجم
ومن ومن نفع النوا وضربا وكبر في ضم لكن الفتح اوضح اما كون
فتح ان وا فصح في ضم فلكون النوا مفتوحا في التثنية وانما حكم النوا
فليبدل على المحذوف في المبدل منها الميم واما كسر النوا فلا بد لما عوص
الواو فيما العلة ذكرنا فانها عوصت الواو يا فكما انه اذا عوص يا
كسرا قبله فكذلك اذا عوص الواو **قوله** و جاء ضم مثل يداه اى وقد
جاء في ضم لغات كثيرة ما ذكرنا اياها احدى ان من يبدل مطلقا اى حال الافراد
والماضى فتقول في الافراد هذا ضم وايت حاء ومررت بجم فتقول في
الاضافة هذا ضمك وايت حاء ومررت بجم هذه اللفظة في التثنية
الاول حال الافراد وليست مطلقا حال الاضافة واللفظة الثانية انه
من حيث مطلق اى حكم المهور حال الافراد والاضافة فتقول
في الافراد هذا ضم وايت حاء ومررت بجم وتقول في الماضى هذا

في النوا
الثلاث
فصار في

ليس كسبه وهو الفعلية وهي في قوله العاملة من عائدة لا ليس والظير في
قوله لا اجل يعود الى الامر او الالف واللام التي في العاملة وهو الصحيح
قوله ومن ثم جاز ليس زيداه اى ومن اجل ان عمل لا اجل النفي وعمل
ليس لا اجل الفعلية لا لا اجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الاقايما
لنفا الفعلية التي تعمل ليس لا جليها مع بطلان النفي واستنع ان يقال
ما زيد الاقايما لبطلان النفي الذي لا جليها **قوله** **ومحفوظ**
بعد غير وسوى وسواواه اى والمستثنى بوجه بعد غير وسوى بكسر السين
وضمها بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جانا القوم غير زيد وسوى
زيد وسواؤه زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير وسوى وسواؤه
مضاف اليه والمضاف اليه بوجه فوجب جده بعد ما وان المستثنى بعد حاشا
بوجه حاشا ثانية بوجه وانما قال في الاكثر لان حاشا في جده عند
اكثر النحاة فيكون ما بعد ما بوجه وعند الاكثرين وفعل عند بعضهم
واذا كان فعلا لم يكن ما بعده محفوضا بل منصوبا بانه مفعول فاعله
مخبر كما ذكرنا في خلا وعنده **قوله** **واعراب** كاعراب المستثنى بالاعلى التفصيل
اى اعراب غير او المستثنى كاعراب امثال اعراب المستثنى بالاعلى التفصيل
اى كما ان المستثنى بالاعلى الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجر الا بالنصب
فكذلك من لم يجر الا بالنصب فقط وكما ان اذا تقدم المستثنى بالاعلى

لا اجل يعود
الى الامر واللام
في العاملة وهو
الصحيح

لا اجل يعود
الى الامر واللام
في العاملة وهو
الصحيح

في النوا
الثلاث
فصار في

وجب النصب كذلك ^{منها} تقول ما جاء في غير زيد القوم بنصب غير
 فقط ^{وكما} المستثنى منه إذا كان ^{المستثنى} باللام منقطعاً وجب النصب كذلك
 منها تقول ما جاء في القوم غير حماد ^{وكما} أن المستثنى باللام إذا كان في
 كلام غير موجب ^{والمستثنى} منه مذكوراً ^{أجاز} النصب والبديل فذلك
 منها تقول ما جاء في القوم غير زيد بالنصب ^{على} استثنائه ^{الرفع} على البدل
 وإذا لم يكن المستثنى منه مذكوراً لم يحذف ^{اللام} الذي يقضي العامر ^{بالبدل}
 فتقول ما جاء في زيد وما ضرب غير زيد وما ضرب زيد غير زيد وما
 ضرب زيد غير زيد ^{فأما} قوله ^{وغير} صفة ^{فأما} قلت على لا أعلم أن أصل غير ^{بالفعل}
 أن يكون صفة لجواز وقوعه في جميع مواضع كونه ^{أو} عدم حواره
 الاستثناء في بعض مواضع ^{أو} جوازها ^{أو} رجل غير عاقل ^{أو} أنها تحمل على ^{أو} بعض مواضع
 في الاستثناء كما ذكرنا وأصل ^{أو} أن يكون للاستثناء ^{أو} لا لصفة لكونها
 حقا وأصل الحرف أن لا يكون صفة ^{أو} أنها تحمل على غير في الصفة وذلك
 إذا كانت تابعة لجمع منكو به غير محصور ^{أو} يستثنى ^{أو} وأما قال
 تابعة لأنها لو كانت تابعة لمفرد متني لم يستثنى ^{أو} لأن ^{أو} منكو به
 المنكو به في موضع النفي للعموم ^{أو} فثبت ^{أو} المستثنى فيجب الاستثناء ^{أو} ما جاء
 أحد ^{أو} لا يذو ^{أو} وأما قال منكو به لأنها لو كانت تابعة لجمع متعرف لم يستثنى
 الاستثناء ^{أو} ما جاء في الرجال ^{أو} لا يذو لأنه ^{أو} المستفاد ^{أو} والعموم

[illegible]

وای

وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لمجمع منكم لم يعذر الاستثناء
 لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما حصل
 عليه في باب الاعداد وانما قلنا لانها اذا كانت تابعة لمجمع منكم غير
 معذور الاستثناء لان الاستثناء اخرج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب
 دخول غير فاذا كان المستثنى منه جمعا منكم غير محصور لم يجب دخول
 الشيء في المستثنى منه لان الجمع المنكور غير المحصور كجاء رجل يحمل
 اثبت اول ثلثه فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلث ومثاله قوله تعالى
 لو كان فيها آفة الا الله لفسدنا اي لو كان فيها آفة غير الله لفسد
 فالانابة للآفة وهي جمع منكم غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم
 منه التوحيد الذي هو المطلب من الآية لانه يبيح معناه لو كان فيها
 آفة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والارضين ولم يلزم منه انه شان
 لو كان فيها آفة في مستثنى عنهم الله لزم فسادها وفيه نظر لانه
 يتفرض بقول القائل لعلاء بن علي وراثة الاورث مما فانه يبيح الاستثناء
 لا الصفة مع كونه تابعا لمجمع منكم غير محصور ويقولنا جاء رجل
 عليه الا يزيد بالرفع فانه يعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا
 لمجمع منكم غير محصور ويقولنا جاء رجل الا يزيد بالرفع فانه يبيح الصفة
 ويعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول

فولفلان عشرة
الملي الا واحدا
ولفان لان
يقول
عند قصد
الآن زيد الى غير زيد
منكم وكل اخ مفارقة
الا الكومان وهو شاذ
عند الاولين
تسعة
متكوري غير محصور
وفيه نظره
تسعة

مع الثاني يكون المحذوف المستند فقط وفي نصه كان مع اسمه
في جبر اوهم
ان كان علم
في اولها وسمي بغيره
منه

الاول في رفع الجراء
والثاني في الرفع للاول

اي في نصب الجاء الثاني
في الرفع الثاني

١

واخوانیت

امام علی

انطلق و تعذر هلاک
کنت

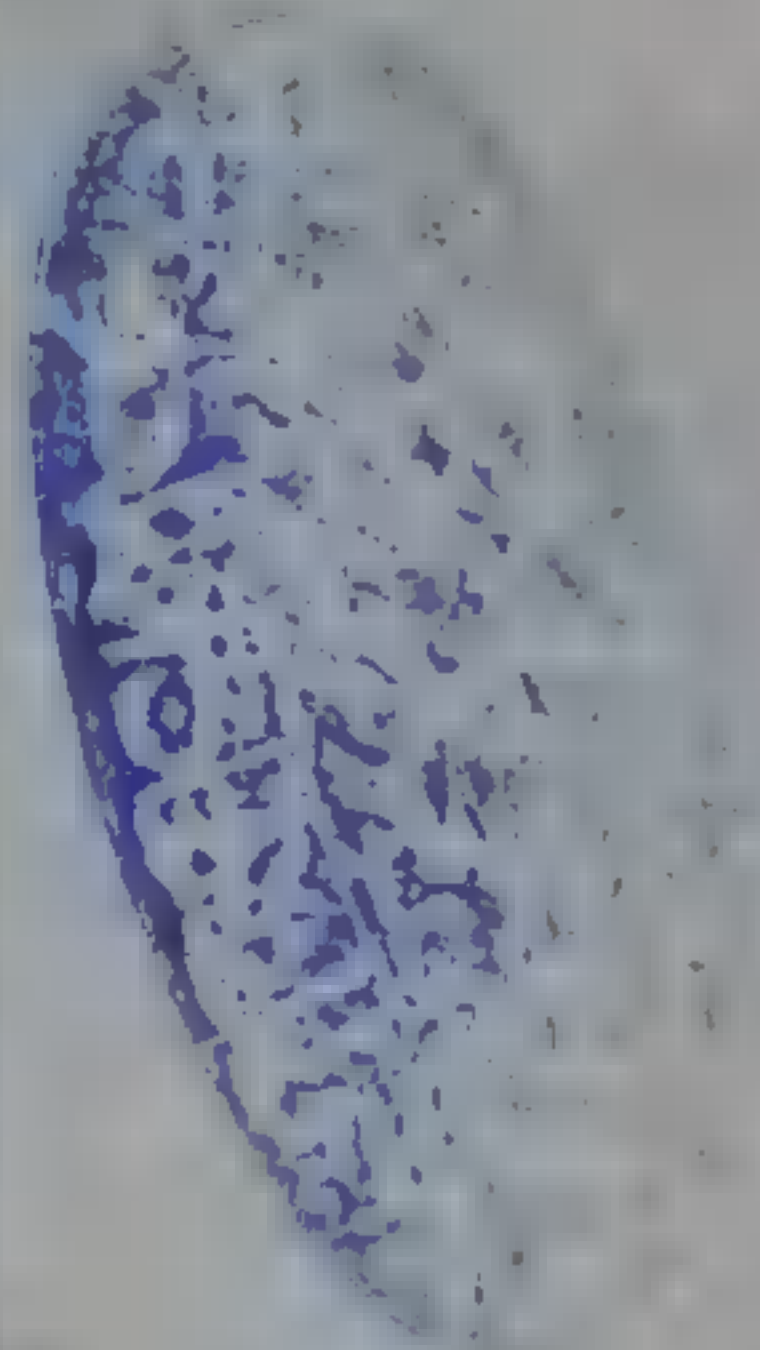
[illegible]

ای الان جان و سولی ان طاهره الای

2011

10

ومثاله ان ريقا قام فزيت به السد اليه بعد دخول ان وحكم
 حكم المبتدأ وقد جرى استنواء البحث عنه في باب لا وفي قوله
 المنصوب بلا التي لتقي الجنس الفرق بين لا التي للجنس وبين لا
 التي للشيء يعني ليس ان الاول تقي للجنس والمطابقة والثاني تقي
 واحد من الجنس مثلا واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه ان ليس
 في الدار من الجنس فان لا يجوز ان يكون فيها واحد واثنان
 وثلاثة او غير ذلك واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه تقي واحد من جنس
 الرجال ويجوز كون واحد او اثنين او ثلاثة فيها **قوله**
 المنصوب بلا التي لتقي الجنس هو السد اليه بعد دخولها بليها كذا
 فقوله هو السد اليه مثا للمبتدأ وهي كان وان وما ولا حال كونه
 المشبهين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه بدها الاشياء
قوله بليها كسرة مضارفا او مبتدأ به من شرط ان لا يكون
 المنصوب جلا للسد اليه بلا فاعل على الضمة العائدة الى السد اليه
 وكان في بليها عائدة الى لا وكسرة منصوبة بانه حال عن الضمة الفاعل في
 بليها وانما انشئت في نصه ان يكون تاليا لللا لانه لو فصل بين الام
 وبين لا لم ينصب كما جرى وانما انشئت ط ان يكون الام نكرة لانه لو
 كان معرفة لم ينصب كما جرى وانما انشئت ط ان يكون مضافا
 او مشبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبتدأ كما جرى ومثالي



على تقديم الرفع كان النسخ والاستنواء داخلين على الام وعلى تقديم النصب
 كان النسخ والاستنواء داخلين على الفعل ولا شك ان دخولها على الفعل
 او على من دخولها على الام لكن الرفع بعد مل الاستنوائية اضعف من الرفع
 بعد المبتدأ لما يذكروا في باب الاستنواء وانما قال حرف الاستنواء احدا
 عن اسم الاستنواء نحو من وما لعدم تيقن هذا الحكم على اسم الاستنواء
قوله واذا انشئت طية حيث اى ويجوز الرفع وتختار النصب بعد اذا
 انشئت طية نحو اذا زيدا ضربة فاكبره وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا
 ضربة وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقديم النصب كان
 اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقديم الرفع كما تضافين الى الجملة
 الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية او الى من اضافتهما الى الجملة الاسمية
 تكون اذا في معنى الشرط وجل حيث عليها المشا ربها اياها اولانية تستعمل ايضا
 للشرط وانما قيد اذا بالثمة طية احدا عن اذا لانها جارة الرفع نحو انما
 بعد **قوله** وفي الامر والنهي اى ويجوز الرفع وتختار النصب اذا كان بعده
 الامر نحو زيدا ضربة **قوله** والنهي زيدا لا تفرقه لانه على تقديم الرفع يلزم وقوع
 الامر والنهي جرا عن المبتدأ ويوجب عدم لان جرح حمل الصدق والكذب
 والامر والنهي لا يحمل الصدق والكذب وانما جاز على توجب بغيره وهو
 ان يقال ان تقديمه زيدا مقول فيه اخبره او لا تخبره وعلى تقديم النصب

من الثاني
 انما اسم الاستنواء
 جعله مستدرا
 بعد الرفع
 انما اسم الاستنواء
 جعله مستدرا
 بعد الرفع
 انما اسم الاستنواء
 جعله مستدرا
 بعد الرفع

غير الامور

لا يلزم التأخر في الفعل وحذف الفعل كونه **قوله** وعند خوف ليس
 المعنى بالصفة أن يجوز الرفع ونحوه نصب عند خوف ليس المعنى بالصفة
 لأنه على تقدير الرفع احتمال أن يكون المفعول صفة فلا يفيد معنى مقصود
 وعلى تقدير النصب لا يفيد إلا معنى مقصود كقوله **قوله** إننا كل شيء خلقناه
 بقدره فإن معنى الآية خلقنا كل شيء بقدره فإذا نصب كل شيء كان
 تقديره خلقنا كل شيء بقدره فلم يفيد المعنى مقصودا من الآية وإذا رفع
 كل شيء **قوله** احتمال أن يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه بقدره جملة خبره من الفعل
 والتأخر والمفعول والجار والمجور في محل الرفع بانها جملة خبر كل شيء **قوله** يفيد
 معنى مقصودا من الآية واحتمال أن يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه في محل
 الرفع بانه صفة بشيئ **قوله** يفيد معنى المقصود من الآية واحتمال أن يكون كل شيء
 وارداً وليس المعنى بالصفة هذا الاحتمال **قوله** لم يفيد معنى مقصودا من الآية
 لأن معناه **قوله** أن كل ما يخلق خلقنا بقدره ولا يلزم منه أن يكون جميع الأشياء
 مخلوقا بقدره وانقصه ومن الآية **قوله** يكون كما ذكرنا وإذا كان النصب
 منصوباً في مواضع من الآية والرفع غير مقصود في مواضع من الآية ولغيره
 كان النصب أولى بالظهور **قوله** ويستوى الأمران في مثل زيد قائم وعمراً كونه
 أي يستوى الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين باسمية وفعلية
 مثل زيد قائم وعمراً كونه لأن الجملة الأولى ذات وجهين اسمية
 والثانية ذات وجهين فعلية **قوله** ويستوى الأمران في مثل زيد قائم وعمراً كونه

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

وليس الجملة الكسرية أعني المبتدأ والجملة واسم الفعلية ومن الجملة القوي
 لا يفيد والتأخر على وموقوف مع فاعله **قوله** رفعه وعرفه على تقدير الرفع
 على الجملة الاسمية ومن الكسرية ونصبه وعرفه على تقدير الرفع الجملة الفعلية على
 الجملة الفعلية ومن الجملة القوي فإن رفع النصب بقدر المعطوف عليه **قوله**
 الرفع بعدم حذف العامل فيكون كمن هذا المثال غير مستقيم **قوله** تقدم
 في دارة أو عند أو غير ذلك لو جوب أن يتحقق للمعطوف ما يجب وجوب
 للمعطوف عليه **قوله** وجب النصب بعد في الشرط نحو أن زيداً يذاكره زيد
 وبعد في التخييض نحو أن زيداً يذاكره زيداً **قوله** لأن في الشرط
 والتخييض واجبة الدخول على الفعل لفظاً وتقدراً **قوله** كما في ومثلها
 لما لم يكن داخل لفظاً وجب أن يُقدّر الفعل به **قوله** ولا يُقدّر الفعل إلا
 من جنس المفعول وهو الذي بعد الكسرة وذلك **قوله** يجب وجوب النصب في الكلام
 أعلم أن الله ادعى الشيطان ولو دون أن **قوله** وليس قولنا أن زيداً يذاكره زيداً
 فالرفع لازم أي وليس قولنا أن زيداً يذاكره زيداً **قوله** ما أحسن عاين على شرطه
 التفسير لأن شرطه لو سيطر العقل ومناسبة عليه نصبه ومناسبة **قوله**
 كذلك لأن ذنب لو سيطر على زيد لم ينصب زيداً ولا مناسبة لأن مناسبة
 ذنبه به أو ذنبه به لم ينصب النصب فالرفع لازم مع على **قوله** لا يبدأ
 والجملة التي بعده خبره **قوله** وكذلك كل شيء فاعلوه في الزمير أي كذلك

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

بشيء محو به في الآية

على الزمان المعين ^{فيكون} يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على
المكان المبرم لان المذهب يستلزم المكان من الالهيته ولما كان كذلك قبل كل ظهور
الزمان النصب بتقديره ولم يقبل في المكان النصب بتقديره ان كان المكان
قوله وفيه المبرم بالجهات الست اذ لما كان المكان المبرم قابلا للنصب بتقديره
في اللعين عيه ما يلزم وجب تعيين المكان المبرم ففهمه وقال المكان المبرم هو المكان
الست وهي الخلف والقدام والفوق والحت واليمين والشمال وسائر مفاها
قوله وجل عليه عهد ولدي وشيخي اي وجل على المكان المبرم عند ولدي وشيخي
خودون ومع كونهما مشايخه للجهات الست من حيث الابهام آية في الك اذا قلت
جلست خلق المسجد فانه مبرم بينا والسمان خلق المسجد الى انقطاع الارض وكذلك
اذا قلت جلست عندك بينا وجميع الامكنة التي حواليك **قوله** ولفظ مكان
كثرة اي وجل على المكان المبرم لفظ مكان في قولك جلست مكانا مع كونه مقينا
لكثرة استعماله اولاً لانه مبرم بجهات الست كثرة الاستعمال اعلم ان الامكنة المبرمة
في غير الجدة الست كثرة فالاولى ان يقال في تعريف المبرم انه مكان لا يتم تسمية به
في غير الجدة الست كثرة فاما في مساهة فان تسمية ذلك المكان بالخلق اعم من سبب كونه
الخلق في جهة وهو غير داخل في مساهة والكان المعين مكان ولا يتم تسمية
بسبب امره داخل في مساهة كالدار فان تسمية بهي سبب الى بط والسقف
وفيها وكلها داخل في مساهة **قوله** في قولك دخلت الدار على المذهب الام
وكانت في

في قولك دخلت الدار على المذهب الام
وكانت في

لكثرة استعماله وانما قال على لان في دخلت خلافاً لفعال بعضهم انه متعد فيها
بغيره **قوله** مع مفعول ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو محتمل والمص ان
فيه متعد لان مصدره مفعول وهو من المصادر اللازمة غالباً ولان
نظيره وهو يورث وتقيضه وهو يورث لازماً ان يكون دخلت كذلك قياساً
له عليهما **قوله** وينصب بماله مضراي وينصب المفعول فيه بعباد مله
خو يوم الجمعة لمن قال مني اصوم اي اظم يوم الجمعة **قوله** وعلى شريطة
التقية اي وينصب المفعول فيه على شريطة التقية كما في المفعول به بتقدير
يعني جواز النصب واختار الرفع في نحو يوم الجمعة صحة وجوه الرفع
وكان النصب في مثل ايوم الجمعة صحة وما يوم الجمعة صحة ويوم
الجمعة صحة ولا تقيمه وصحة يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا
الجمعة سافرت فيه فصح وجب يوم الجمعة **قوله** في يوم سافرت فيه
وينسأوي الامران في نحو يوم الجمعة صحة وفي يوم السبت سافرت
فيه وجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صامته زيد صحة وبعد حذف
التخفيض نحو اليوم الجمعة صحة وملا يوم الجمعة صحة **قوله** المفعول
له موطأ فعل لا جمل فعل مذكور قوله ما فعل لاجله متنا ول لغيره نحو
اجبني التاويب وكه مشايتا ويب لانه فعل لا جمل فعل من الضرب والرمم
ونحوها لما تار مذكور ج عنه مثله لانه لم يفعل لا جمل فعل مذكور
الاجل الادب

اعلم ان الضمير الذي في المفعول به
والمفعول فيه والمفعول به
واللام واخره كمن فيه اللام
يعود الى المفعول به
المخوف عنها الام
المفعول به واللام
الاولى

لا يقال انه منقول بل هو قولهم اليه ق خوقا وطمعا فان خوفه مفعول مع انه

مستوفى

وطمعا

في شعبة الحلال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحلال والتمييز فينبغي ان
 يكون الانضواء لا يكون الا نكرة
 ان يكون من ان يكون نكرة
 فان اذ فاف
 طبعاً

1

جار الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه خرجت اما

1912

۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱

100

مجلس الوزراء
الرياض

٢٢

المجلس

4. 4. 4.

كونه اياه في المعنى **قوله** وعاملها الفاعل او شئها او معناه الى وعاملها الخ
 اما فعل **قوله** واما الفاعل وهو المفعول المستعمل في الفعل والمصدر **قوله** وسما
 الافعال يجوز ان يضارب عددا قايما واما مع فعل وهو الذي تستلزم عنه مع
 الفعل في التبع وكم الاشارة والظن والتمني والترجي وغير ذلك خوفا
 الدار زيد قايما ومما يرد في **قوله** وشئها ان يكون نكرة اي وشئ شرط
 لئلا ان يكون نكرة لعدم الاحتياج للتعيين **قوله** وصاحبها معرفة اي
 وصاحب الحال ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه
 ان يكون معرفة وانما قال غاليا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما في اعلم
 ان صاحبها مرفوع وليس يجوز يعطف على الهاء في شئها لان كون
 صاحب معرفة ليس بشرط **قوله** وارسلها العواكر وممررت به ووجه مشاؤل
 هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شئها لان يكون
 نكرة والعواكر في قولهم ارسلها العواكر حال مع كونه معرفة وكذلك وجه
 حال مع كونه معرفة وجوابه ان تقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوع
 الحال معرفة احتج بهذا الى تاويل وتأويله ان العواكر مصدر عن حال
 محذوف وتقدمه ارسلها الى حال تعذر العواكر وممررت به يتوعد ووجه فلما
 حذف الفعل قيل ان العواكر ووجه حال كسبيل المجرار تسمية للمفعول
 بكم العامل وتقول له مصدرة واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها

متحركة
 في قوله
 واما الفاعل
 وهو المفعول
 المستعمل في
 الفعل والمصدر
 قوله وسما
 الافعال يجوز
 ان يضارب عددا
 قايما واما مع
 فعل وهو الذي
 تستلزم عنه مع
 الفعل في التبع
 وكم الاشارة
 والظن والتمني
 والترجي وغير
 ذلك خوفا
 الدار زيد قايما
 ومما يرد في
 قوله وشئها ان
 يكون نكرة اي
 وشئ شرط
 لئلا ان يكون
 نكرة لعدم
 الاحتياج
 للتعيين
 قوله وصاحبها
 معرفة اي
 وصاحب الحال
 ان يكون
 معرفة غالبا
 لانه محكوم
 عليه وحق
 المحكوم عليه
 ان يكون
 معرفة وانما
 قال غاليا
 لجواز وقوع
 صاحب الحال
 نكرة كما في
 اعلم ان صاحبها
 مرفوع وليس
 يجوز يعطف على
 الهاء في شئها
 لان كون
 صاحب معرفة
 ليس بشرط
 قوله وارسلها
 العواكر وممررت
 به ووجه مشاؤل
 هذا جواب عن
 سوال مقدر وهو
 ان يقال انتم
 قلتم شئها لان
 يكون نكرة
 والعواكر في
 قولهم ارسلها
 العواكر حال
 مع كونه
 معرفة وكذلك
 وجه حال مع
 كونه معرفة
 وجوابه ان
 تقول لما دل
 الدليل على عدم
 جواز وقوع
 الحال معرفة
 احتج بهذا الى
 تاويل وتأويله
 ان العواكر
 مصدر عن حال
 محذوف وتقدمه
 ارسلها الى حال
 تعذر العواكر
 وممررت به
 يتوعد ووجه
 فلما حذف
 الفعل قيل ان
 العواكر ووجه
 حال كسبيل
 المجرار تسمية
 للمفعول بكم
 العامل وتقول
 له مصدرة واقع
 موقع الحال
 النكرة اي ارسلها

في قوله
 واما الفاعل
 وهو المفعول
 المستعمل في
 الفعل والمصدر
 قوله وسما
 الافعال يجوز
 ان يضارب عددا
 قايما واما مع
 فعل وهو الذي
 تستلزم عنه مع
 الفعل في التبع
 وكم الاشارة
 والظن والتمني
 والترجي وغير
 ذلك خوفا
 الدار زيد قايما
 ومما يرد في
 قوله وشئها ان
 يكون نكرة اي
 وشئ شرط
 لئلا ان يكون
 نكرة لعدم
 الاحتياج
 للتعيين
 قوله وصاحبها
 معرفة اي
 وصاحب الحال
 ان يكون
 معرفة غالبا
 لانه محكوم
 عليه وحق
 المحكوم عليه
 ان يكون
 معرفة وانما
 قال غاليا
 لجواز وقوع
 صاحب الحال
 نكرة كما في
 اعلم ان صاحبها
 مرفوع وليس
 يجوز يعطف على
 الهاء في شئها
 لان كون
 صاحب معرفة
 ليس بشرط
 قوله وارسلها
 العواكر وممررت
 به ووجه مشاؤل
 هذا جواب عن
 سوال مقدر وهو
 ان يقال انتم
 قلتم شئها لان
 يكون نكرة
 والعواكر في
 قولهم ارسلها
 العواكر حال
 مع كونه
 معرفة وكذلك
 وجه حال مع
 كونه معرفة
 وجوابه ان
 تقول لما دل
 الدليل على عدم
 جواز وقوع
 الحال معرفة
 احتج بهذا الى
 تاويل وتأويله
 ان العواكر
 مصدر عن حال
 محذوف وتقدمه
 ارسلها الى حال
 تعذر العواكر
 وممررت به
 يتوعد ووجه
 فلما حذف
 الفعل قيل ان
 العواكر ووجه
 حال كسبيل
 المجرار تسمية
 للمفعول بكم
 العامل وتقول
 له مصدرة واقع
 موقع الحال
 النكرة اي ارسلها

معنكة وممررت به منفردا **قوله** فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال
 اي وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو
 جاننا ركبنا رجل لا يلوأه لا تبسبب لصفة في قولنا ضربت رجلا موقعا
 ثباته فقدم في سائر المواضع وان يلبس في لاطا والبسبب **قوله** ولا تقدم
 على العامل المعنوي خلاف الظن اي ولا تقدم الحال على العامل المعنوي
 فلا يقال زيد قايما في الدار لضعف العامل خلاف الظن اي ويجوز
 تقديم على العامل المعنوي نحو قولهم اكل يوم كل ثوبه فتوبت مبتدأ ولكل الجار
 والجوز ورنه محل الرفع بانه فيه وكل يوم منصوب على الظن والعامل فيه
 مع الفعل وهو كذا وانما جاز تقديم الظن على العامل المعنوي لجواز
 الاتساع في الظن بما لم يتبع به غير ما وانما احتج الى ذكر جواز تقديم
 الظن على العامل المعنوي لوجود منسبة بين الحال والظن لدلالة
 الحال على الزمان كالظن ولكونها فضلا في الكلام مع اختلافها
 في هذا الحكم وتبع منه جواز تقدم الحال على الفعل او شئها لكن
 اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا تقدم عليه اما الفعل فيان دخل
 عليه ان او مصدر ثبات وانما مشبهه فتبين ان كان مصدرا ولا يسمي
 او مفعولا معرفتين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانه
 في خبره لا يوصلات فلا تقدم مانع فيها عليها ولضعف الصفة

العامل المعنوي نحو قولهم
 جاننا ركبنا رجل لا يلوأه
 لا تبسبب لصفة في قولنا
 ضربت رجلا موقعا
 ثباته فقدم في سائر
 المواضع وان يلبس في
 لاطا والبسبب
 قوله ولا تقدم
 على العامل المعنوي
 خلاف الظن اي ولا
 تقدم الحال على
 العامل المعنوي
 فلا يقال زيد قايما
 في الدار لضعف
 العامل خلاف الظن
 اي ويجوز
 تقديم على العامل
 المعنوي نحو قولهم
 اكل يوم كل ثوبه
 فتوبت مبتدأ ولكل
 الجار والجوز ورنه
 محل الرفع بانه فيه
 وكل يوم منصوب على
 الظن والعامل فيه
 مع الفعل وهو كذا
 وانما جاز تقديم
 الظن على العامل
 المعنوي لجواز
 الاتساع في الظن
 بما لم يتبع به غير
 ما وانما احتج الى
 ذكر جواز تقديم
 الظن على العامل
 المعنوي لوجود
 منسبة بين الحال
 والظن لدلالة
 الحال على الزمان
 كالظن ولكونها
 فضلا في الكلام
 مع اختلافها
 في هذا الحكم
 وتبع منه جواز
 تقدم الحال على
 الفعل او شئها
 لكن اذا لم يكن
 مانع اما اذا كان
 مانع فلا تقدم
 عليه اما الفعل
 فيان دخل عليه
 ان او مصدر
 ثبات وانما مشبهه
 فتبين ان كان
 مصدرا ولا يسمي
 او مفعولا
 معرفتين بلام
 التعريف او الصفة
 المشبهة لانه
 في خبره لا يوصلات
 فلا تقدم مانع
 فيها عليها ولضعف
 الصفة

في قوله
 واما الفاعل
 وهو المفعول
 المستعمل في
 الفعل والمصدر
 قوله وسما
 الافعال يجوز
 ان يضارب عددا
 قايما واما مع
 فعل وهو الذي
 تستلزم عنه مع
 الفعل في التبع
 وكم الاشارة
 والظن والتمني
 والترجي وغير
 ذلك خوفا
 الدار زيد قايما
 ومما يرد في
 قوله وشئها ان
 يكون نكرة اي
 وشئ شرط
 لئلا ان يكون
 نكرة لعدم
 الاحتياج
 للتعيين
 قوله وصاحبها
 معرفة اي
 وصاحب الحال
 ان يكون
 معرفة غالبا
 لانه محكوم
 عليه وحق
 المحكوم عليه
 ان يكون
 معرفة وانما
 قال غاليا
 لجواز وقوع
 صاحب الحال
 نكرة كما في
 اعلم ان صاحبها
 مرفوع وليس
 يجوز يعطف على
 الهاء في شئها
 لان كون
 صاحب معرفة
 ليس بشرط
 قوله وارسلها
 العواكر وممررت
 به ووجه مشاؤل
 هذا جواب عن
 سوال مقدر وهو
 ان يقال انتم
 قلتم شئها لان
 يكون نكرة
 والعواكر في
 قولهم ارسلها
 العواكر حال
 مع كونه
 معرفة وكذلك
 وجه حال مع
 كونه معرفة
 وجوابه ان
 تقول لما دل
 الدليل على عدم
 جواز وقوع
 الحال معرفة
 احتج بهذا الى
 تاويل وتأويله
 ان العواكر
 مصدر عن حال
 محذوف وتقدمه
 ارسلها الى حال
 تعذر العواكر
 وممررت به
 يتوعد ووجه
 فلما حذف
 الفعل قيل ان
 العواكر ووجه
 حال كسبيل
 المجرار تسمية
 للمفعول بكم
 العامل وتقول
 له مصدرة واقع
 موقع الحال
 النكرة اي ارسلها

كان م
او لم
المشبه في العمل مثلا اذا كان الحال في الواو واسا اذا كان بالواو
فلا يتقدم على العامل فعلا او غيره مراعاة لتباه الاول وهو العطف
كما روي في المفعول **قوله** ولا على الجوز في الاصح اني ولا يتقدم الحال
على صاحب الحال الجوز وعلى المذهب الاصح فلا يقال من زيد كونه يتقدم
كان الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يقع وقوع المتبع
والجوز لا يتقدم على الجوز فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال على
الاصح لان الكونيين جوز وانعدم الحال على في الحال الجوز **قوله** وكل
ما دل على نيته اه اي كل ما دل على نيته وصفه جاز وقوعه حاله
كان مشتقا او لم يكن نحو هذا **قوله** الطيب منه رطبا ان هذا حال كونه
بشيء اطيب منه حال كونه رطبا فالرطب والرطب حالان مع انها ليست
بمشتقين لكنهما دالين على الهيئة والصفة والعمل في رطبا هو الطيب
بالاثر في وفيه سببا خلافا فقال ابو اعلى الفارسي هو هذا اي كم
الاشارة او حرف التثنية لا يحصر العامل في هذا او كم **التفصيل** وانشاء
تقدم **قوله** **التفصيل** انما هو ان العامل في هذا او كم **التفصيل** لا يعمل
عليه لضعفه في العلق وقال المصنف الكتاب هو اطيب وجوز في ما قبله
عمل اجعل **التفصيل** فيما قبله لجواز قوله ثمرة خلق **قوله** الطيب منه
رطبا وبه مع ان العامل في به او كم **التفصيل** بالاثاق **قوله**

وكون

ديكون جملة خبرية اي ويكون جملة خبرية كما يكون مفعول لان الحال
تسخر عن في الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفعول يجوز فكذا
وجود الجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اي محفلة للصدق والكذب فلا بد
ان يكون في هذه الجملة رابطة تبطنها الى صاحبها ومن الضمير او اي او او الحالة
الواو **قوله** فلا سمية بالواو اه اي الجملة التي تقع حالا اما ان يكون
اسمية او فعلية او فعلية اما ان يكون فعلا مضافا مضافا او
مضافا مفعليا او مضافا مفعليا او مضافا مفعليا او مضافا مفعليا
اي الاسمية بالواو والضمير هو جازي زيد وعلامته راكب فعلا مفعليا
جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وتحد نحو جئك والشئ
طالوة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في اول الامر كونه
حالا خلافا لاولين لوجود الواو في اولها نحو كلمة مفعول الى في وقوع
قوة الى في حال مع الضمير وحده والثانية وهي ان يكون فعلا
مضافا مفعليا بالضمير وحده لمشا برتبة اسم الفاعل وامتناع الواو
في اسم الفاعل هو جازي زيد يركب مع الفاعل جملة حال مع
وحده **قوله** يركب واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفعة
او ماضية مثبت او منفعة فبالواو والضمير هو جازي زيد وما يركب جازي
زيد وقد يركب وما يركب او بالواو وحده نحو جازي زيد وما يركب جازي

لا يكون

[illegible]

بمعنى آخر لم يجر الاضافة وذلك لشيء اما شيعة نون الجمع نحو عشرة ودينار
واما الاضافة نحو مثلها زيد او انما لم يجر الاضافة في نحو عشرة ودينار لان
لواضيف مع حذف النون لم يجر لان هذا النون من نفس الكلمة وسماهون
من نفس الكلمة لا يحد في الاضافة ولواضيف مع النون لم يجر لان مثل النون
سبب بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت
سماهون شبهه فاذا لم يضاف مثل عشرة ودينار الى التيمية وفي التعليل
الذي كورنظ لا يكون محسوبا الى اضافة الى غير التيمية لكنه جائز بالاجماع
نحو عشرة كل وعشرة رمضان والصواب ان يقال في تعليله يضاف الى
غير التيمية كما رأيت فلواضيف الى التيمية لزم الاتساق ولم ينعكس الامر
دعنا لتوتم اضافة الشيء اليه لان العبد يكو التيمية في المعنى فلو اضيف
اليه لتوتم ان يضاف الى نفسه وانما لم يجر اضافة مثلها الى زيد لانه مضاف
مرة فامتنع اضافة مرة اخرى **قوله** وعن غيره مقدار عطوف على مفعول
اي التيمية الذي يرفع الابهام عن ذمت المذكورة اما غيره عن مفعول مقدار
واما غيره عن مفعول غير المقدار ومثال الكمود المقدار مائة ومثال الكمود
غير مقدار نحو فام جدي او فضة يجوز الاضافة وانه كما في الاضافة
اكثر على الاصل واليه يشير المص بقوله ولطعن اكثر **قوله** والتا عن غيره
في جملة او ماضيا ما هي اي والتيمية عن ذات مقدرة وهو التيمية عن ذمت
انما وما شابهها

[illegible]

في نسبة في جملة مخطوطات زيد بن ثابت او في نسبة الجملة نحو زيد بن ثابت
 ابا وابو ودارا وعلى او في نسبة في اضافة نحو ارجني

طوب زيد ابا وابو ودارا وعلى والله ودارا وعلى فارتقا بالنفس في قولنا
 زيد بن ثابت يرفع الابهام المستفاد عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة في تقديره طوب

لا يرفع زيد بن ثابت في ذات استبدال الطيب بجواز ان يستبدل الى زيد
 ظاهر وان كان مستدركا الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي نسبة
 الطيب اليه فيذكر تلك الذات لرفع الابهام المستفاد **قول** او ماضيا الى ما

للجملة وضاهما فعل تام في من المضيات وعلى المشابهة والمثابة للجملة
 اتم التاعل وانتم المفعول والصيغة المشبهة مع فاعلها وثالثه زيد بن ثابت
 مع فاعلها مشابهة للجملة **قول** اضافة عطف على قوله في جملة اب

والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو ارجني طيب زيد ابا وابو
 ودارا وعلى فاما المثال الاول عبارة عنه او متعلقة تعلق احد المتبئين الى
 الاخر والاضافة بينة بين عتبة والثالث متعلق به تعلق الملوك بالملك
 والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف **قول** ان كان استباح منه

جعله لما انتصب عنه اه اي وان كان التيمية استباحا لان يرجع الى من
 انتصب عنه والى متعلقة جازان يكون له وجازان يكون متعلقة خطاب
 زيد ابا فالاب جازان يكون نفس زيد وجازان يكون من ولد زيد او نحو

وجازان من ولد زيد
 وجازان من ولد زيد
 وجازان من ولد زيد

في نسبة في جملة مخطوطات زيد بن ثابت او في نسبة الجملة نحو زيد بن ثابت

طوب زيد ابا وابو ودارا وعلى والله ودارا وعلى فارتقا بالنفس في قولنا
 زيد بن ثابت يرفع الابهام المستفاد عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة في تقديره طوب

لا يرفع زيد بن ثابت في ذات استبدال الطيب بجواز ان يستبدل الى زيد
 ظاهر وان كان مستدركا الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي نسبة
 الطيب اليه فيذكر تلك الذات لرفع الابهام المستفاد **قول** او ماضيا الى ما

للجملة وضاهما فعل تام في من المضيات وعلى المشابهة والمثابة للجملة
 اتم التاعل وانتم المفعول والصيغة المشبهة مع فاعلها وثالثه زيد بن ثابت
 مع فاعلها مشابهة للجملة **قول** اضافة عطف على قوله في جملة اب

والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو ارجني طيب زيد ابا وابو
 ودارا وعلى فاما المثال الاول عبارة عنه او متعلقة تعلق احد المتبئين الى
 الاخر والاضافة بينة بين عتبة والثالث متعلق به تعلق الملوك بالملك
 والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف **قول** ان كان استباح منه

جعله لما انتصب عنه اه اي وان كان التيمية استباحا لان يرجع الى من
 انتصب عنه والى متعلقة جازان يكون له وجازان يكون متعلقة خطاب
 زيد ابا فالاب جازان يكون نفس زيد وجازان يكون من ولد زيد او نحو

وجازان من ولد زيد
 وجازان من ولد زيد
 وجازان من ولد زيد

في نسبة في جملة مخطوطات زيد بن ثابت او في نسبة الجملة نحو زيد بن ثابت

طوب زيد ابا وابو ودارا وعلى والله ودارا وعلى فارتقا بالنفس في قولنا
 زيد بن ثابت يرفع الابهام المستفاد عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة في تقديره طوب

لا يرفع زيد بن ثابت في ذات استبدال الطيب بجواز ان يستبدل الى زيد
 ظاهر وان كان مستدركا الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي نسبة
 الطيب اليه فيذكر تلك الذات لرفع الابهام المستفاد **قول** او ماضيا الى ما

للجملة وضاهما فعل تام في من المضيات وعلى المشابهة والمثابة للجملة
 اتم التاعل وانتم المفعول والصيغة المشبهة مع فاعلها وثالثه زيد بن ثابت
 مع فاعلها مشابهة للجملة **قول** اضافة عطف على قوله في جملة اب

والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو ارجني طيب زيد ابا وابو
 ودارا وعلى فاما المثال الاول عبارة عنه او متعلقة تعلق احد المتبئين الى
 الاخر والاضافة بينة بين عتبة والثالث متعلق به تعلق الملوك بالملك
 والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف **قول** ان كان استباح منه

جعله لما انتصب عنه اه اي وان كان التيمية استباحا لان يرجع الى من
 انتصب عنه والى متعلقة جازان يكون له وجازان يكون متعلقة خطاب
 زيد ابا فالاب جازان يكون نفس زيد وجازان يكون من ولد زيد او نحو

وجازان من ولد زيد
 وجازان من ولد زيد
 وجازان من ولد زيد

التميز كالعالم والأبوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق
 وكذلك اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد
 الانواع المختلفة مع يثنى ان كان المراد مثنى وجمع ان كان المراد جموع
 طاب ويزيد علمين ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد
 علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة **ولما لان** يقول في عبارة
 الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون حيث مستثنى من قوله فيطابق فيها
 ما قصدوا الاستثناء الثاني استثناء الاول فيكون معناه فيطابق
 التميز في الصورين ما قصد الا ان يكون التميز حيث فانه لا يطابق ما
 وفائدة ط لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد في
 الجنس والثاني يقتضي مطابقة التميز لما قصد في الجنس **فان**
 ان لا يتم استحالة فان الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد من التشبيه
 ويلمح في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقة التميز
 لما قصد من التشبيه ويلمح اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن
 قصد التشبيه ويلمح في الجنس الاعم قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور
 قلنا لان ذلك لتكثرة احوال نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان
 اولهما من احوال ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وجم لم يطابق التميز
 ما قصد **فان** يملأ لم يطابق التميز ما قصد من افراد نوع واحد

الانواع فانه
 يطابق ما قصد

فانه لا يمكن
 قصد التشبيه

فانه لا يمكن
 قصد التشبيه

من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد **قلنا** لا
 افراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها بالعوارض المستحصات
 واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقيقة فجاز اطلاق الجنس مفردا
 على افراد نوع واحد اذا قصدت الاتحاد في الحقيقة ولم يجر اطلاق
 الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها في الحقيقة بق
قوله وان كان صفة اي فان كان التميز صفة كان التميز عين ما انتبه
 عنه ومطابق له لكونه اياه في المعنى فقال طاب زيد فارشا طاب الزيدان
 فارسين طاب الزيدون فوارس وكذلك درة فارشا ودرة فارسين
 ودرة فوارس واذا كان التميز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا
 كما في المثال المذكور لكن التميز اولى من الحال لان المراد منه وعلا
 سواء كان حالا كونه فارشا او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تميزا او
 ان يكون حالا والغرض بين التميز في قولهم لله درة فارشا وبين قولهم
 مثلها زيد ان الفارس يرفع الابهام عن شبه الدرة الى الفحص لا عن نفس
 الدرة وان التميز يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا يهضم في اضافته المثل
 الى الفحص بل في نفس المثل **قوله** ولا يتقدم التميز ولا يتقدم التميز على العمل
 مطلقا سواء كان العمل فعلا او غير فعل لانه لو كان غير فعل كان ضعيفا
 العمل فلا يكون له قوة بعد معيها مؤثرا وان كان فعلا فلا يميز في المعنى

كزيد وعمر وبلد

كزيد وعمر وبلد

كزيد وعمر وبلد

كزيد وعمر وبلد

كزيد وعمر وبلد

كزيد وعمر وبلد

كزيد وعمر وبلد

فان لم لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه **وانما قلنا**
 انما فاعله في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا **واصل نصيب**
 عن نصيب عن زيد لانه عندنا الى قولنا طاب زيد نفسا ونصيب زيد
 عن فاعله التاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء فيها مذكور مفسر اسوة بالتاكيد
 والمبالغة واما مثل قوله وفي من الارض عيوننا فجعل عليه اطارا للبيان
قوله والاصح ان لا يتقدم على المتعذر التيمه لا يتقدم على الفاعل اذا لم يكن
 فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من
 قبل خلافا لما في في والميم فانها اجازة تقدم التيمه على الفاعل فيمكن
 بقول الشاعرا تاجي بالفرق **حيها** وما كاد يفسد بالفرق يطيب
 والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية مكذوبة وما كاد يفسد بالفرق
 يطيب **قوله المستثنى** متصل ومنقطع اذ هي المستثنى على ضربين احدهما
 مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج
 بالاول او احدى احوالها عاينه بعد ذكره وكثرة لفظا نحو جاني الرجال
 الازيد افرز من يخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجلا وتقدم
 نحو جاني القوم الازيد افرز من يخرج عن القوم وهو متعدد وتقدم
 لانه موضوع لا فاعله من لفظا لانه ليس يخرج لفظا بل هو مفرد
 تلفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى ولحق ان يقال

لأن الرجال والفقير
 في المثال الذي
 في المثال الذي
 في المثال الذي

معناه

معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد وملفوظ ولحق ان يجعل اللفظ
 التقدير متعلقا بالافراج ليكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا
 عن متعدد وملفوظ نحو جاني الرجال الازيد افرز من يخرج عن متعدد وملفوظ
 حيث الازيد او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد
 نحو جاني القوم الازيد افرز من يخرج عن متعدد وتقدم نحو جاني الرجال الازيد
 وانما قلنا بالاول واخواتها يخرج عنه المخرج عن متعدد وبالصفة نحو
 اكرم من يكرم العلماء فان للرجال نحو جاني غنم بالصفة والمخرج عنه بالبدل
 كقولهم وبيته على النخيل من البيت من استطاع اليه سبيلا الآية وبالنسبة
 نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وبالنسبة لئلا يدخل في الحد المخرج فيه
 الا واخواتها فانه لا يستثنى واصوات الا بى غيرته وخلا وعدا وعدا
 وما خلا وليس ولا يكون ويسوي وسواء **قوله** والمنقطع المذكور
 بعد ما يخرج اى المستثنى المنقطع هو الذي ذكره بعد الا واحد
 اخواتها ولم يكن يخرج جاني القوم الا جارا فالجار هو المذكور
 بعد الا غير يخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه **قوله** ومنصوص
 اى والمستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى
 في اى موضع واجب النصب وفي اى موضع جائز النصب وفي اى موضع
 محذوف فاشد بالصوره الاولى اى واجب النصب وهي في موضع

انما هو المستثنى
 المستثنى من
 المستثنى من

بالنحو
 بالنحو
 بالنحو

معناه

ليس واذا بطل الشبهة بطل عملها قوله
 بخلاف ليس زيد شيئا الاشياء اي لا يكون شيئا
 يقال ما زيد شيئا الاشياء بخلاف ليس زيد شيئا
 الاشياء فانه جاز هنا لان ليس انما بعد لاجل
 الفعلية لاجل النفي واذا كان كذلك لم يكن
 اثر لنقض النفي مع بقا الابر الذي يعمل ليس
 بسببه وهو الفعلية وهي في قوله العامل
 هي عائدة الى ليس والضمير
 في قوله لاجله يعود الى الامر

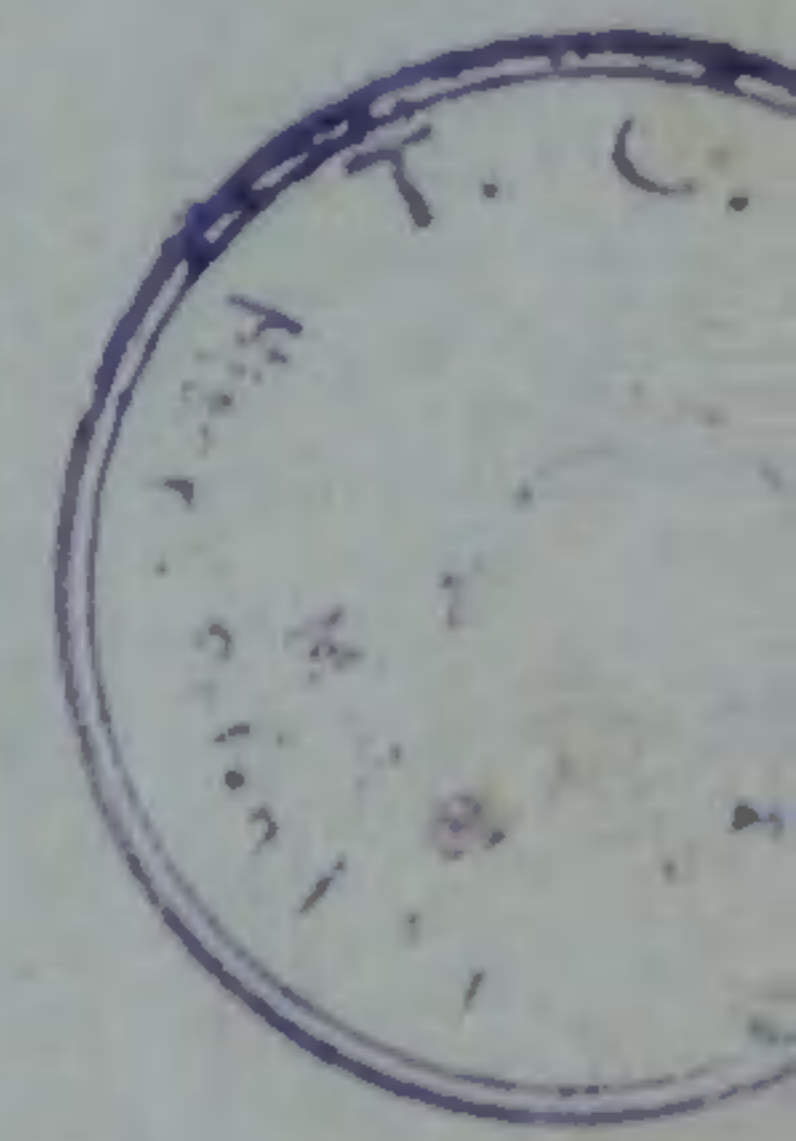
ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال الشبهة المضاف
 لا عشرين درهما لك ومثال المضاف من حيث ان كل
 واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما مهم
 فتم ونخصص قوله فان كان مفردا فهو مبنى
 على ما ينصب به اي كان الكسرة الذي يدخل عليه لا التي لفي
 الجنس مفردا اي غير مضاف وغير لامبنيّة به بني على ما ينصب
 اي كان نصبه بالفتح بنى على الفتح كولا غلام في الدار وان
 كان بالياء بنى على الياء كولا غلامين لك ولما سلم لك ان
 كان نصبه بالكسرة بنى على الكسرة سلمت في الدار مع ان الفتح في
 الاخير اولى من الكسرة وانما بنى لتضمنه حرف الجر لان
 قولنا لا رجل في الدار مبنى على جواب سؤال مقدر محقق
 او مقدر فقال هل من رجل في الدار او كان من التوهم
 ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا
 للسؤال الا انه لما جرى ذكر من في السؤال استغنى عنه
 في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من في
 الجواب من في الدار فحذف من في الدار فحذف من في الدار

للخفة قوله وان كان معرفة الآخر اي وان كان الاسم
 يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والالتكوير لا يدعى الرفع
 ولا عمود بالرفع والتكوير اما الرفع فلا لا يعمل في المعاني
 لان وضعها يغني التكرار فلا تعمل لغيرها واما التكرير
 فلانه مبني على جواب سؤل سائل فقال ازيد في الدار عمود
 فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسؤل وكذلك
 ان كان مفعولا بين لا وبين الاسم لبنني وجب الرفع والتكرير
 نقول لا في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع فليطلب ان
 بالفصل لضيق عمله واما التكرير فلانه مبني على جواب
 سائل فقال ارجل في الدار ام امرأة فوجب التكرير للجواب
 للمطابقة قوله ومثل قضية ولا ابا جنس
 لها متساوول هذا جواب عن سؤل مقدر وهو ان يقال
 ان ابا جنس معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم
 ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متساوول
 اي قضية ولا مثل اي حسن فحذف المضاف واقيم
 المضاف مقامه ولا شك ان لا مثل اني معرفة لان المضاف لا يكون المضاف

اليه التعريف كما يجب في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا
 جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب يكون
 ابا جنس معرفة مع انه ذكر في الجواب ان المنصوب بلا توكيد
 قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله الى آخر
 اعلم انه اذا عطف على اسم لامع نكرة لا جاز فيه خسة
 ادبر الاول ففتحها كولا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول
 الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ
 وبالله خبره لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره
 ولا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان التاني
 فتح الاول ونصب الثاني كولا حول ولا قوة فلا حول
 في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة للتأكيد النفي
 وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا القول
 ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول وفتح
 الثاني كولا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع
 بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة للتأكيد النفي وقوة عطف

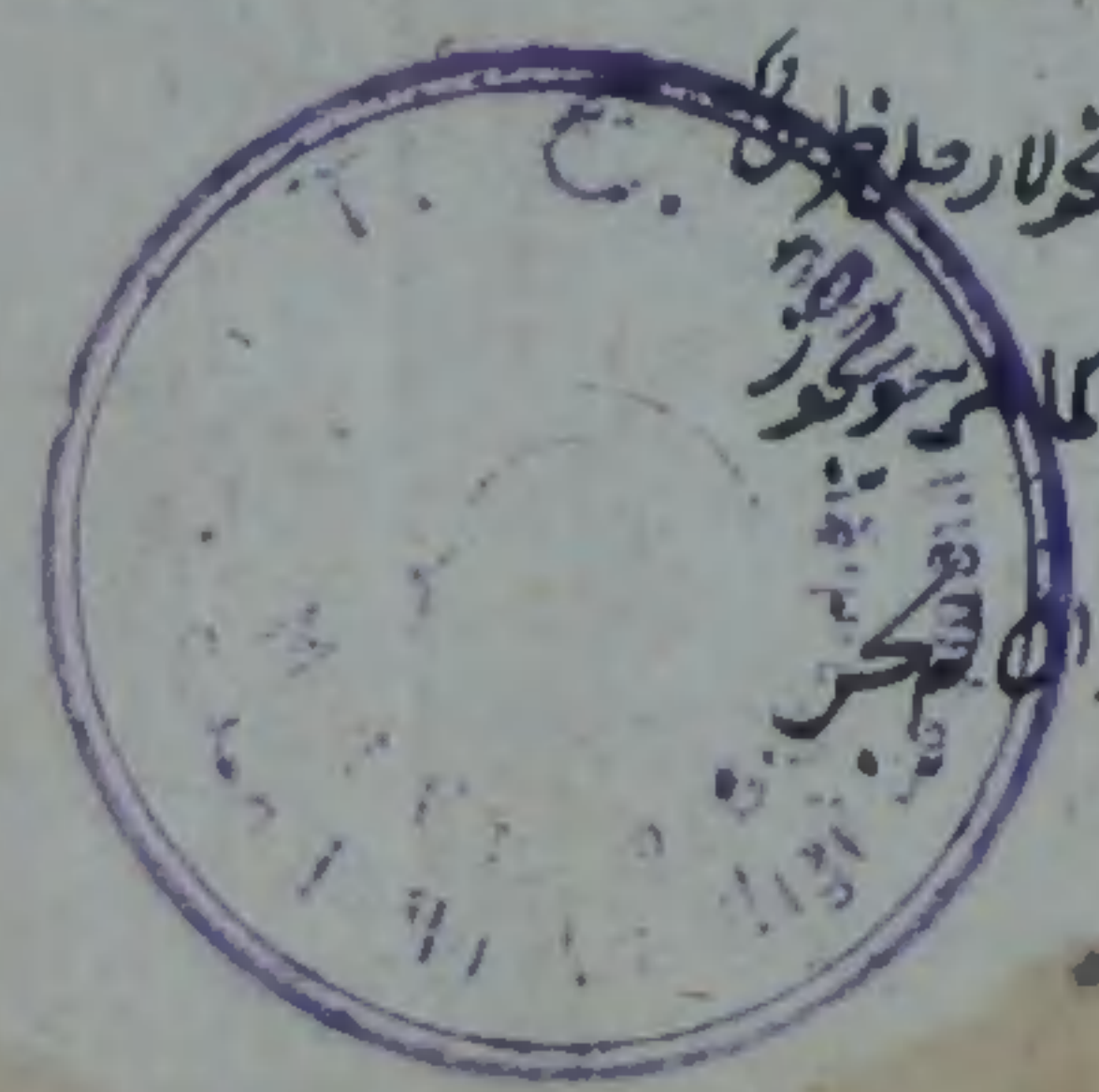
على محل لا حول وبالله خيره فعلى هذا الاصل ولا قوة الا بالله
جله واحدة والرابع رفع الاول والثاني كولا حول ولا
الا بالله فحول مبتدأ وقوة عطفي عليه وبالله خيره ولا يكون
للا عمل ووجه عدم عمل لا هيهنا شيئا ان احدهما ان
يكون مطابقا للسؤل وهو احد بالله ام قوة وهو اجل
في الدار اشارة والثاني انه لو فتح التوهم التركيب مع وجود
حرف العطف وهو غير جائز ولو فتح احدهما دون الآخر كان
ترجيها من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني
في كولا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم
وخيره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس عمل
بمعنى ليس شاذ ولا اجل هذا قال ورفع الاول على
ولا قوة بنى على الفتح في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله
خيره قوله واذا دخلت الهمة لم يغير الى آخره
اذا دخلت الهمة على لا التي لنفي الجنس لم تبطل
عمل لا لانه لا يبطل العاقل بدخول همة الاستفهام
عليه

670



عليه سواء كان معنى الهمة مع الاستفهام كولا رجلي في الدار
والعوض كولا السؤل عندنا والتمني كولا ما شاء الله
فبنى رجل ونزول وما في هذه الموضع مع لا على
الفتح كما كان قبل دخول الهمة كذلك وليس
الا خبر ان الاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله
الا به الاستفهام عن ترك النزل ولا بقوله الا ما ارشبه
الاستفهام عن وجود الماء لانه عام لعدم الماء قوله
ونعت البني الاول الى آخره ان نعت البني مع لا على الفتح
اذا كان نعتا اول مفردا قال ليه جازا الوجهان
البنا والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف
والصفة شيئا واحدا كولا رجل ظريف واما
الاعراب فظا هرج يجوز رفعه حملا على محل البني كولا رجل ظريف
لان لا مع البني في محل الرفع الرفع بالابتداء كما هو مجرب
نصبه حملا على لفظ البني كولا رجل ظريف وان لم يجز

Handwritten red marginalia in the top left corner.



حل توابع شایرانیات علی لفظها الشایسته
حركة هذا المبنى حركة الاعراب لما مر
باب النداء قوله والاعراب
ای وان لم یکن النعت كما ذكرنا
تقیق الاعراب وهو الرفع والنصب
وذلك باننا لا یقول النعت
نعت المبنى كقولنا غلام رجل

736

736